الصين في طريق الاشتراكية

تعريب

بدر الدين السباعي نجاح ساعاتي سباعي

دار ابن الوليد

(التشديد باللون الأحمر مع الخط العريض من الناسخ الالكتروني)

أيها القاريء الكريم:

هذا كتابنا الثالث نضعه بين يديك في زحمة من الأحداث العالمية التي لها شأنها البارز في تقرير مستقبل المعركة الانسانية. فالشعب العربي في الجزائر يوالي كفاحه الدامي رغم مرتزقة الاحتكار الفرنسي والرجعية العالمية. ومؤتمر بريوني يساهم في توطيد اركان السلم ويؤكد حق الشعوب في تقرير المصير، ويظهر الشرق عملاقاً في كفاحه جباراً في إرادته، جاداً في تحريره وانعتاقه. وتأميم قناة السويس يزعزع أركان الاستعمار، ويوطد دعائم التحرر، ويدل الشعوب الطريق الصحيحة لاجتثاث أثر الاستعمار والمستعمرين.

كانت أرض غاليله تدور رغم ارادة الرجعية آنذاك وهي الآن تدور وستدور رغم محاولات المستعمرين. ان الشعوب لمنتصرة حتماً في معركتها الضارية. ولا بد للأنسان اصفره وابيضه واسوده واحمره، ان يدفن الى الابد ظلامات الماضي وعبودياته، ليرفع الى الأبد صرح الحق والخير والحرية والسلم.

فالى الامام أيها القاريء العزيز، والى العمل النير المنتج. فالمستقبل المشرق لنا ولك ولمئات ملايين الناس البسيطة.

دار ابن الوليد

في الانتقال الى الاشتراكية[1]

بقلم الدكتور بدر الدين السباعي

منذ أن عرفت الانسانية مجتمع الطبقات، عرفت الاستثمار وما يصاحبه من ظلم واستبداد وانتفاضات. كان المستثمَرون يستشعرون الظلم والحطّة والبؤس، ويتطلعون الى عالم أفضل، يرفع عنهم نقائص الحياة، ويجعلهم يعيشون في سعة من العدل والحرية والانسانية. وكان المستثمِرون يرون في تلك الفئات من الناس، منبت عزهم وسعادتهم وسلطانهم. فسواعدهم تقدم العمل. والعمل يدر عليهم المال. والمال يُمَكّن لهم سلطانهم، ويعزز سيطرتهم. ملكوا وسائل الانتاج في المجتمع فتحكموا بكل من ارتبطت ضرورات حياته بهذه الوسائل من دونهم. وكلما زاد تقسيم العمل اتساعاً ودقة، زاد الانتاج وعظم الاستثمار، وأحكِم الاستبداد، واضطرم لهيب الثورة في نفوس الجماهير. لقد انتصب الرقيق ضد مستعبديه، وانتفض القن ضد اسياده، وثار العامل في وجه مستثمريه ينتصر لحقه وكبريائه. انها اشرف انتفاضات عرفها تاريخ الانسانية. وليس تاريخها غير تاريخ صراع المستثمَرين والمستثمِرين. انه

---

[1] - مراجع البحث: ١) تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. ٢) الاشتراكية الوهمية والاشتراكية العلمية: انجلز. ٣) الديموقراطية الشعبية: بيير جورج ٤) تاريخ الثورة الروسية. ٥) تقارير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي(**) ٦) الثورة الصينية: ماوتسي تونغ ٧) الديموقراطية الجديدة: ماوتسي تونغ ٨) اصول الحرية: روجي غارودي. – هامش بدر الدين السباعي.

** تنبيه من الناسخ الالكتروني: حشر الدكتور بدر الدين السباعي، في كتابته لهذا الفصل، الخرافات التحريفية للخائن خروشوف التي اقرها المؤتمر العشرون الخياني للحزب الشيوعي السوفييتي سالكاً بذلك، شأنه شأن اغلب الشيوعيين العرب، سلوك الذيلية للدول العظمى وفق الشعار الذيلي سيئ الصيت والسمعة: "إن امطرت السماء في موسكو فعلى الذين في البوسنة ان يرفعوا الشمسيات". وقد كان الاسلوب الذي استعمله في الترويج لخزعبلات الخائن خروشوف قمة في الضحالة والاستخفاف بعقل القاريء واستغباءه، من خلال تزوير التأريخ وقلب حقائقه المعروفة، بصورة ملفته للنظر!! وسعياً لتحصيل اكبر قدر من الفائدة، فقد قمنا بنسخ هذا الفصل بتصرف من خلال حذف الفقرات والمقاطع التي تضمنت خزعبلات شيوعية الخائن خروشوف المزيفة. وقد اقتصر التصرف على الحذف من دون أي اضافة او اعادة صياغة للمتبقي من الكلام. لذا اقتضى التنويه. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

نضال الجياع العراة، نضال الجماهير الكادحة في سبيل مجتمع لا مجال للاستثمار والطبقات فيه. يعطي كل ذي حق حقه. ويفسح مجال التطور امام الجميع، في جو من المساواة والكرامة. ويقر الحرية للجميع.

ولكن كيف السبيل الى تحقيق هذا المجتمع؟ وما هي الطرق المؤدية الى القضاء نهائياً على كل أكثر للاستثمار؟ وكيف نحقق السعادة والحرية عملياً للجميع؟ ونجعل الانسان سيد انسانيته ومجتمعه؟ أسئلة طرقت أدمغة الأحرار من المفكرين. وشغلت الحلول افكاراً عديدة على مرّ الزمان والعصور. وظهرت حلول مختلفة متعددة. فيها جانب من الخير ولكنها كانت مشوبة دائماً بالنقص، وعدم امكانية مسايرة التطور. بعضها ظل في نطاق النظرية المجردة، وبعضها لم يحتمل محك التجربة فأفلس سريعاً. وبعضها سار في طريق النجاح الجزئي الى حين. وهي على كل حال حلول كانت اعجز من أن تشمل العالم، وتنظم أموره لتُكوِّن نظامه وقانونه، وأساس بنائه الوطيد، رغم تباين الزمان والمكان.

ثم كان ماركس فضرب حداً فاصلاً بين اشتراكية الاحلام والعواطف والحلول الجزئية، وبين اشتراكية علمية تقوم على الاستقراء والاحصاء والمادية والفكر الثاقب. وبيَّنَ ان «التاريخ لم يكن شيئاً غير تاريخ صراع الطبقات، وأن هذه الطبقات المتناحرة كانت دائماً وأبداً ثمرة طريقة الانتاج والتبادل. ثمرة العلاقات الاقتصادية. وأن البنية الاقتصادية في مجتمع ما تكون الاساس الحقيقي الذي ينبغي درسه لتفهم البنيان الفوقي» ثم بين، باكتشافه فضل القيمة، أن تملك العمل غير المدفوع كان الشكل للانتاج الرأسمالي، واستثمار العمال الذين لا ينفصلون عنه وان الرأسمالي عندما يدفع للعامل طاقة عمله الفعلي، يبقى الفرق بين ذلك وبين القيمة التي يتخذها هذا العمل كسلع في الاسواق، فيستَثمِر منه اكثر مما بذل للحصول عليه، وان هذا القدر الفائض يكوِّن، في نهاية الامر، مجموع القيمة التي يتألف منها ركام الرأسمال المتزايد أبداً، والمجتمع في أيدي الطبقات المسيطرة. وهكذا نفس طريقة تصرف الانتاج الرأسمالي كما نفسر تكون رأس المال.

وبين ماركس ايضاً التناقض القائم بين صفة الانتاج التي غدت اجتماعية، في النظام الرأسمالي، وبين وسيلة الانتاج التي ما تزال ملكاً فردياً. فقبل ظهور الانتاج الرأسمالي كان الانتاج ضيق النطاق. وكانت وسائله ملكاً للمُنتِج، سواء أ كان مزارعاً ام صاحب حرفة في المدينة. ولا تُسَخَّر الا للاستعمال الفردي. فلما أتى الانتاج الرأسمالي، بقيادة البرجوازية عمل على مركزة وسائل الانتاج هذه، ووسعها، وحولها الى مسيرات قوية في الانتاج الحديث، ماراً بمرحلة التعاون البسيط، ثم بمرحلة الصناعة اليدوية، ثم بمرحلة الصناعات الكبرى. فالانتاج في هذا النظام اصبح اجتماعياً، ولكن ملكيته بقيت فردية. هنا يقوم تناقض عظيم الأهمية، تناقض يرتبط بالطبقات أيضاً يرتبط بالطبقة المالكة لوسائل الانتاج، وبالطبقة التي جُرِّدَت من كل شيء الا من قوة سواعدها، تبيعها للاولى في سوق العمل. ورغم ان الرأسمالي يسعى جهده لتنظيم انتاجه في مؤسسته سعياً وراء اقصى ما يمكن من الربح، فان الانتاج الاجتماعي يبقى، مع ذلك، قائماً على الفوضى والاضطراب، نتيجة التملك الفردي لوسائل الانتاج. فتنتشر البطالة، ويخيم الجمود الاقتصادي، وتندلع الأزمات، وتزداد عدداً وسعة وعمقاً، وتكثر الحروب وفواجعها الأليمة.

كان الحل الوحيد اذن، هو أن تنقل السلطة السياسية من الطبقات المستثمِرَة المسيطرة الى الطبقة العاملة المضطَهدَة المستثمرَة. الى الطبقة الثورية الصاعدية حقاً. وأن يُحَطَّم جهاز المستثمِرين السياسي والاقتصادي. وتصادر وسائل الانتاج لتنتقل من إطار الملكية الفردية الى الملكية الجماعية. وان يلغى الطبقات، والتناحر الطبقي. ويقضى على الاستثمار بشتى اشكاله وألوانه. كان لا بد من ايجاد مجتمع جديد بمفاهيمه وأسسه، وتنظيمه، وقواه القائدة المسيرة.

فكيف السبيل الى ذلك؟ وما هي العوائق القائمة؟

لا شك أن الطبقة السائدة لا تستجيب الى نداء الطبقة المستثمَرَة لتتخلى عن امتيازاتها، ومصالحها الخاصة، بالطرق السلمية فهي تقاوم ما وسعتها المقاومة، ضد حكم التاريخ وقوانين التطور. انها تريد الخلود لنظامها وامتيازاتها واستثمارها

وسيطرتها. انها تريد الخلود لخضوع الطبقات المستثمَرَة، وبقاءها أبداً منبعاً لغناها، ودعامة لمجدها وهي من اجل ذلك تفرض قوتها، واعباء جهازها القامع على الحركات الثورية الصاعدة. وكما ان الاقطاعية لم تستسلم لنداء البورجوازية الصاعدة آنذاك وآثرت الاحتكام الى السلاح حتى تحطمت، كذلك البرجوازية لا سبيل الى استسلامها الا عن طريق الاكراه والقوة.

كان الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي في عام ١٩١٧ يناضل في ظروف قاسية من اجل تحقيق اهدافه. فالنظام الرأسمالي نظام عالمي أوحد. والاستعمار العالمي يتمتع بقوى جبارة هائلة. والحرب العالمية الاولى تفرض جواً قاسياً من الاضطهاد والقمع والسيطرة وكبت الحريات، وتختطف الكثير من المناضلين الاحرار. والقيصرية العاتية ترى في الحركات الثورية وأحزابها خطراً يهددها اكثر من أي خطر آخر قد يتأتى عن انهيار الجبهة مثلاً. والوعي الجماهيري، على ضعفه، تتوزعه أحزاب ادعت الثورية، وكانت خراباً على الحركات الثورية الصحيحة، واشد خطراً عليها من القيصرية ذاتها. لقد استطاع الحزب المذكور ان يحقق ثورة شباط ١٩١٧ رغم هذه الظروف القاسية. بيد ان البرجوازية عملت على قطف ثمار هذه الثورة، بسبب عدم كفاية وعي البروليتاريا وتنظيمها. فاستولت على الحكم. واخذت تحاول تجميع القوى الرجعية لضرب الحركة الثورية الصاعدة، بينما كان لينين يضع مهمة امام الحزب تقضي بالانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الثورة الاشتراكية. فلم يدعُ الى السلاح لقلب الحكومة المؤقتة التي كانت تتمتع آنذاك بثقة مجالس السوفييت لنواب العمال. بل كان يود، عن طريق الايضاح، وكسب الانصار، احراز الاكثرية في مجالس السوفييت.

غير ان الحكومة المؤقتة لم تفِ بتعهداتها للشعب. فبدلاً من انهاء الحرب، واتباع سياسة سلمية، عمدت الى متابعتها، وأمرت جيشها بالهجوم. وبدلاً من نشر الحريات الديموقراطية، هاجمت فصائلها المسلحة مظاهرات العمال السلمية. وبدأت بنزع سلاح الحرس الأحمر. وسحبت وحدات الحامية الثورية من العاصمة وارسلتها الى

الجبهة. وقامت بالاعتقالات في الجبهة والمؤخرة. واصدرت في ٧ تموز مذكرة توقيف بحق لينين. وطلبت احالته، مع خيرة رفاقه، الى المحاكم بتهمة الخيانة العظمى. ونهبت مطبعة ترود (العمل). وبذلك انتقلت السلطة كلها الى يد الحكومة البرجوازية وتحولت مجالس السوفييت الى ذيل لها. واصبحت الكلمة للقوة المسلحة. فلا بد من السلاح للاستيلاء على الحكم وقلب الحكومة المؤقتة، وتقويض جهاز البرجوازية الاقتصادي. فلما كانت ثورة اوكتوبر، تم انتقال السلطة الى البروليتاريا وحدها، بالتحالف مع طبقة الفلاحين. وحُلَّ البرلمان التمهيدي، واصبحت السلطة كلها في ايدي مجالس السوفييت. وصدر مرسوم يقضي بالغاء حق كبار الملاكين في ملكية الارض حالاً دون أي تعويض. والغي حق الملكية الخاصة على الارض الى الابد. واستعيض عنه بملكية الشعب، بملكية الدولة للارض. واصبحت الثروة التي يحتويها باطن الارض: من بترول وفحم ومعادن . . وكذلك الغابات والمياه، ملكاً للشعب. وجرى تأميم المصارف والسكك الحديدية والتجارة الخارجية والاسطول التجاري والصناعة الكبرى بجميع فروعها: صناعة الفحم والتعدين والبترول والمنتجات الكيماوية، والانشاءات الميكانيكية، والنسيج، وتصفية السكر... والغيت جميع القروض الأجنبية.

وبعد ان انتهت مرحلة «هجوم الحرس الأحمر على الرأسمال»، الممتدة بين تشرين الثاني من عام ١٩١٧ وشباط من عام ١٩١٨، بدأت مرحلة جديدة في ربيع عام ١٩١٨ تقضي بالانتقال من مرحلة «تجريد الغاصبين» إلى مرحلة توطيد الانتصارات التي تحققت توطيداً منظماً، أي الى بناء الاقتصاد الوطني السوفييتي. فأحصى الحزب كل ما ينتجه الاقتصاد الوطني. وراقب الابواب والطرق التي يُستعمَل فيها مجموع الانتاج. واشهَرَ نضالاً حازماً ضد التراخي في الانتاج، وضد الخروج على نظام العمل في الصناعة.

وعندما اطبقت الدول الاستعمارية على الجمهورية الاشتراكية الفتية، تحاول تصفيتها بقوة السلاح، تؤيدها العناصر الرجعية الداخلية (حرب التدخل منتصف عام

١٩١٨ – ١٩٢٠)، عمد الحزب الى اعلان ان البلاد بأسرها هي معسكر محارب. وأعاد تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية على اساس الحرب. والقى لينين شعار «كل شيء من اجل الجبهة».

هكذا كانت الظروف القاسية المحيطة بالدولة الاشتراكية تفرض عليها التدخل بسرعة وحزم في جميع الامور. وتفرض عليها سحق كل مقاومة عند وقوعها. واللجوء الى القوة والشد دون اية رحمة في سبيل بقاء الدولة الجديدة، وتدعيمها وتطويرها. لقد كانت «شيوعية الحرب» محاولة للاستيلاء عنوة على قلعة العناصر الرأسمالية في المدينة والقرية. ان هذا الهجوم المركز الصاعق، وهذه الشدة المقرونة بالحزم والبطش فرضا على الاتحاد السوفييتي فرضاً. ولو ان الرجعية الداخلية والخارجية لم تكن على ما كانت عليه من ضراوة وتآمر وضرب خفي وظاهر، لما كان سلوك البروليتاريا نحوها هذا السلوك.

* * *

لقد كانت العناصر الرجعية في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا والبانيا عضد الفاشية. وساعد المحتلين الأيمن فلما دخل الجيش الأحمر محرراً، كانت هذه القوى الرجعية المتآمرة مع المحتلين ضد شعوبها، تتلقى نصيبها من الضربة الصميمية الموجهة الى الجيوش المحتلة فلما قامت شعوب هذه البلدان تريد نقل السلطة الى ايديها، وادارة بلادها حسب مصالحها، وجدت المجال فسيحاً امامها. فنظمت صفوفها، وبدأت بناء بلادها خطوة خطوة باتجاه الاشتراكية. يؤيدها الاتحاد السوفييتي ويدعم نهضتها، ويمدها بما تحتاجه في سيرها الطويل الشاق. ولا يعني هذا ان السير كان وسيكون بعيد عن كل عرقلة وهجوم رجعي داخلي وخارجي. فالرجعية المذكورة بذلت وستبذل قصارى ما تستطيعه لضرب وحدة الشعب، ونسف اوضاعه التحررية الجديدة، وإفشال نجاحاته التي يحققها في مختلف الميادين. الا ان هذه الرجعية، لم تكن ولن تكون ذات شأن كالذي كانت عليه ايام ثورة اكتوبر، وايام حرب التدخل التي واجهها الاتحاد السوفييتي.

ان الصفة الجامعة بين هذه الجمهوريات الشعبية في مسيرتها نحو الاشتراكية، هي ان الطبقة العاملة تمارس ديكتاتوريتها القائدة بالتعاون مع كثير من العناصر الوطنية ضمن جبهة وطنية واحدة. وهنالك صفات اخرى جامعة ايضاً. فالجمهوريات المذكورة لم تنسف الجهاز البرلماني السابق، ولم تستعض عنه بمجالس السوفييت التي شكلها لينين، واستلمت السلطة ابان الثورة وبعدها. كما ان طريق تحويل الاقتصاد الوطني القائم، الى اقتصاد اشتراكي، كانت بعيدة عن الشدة والحزم السابقين. فالتدرج هو الاساس الفعال. تدرج في احكام سلطة البروليتاريا السياسية. تدرج في تضييق أثر الرأسمالية. تدرج في توسيع القطاع الاشتراكي. فكان تعدد اشكال الانتقال في هذه البلاد حسب اختلاف الشروط التاريخية، والتطور الاقتصادي، والتقاليد والعادات المحلية، شيئاً طبيعياً مطلوباً. وكان الاقناع والتثقيف والاطلاع الحسي عصب هذا الانتقال التدريجي. ان الظروف الدولية والداخلية الجديدة هي التي مكنت لهذه الأساليب من النجاح وجعلتها تحقق الاهداف التي انتُظِرَت منها.

فالنظام الرأسمالي العالمي يجابه أزمته العامة العنيفة الخانقة. والاستعمار العالمي في طريق التفكك والتصفية. والاتحاد السوفيتي يزداد قوة وتقدماً ومنزلةً في قلوب مئات الملايين من البسطاء. والمعونة السوفيتية تزيد في سرعة انهاض اقتصاديات البلاد المذكورة. وبناء صناعتها الضخمة والخفيفة. والشعوب المُضطهَدة بالأمس تنتصب عملاقة اليوم وتجبر المستعمرين على تأدية الحساب المرير.

* * *

كانت هذه البلاد في تأخر اقتصادي جعل مستوى حياة شعوبها يهبط كثيراً عن الحد الادنى الذي يليق بالانسان. ولئن قُدِّر لتشيكوسلوفاكيا أن تسبق شقيقاتها في ميدان الصناعة والتطور، فان شعبها نفسه لم يتمكن من قطف ثمار التقدم نظراً لتسلط المستعمرين على صناعتها وخيراتها.

ان الفلاحين يؤلفون الغالبية العظمى من جماهير هذه الشعوب. وهم يعيشون في ظروف قاسية من الجهل والبؤس والتأخر. فالملاكون العقاريون يملكون معظم الارض. ولا تملك الجماهير العظمى من الفلاحين شيئاً منها او تملك قطعاً صغيرة غير ذات شأن. واذا عمل الفلاح مزارعاً لدى الملاك او عاملاً زراعياً كان محل الاستثمار الشديد. فالسخرة تلزمه بوجائبها. والاقتطاعات العينية تضعف مداخيله، والتسلط الاجتماعي يفقده كثيراً من موارده. ثم ان المرابين والتجار يؤلفون بالنسبة الى الفلاح الفصل الثاني من قصة استثماره. فالفلاح مطالب ببيع محصوله عند جنيه مهما كان السعر بخساً ليفي ديونه ويسكت دائنيه الملحين. واذا ساعده الحظ وأبقى بين يديه شيئاً من «الثروة» «طارت» لدى ابتياعه بعض ما هو بحاجة إليه من المصنوعات الرديئة الباهظة الثمن. ولا يبقى امام الفلاح المعدم غير طريق واحدة يختارها: فاما الموت جوعاً وعرياً، او الهجرة الى الاوطان الأخرى. هذا بالاضافة الى حرمانه من حقوقه السياسية والاجتماعية تبعاً لتجريده من الارض والمال، مصدر «الحرية» و«الحق» في نظام التملك الفردي. واذا ما دفعه البؤس والاستثمار الى الانتفاضة ضد مستثمِريه ومضطهديه كان القمع شديداً بطاشاً. لا يدع مجالاً لأي اعتبار آخر.

الى جانب ذلك كله، كانت التروستات الأجنبية تضع يدها على مصادر المواد الأولية الوطنية، وتستثمرها أشد استثمار واوجعه. انها تنظر الى موارد هذه البلاد نظرتها الى شيء تخشى فقده قريباً فتمعن في نهبه. وهي في سبيل جني اعظم ما يمكن من الارباح، تدفع الى اليد العاملة اقل ما يمكن من الاجور. كما تحاول جهدها، بالاعتماد على الجيش والشرطة، ابقاء الطبقة العاملة موزعة الكلمة، قليلة الوعي بعيدة عن التنظيم. فتمنع تشكيل النقابات، وتحطم اقل محاولة للاضراب، ولو تطلب هذا اسالة دماء العمال انهاراً.

أما البطالة عدوة العمال الرهيبة، فكانت منتشرة انتشاراً واسعاً. وليس مردها الى عدم التوازن القائم بين الصناعة من جهة، وبين ما تحويه البلاد من يد عاملة، من

جهة اخرى فقط. بل كانت ترجع بأسبابها، الى حد كبير، الى سياسة اقتصادية مرسومة. هدفها ابقاء قسم واسع من العاطلين عن العمل «جيشاً احتياطياً للرأسمالية» يسمح بابقاء الأجور في مستوى خفيض.

* * *

لقد ادى انهيار المانيا النازية الى انهيار سلطان الملاكين العقاريين والرأسماليين في هذه البلاد. ولم يبق أمام اعوان المحتل غير الهرب من حساب الشعوب. وما لبثت هذه العناصر المتفسخة ان باعت نفسها من جديد الى المستعمرين الانكليز والاميركيين والفرنسيين، آملة بالرجوع يوماً الى عروشها. غير ان الشعوب التي فتَّحتها مصائبها وتضحياتها وآلامها على اسباب هذه المصائب والتضحيات والآلام، امتشقت الحسام على أيدي «انصارها» الذين ساعدوا الجيش الأحمر على تحرير بلادها، وطرح رجس الخيانة نهائياً في قمامة لندن وباريس وواشنطن. ولم تلبث ان اخذت تقوض صروح طغيان تلك الطبقات في الريف والمدينة.

أ: الاصلاح الزراعي.

في بولونيا شمل الاصلاح الزراعي أراضي أملاك الدولة، واراضي رعايا الرايخ الالماني غير البولونيين، واراضي البولونيين المتجنسين بالجنسية الالمانية، واراضي الاشخاص الطبيعيين والحكميين، التي زادت مساحتها على مائة هكتار من الارض كما اتفق، أو على ٥٠ هيكتاراً من الاراضي الزراعية؛ واراضي الاشخاص الذين حُكِموا بجرم الخيانة أو التمرد أو مساعدة المحتل.

ثم وُزِّعَت الاراضي على فقراء الفلاحين والمناضلين في وحدات الانصار وعلى ايتام الحرب بمعدل خمسة هيكتارات من اراضي النوع الوسط وهيكتارين من أراضي البستنة. ولا تكون هذه الارضي الموزعة قابلة للتجزئة أو محلاً للبيع او الايجار أو الرهن. أما الملاكون القدامى فلا ينالون أي تعويض. ولكنهم يستطيعون نوال قطعة ارض شريط استثمارهم لها بانفسهم. وهناك بعض التدابير القائمة على

شيء من التسامح تتعلق بالملاكين الذين لم ينفصلوا عن الشعب في نضاله التحرري.

وقضى الاصلاح التشيكوسلوفاكي الاول بمصادرة أملاك الالمان المطرودين واملاك المتعاونين فقط. فأعيد توزيع مليوني هيكتار بموجب ذلك وقد أُكمِلَت بنود هذا الاصلاح بقانون نيسان عام ١٩٤٨ الذي قضى بأن أي انسان لا يستطيع ان يتملك ملكية عقارية تزيد على ٥٠ هيكتارا. وكل ما زاد على هذه المساحة أُشتُرِيَ بالسعر الجاري وأعيد توزيعه على الفلاحين. واذا زادت ملكية انسان في المستقبل على هذا الحد، كانت الزيادة خاضعة للشراء والتوزيع بصورة آلية. وتشمل هذه المادة حتى اولئك الملاكين العقاريين الذين سمحت لهم نصوص سابقة بتملك ٢٥٠ هيكتاراً من الاراض كما اتفق، وبخمسين هيكتاراً من الاراضي القابلة للزراعة. ولكنها لا تشمل اراضي الدولة. والادارات، وتعاونيات الانتاج، وغير ذلك من الهيئات المتصفة بطابع عام واجتماعي. اما الاراضي التي لا تُستثمَر مباشرة من المال وبيديه الخاصتين فتخضع للشراء والتوزيع . . .

اما في هنغاريا فقد حُدِّد الحد الاعلى للملكية بخمسين هيكتاراً. وما زاد على ذلك صودر ووزع. وقد بلغ مقدار ما وزع من الاراضي بموجب ذلك مليوني هيكتار، تقاسمتها ٦٤٢٣٤٢ عائلة من الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً او يملكون جزءً صغيراً منها.

وفي رومانيا جرد الاصلاح الزراعي الالمان، ومجرمي الحرب والرومانيين الذين تركوا بلادهم بعد ٢٣ آب سنة ١٩٤٤، من اراضيهم. وصودرت الاراضي التي لم تُستَثمَر منذ بضع سنين. ولا يمكن لاية ملكية زراعية تتجاوز ٥٠ هيكتاراً (عدا الملكيات العامة، وملكيات الهيئات التي يعينها القانون). هذه التدابير المختلفة ادت الى تحطيم طبقة كبار الملاكين العقاريين التي جعلت من الريف، حتى هذا الزمن، مورد الغنى ودعامة السيطرة، على حساب بؤس الفلاحين وشقائهم.

ب – التأميم.

لم يكن الانتاج الصناعي في هذه البلاد يشكل نسبة ذات شأن في الاقتصاد الوطني ما عدا تشيكوسلوفاكيا. وكانت الصناعة الاستخراجية أبعد شأناً من غيرها. فهذه البلاد واقعة في نطاق التبعية الاستعمارية. وليست البرجوازية الوطنية غير وكيل اعمال للرأسمالية الاجنبية، التي تريد ابقاء هذه البلاد منبعاً للمواد الاولية التي تحتاج اليها معاملها. لذلك كانت الصناعة في خدمة مصالح الاستعمار الالماني قبل الحرب وابانها، وكانت تستخدم سلاحاً ضد شعوب هذه البلاد، وضد الحرية والديموقراطية. لذلك كان على هذه الشعوب ان تحطم الكيان الاقتصادي لبرجوازيتها الخائنة. فاتخذت جملة من التدابير التي تحقق هذه الغاية.

يرجع اول مرسوم عن التأميم في تشيكوسلوفاكيا الى ٢٤ تشرين الاول من عام ١٩٤٥. فقضت القوانين الصادرة بتأميم التسليف والضمان ومصادر الطاقة وتوزيعها، والمناجم، ومصانع الحديد، وكبريات المؤسسات في اية صناعة كانت ولم يعد بمقدور المؤسسة الخاصة ان تتجاوز ضخامتها حداً معيناً دون ان تنتقل الى القطاع الاشتراكي.

وأُمِمَت في رومانيا الصناعات الاساسية، والمؤسسات الملحقة بها، والمنشئات التي تعمل باستمرار لصالح المؤسسات المؤممة. وفي هنغاريا رسم قانون ٢٩ نيسان سنة ١٩٤٨ حدود القطاع المؤمم: فقضى بتأميم جميع المنشئات التي تستخدم اكثر من مئة عامل. وجميع المؤسسات المتممة للموسسات المؤممة مهما كان عدد العاملين فيها. والغريب ان التأميم لم ينل مؤسسات الرأسماليين الاجانب بأي تدبير كان، رغم اهميتها الاقتصادية، ورغم انها كانت بؤراً للتجسس والتآمر. غير ان قانون كانون الاول من عام ١٩٤٩ لم يلبث ان الغى هذا الامتياز، وقضى بتأميم المؤسسات الاجنبية. كما اتسع نطاق التأميم حتى شمل كل مؤسسة تستخدم اكثر من عشرة عمال.

ولم يكن التأميم في بقية بلدان الجمهوريات الشعبية الاوربية ليختلف عما سبق من حيث المبدأ والهدف، وان اختلف من حيث البدء الزمني، والشمول، والحدود.

لقد انتهت تلك التدابير المختلفة الى تصفية طبقة الملاكين العقاريين، وطبقة الرأسماليين، وبقية الطبقات المستثمِرة. وسارت الطبقة العاملة بشعوبها تبني اشتراكيتها في جو هادىء نسبياً، دون اللجوء الى الحروب الاهلية. ومارست البروليتاريا ديكتاتوريتها ضد المستثمِرين دون ان تتبنى الشكل السوفييتي الذي عرفناه من قبل. وكم كان لينين مصيباً في قوله عام ١٩١٦:

«ان الشعوب جميعها ستبلغ الاشتراكية يوما ما. هذا أمر لا بد منه. الا انها لن تصل جميعها اليها باتباع طريق واحدة. فكل أمة ستسم بطابعها الخاص هذا الشكل من الديموقراطية او ذاك، هذا الشكل من ديكتاتورية البروليتاريا او ذاك. كما تسم وتيرة التحويل الاشتراكي لمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية».

* * *

وكتابنا هذا يستعرض بعض الطرق المؤدية الى الاشتراكية في جمهورية الصين الشعبية. وهي طرق فيها التشابه والتباين، فيها القديم والجديد. فيها الاستفادة من تجارب الشعوب التي اختارت الاشتراكية لها هدفاً، وفيها الاشكال التي تألفت وواقع الصين وظروفها التاريخية الخاصة. وطبيعي ان هذه الطرق التي يستعرضها الكتاب في شتى فصوله، انما تزيد وضوحاً اذا نحن استعرضنا لمحة عن المجتمع الصيني قبل ظفر الثورة النهائي، وعرفنا طبيعة هذا المجتمع وبنياته، وطبيعة الثورة الصينية، واعداءها وحماتها ومهماتها.

الصين بلد واسع مترامي الاطراف. تبلغ مساحته ٣٣٣٨٠٠٠ كم^{٢} ويزيد عدد سكانه على ستمائة مليون انسان. شاطئها طويل، وجبالها عديدة شاهقة، واراضيها، ممتدة شاسعة، وتربتها خصبة على العموم، ومياهها غزيرة، وخيراتها وافرة، ومدنيتها عظيمة قديمة.

ورغم هذه الميزات العديدة التي تتمتع بها الصين، ظل شعبها طوال ألوف السنين ضحية الاستثمار والفرقة والجهل والمرض والبؤس. ولم تقعده هذه الآفات عن

نشاطه وحيويته ونضاله لزحزحة كابوس المستثمِرين، وبناء مجتمع أفضل. فخلال آلاف السنين التي عاشها اندلعت مئات الثورات ضد سيطرة الاسياد والملاكين العقاريين الارهابية. فكان ظفر الكثير منها يؤدي الى تبدلات عديدة في أوضاع الأسَر الحاكمة والسلطات المسيطرة. كما قاوم هذا الشعب الاضطهاد الاجنبي دائماً، مهما اختلفت الوانه ومصادره. ولم ينته به النضال في هذا المجال، حتى تحرر نهائياً وابدياً في ثورته الديموقراطية الجديدة الظافرة. فلقن المستعمرين درساً مجيداً في الوطنية والبطولة الانسانية الصحيحة.

عرفت الصين نظام الرق ردحاً من الزمن. ولم تلبث ان انتقلت الى النظام الاقطاعي الذي استمر فيها نحو من ثلاثة آلاف عام منذ حكم سلالة «تشيو» و«تسين».

وقد عاش الفلاحون في ظل هذا النظام عيشاً بائساً منكدً أشبه بحياة العبيد الارقاء. فالملاكون العقاريون يحتكرون الارض تقريباً، ومعظم الفلاحين لا يملك منها شيئاً او يملك القليل التافه. وتبعاً لذلك فهم يملكون السلطة والحرية ويُحَمِّلون الآخرين أعباء الحكم والوان الاستبداد. انهم يبتزون بين ٣٠ – ٨٠% من المحصول. ويُلزمون الفلاحين بأعمال السخرة لصالحهم. وترهقهم الدولة بشتى الضرائب العينية والنقدية. ان تجريد الفلاح من الارض جرده من الحرية والحقوق السياسية. فعاش آلة مُسَخَّرَة للانتاج لا للابداع. يتحمل عنت الاسياد وظلمهم واهانتهم وحتى قتلهم له. كان الفلاحون والحرفيون في هذا النظام يشكلون الطبقة الاساسية التي يقوم عليها بنيان البلاد الاقتصادي. وكان التناقض المسير لهذا المجتمع هو التناقض القائم بين مصالح الفلاحين ومصالح طبقة الملاكين العقاريين. ولما كانت القوى الانتاجية بقيت ذاتها خلال هذه الآلاف من السنين، وكانت علاقات الانتاج، بالتالي، لم تتجدد ولم تتبدل تقريباً، لذلك كانت جميع ثورات الفلاحين الحادثة تسير اخيراً الى الفشل الذريع من حيث تحقيق الهدف. ولذلك ايضاً بقيت العلاقات الاقتصادية الاقطاعية، والنظام السياسي الاقطاعي على حالهما، في الاساس، حتى الزمن القريب.

صحيح ان النظام الاقطاعي يحمل في نفسه بذور الرأسمالية. وهذا ما ساعد معظم دول اوروبا الغربية على الانتقال الى النظام الرأسمالي. ولكن تطور الصين كان بطيئاً جداً. ولم تمر به الظروف التي مرت بتلك البلاد وعجلت في ذلك الانتقال الطبيعي. وقد حدثت في الصين أخيراً، تبدلات جديدة نتيجة ظروف خارجية، ساعدت على تطورها وانتقالها. وهذه الظروف هي تأثير الرأسمالية الاجنبية التي فرضت نفسها على الصين منذ حرب الأفيون في عام ١٨٤٠. فأخذ الاقتصاد الاقطاعي بالتفسخ، وزادت سرعة نمو اقتصاد السلع. وتحطمت اسس الاقتصاد الطبيعي الأكتفائي ووجدت بعض الظروف التي ساعدت على نمو الانتاج الرأسمالي في الصين. فنشأت السوق لتصريف السلع الرأسمالية. وكثرت الايدي العاملة لهذا الانتاج نتيجة افلاس العديد من الفلاحين والحرفيين. لقد أخذ التجار والملاكون العقاريون والموظفون الكبار يوظِفون رؤس اموالهم في الصناعات منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وسارت الصناعة في تطورها التدريجي البطيء. وأدى هذا التطور الى نشوء طبقة البرجوازية الوطنية، واتساع طبقة البروليتاريا التي نشأت بنشوء الاستثمار الاجنبي. صحيح ان الاستعمار اوجد طبقة البروليتاريا في الصين قبل نشوء البرجوازية الوطنية، ولكنه كان يعمل، في الوقت نفسه، على التواطؤ مع الاقطاعيين لعرقلة نهوض الرأسمالية الوطنية. فهو لا يريد الصين متطورة متقدمة بل يريد تحويلها الى مُستعمَرَة، او نصف مُستعمَرَة، يصرف فيها بضائعه، ويستهلك مواردها الاولية، ويربط اقتصادها الزراعي بمصالح اقتصاده الصناعي. واذا كان الاستعمار انشأ في الصين بعض الصناعة الثقيلة والخفيفة فذلك من أجل استثمار المواد الاولية الهائلة، واليد العاملة الرخيصة، والضغط على الصناعة الوطنية لعرقلة نموها. كما سهل إنشاؤه المصارف فيها، وتصرفه بماليتها، هذا الضغط عليها، والسيطرة على الشئون الاقتصادية. كانت دعامة الاستعمار الرئيسية في الصين هي طبقة كبار المستوردين والمحتكرين (الكومبرادور) التي تستثمر الجماهير الشعبية في المدينة والقرية، وطبقة الملاكين العقاريين. هذا

بالاضافة الى ان الاستعمار الياباني عمل على تحويل قسم واسع من الصين، منذ حادث ١٨ ايلول سنة ١٩٣١، من ارض نصف مُستعمَرَة الى مُستعمَرَة.

هكذا تزعزعت اسس الاقتصاد الاكتفائي الاقطاعي وظل الاستثمار الاقطاعي لجماهير الفلاحين قوياً بسبب ارتباطه باستثمار رأس المال الكومبرادوري والمرابين: وتطورت الرأسمالية الوطنية الى حد ما. واخذت تؤثر في حياة الصين السياسية والاجتماعية. الا انها لم تصبح بعد الشكل الرئيسي في الاقتصاد الصيني. وظلت بسبب ضعفها مرتبطة نوعاً ما بالاستعمار وببقايا الاقطاعية. كما ظلت جماهير الشعب الصيني، ولا سيما جماهير الفلاحين تسير من سيء الى أسوأ. وتواصل عيشها في شروط متزايدة البؤس والتأخر والحرمان من الحقوق السياسية.. ان الميزة الرئيسية للمجتمع الصيني الحديث هي قيام تناقضين أساسيين: تناقض بين الاستعمار والأمة الصينية اولاً، وتناقض بين الاقطاعية وجماهير الشعب الفقيرة ثانياً.

من هذا العرض الموجز نستطيع أن نتبين طبيعة الثورة الصينية الأخيرة، وخصومها الرئيسيين، ودعائمها الأساسية. وهو أمر نجد انعكاساته في مختلف التدابير التي اتُخِذَت للسير بالصين إلى الاشتراكية.

فهل كانت الثورة الصينية الأخيرة ثورة بروليتارية اشتراكية؟ أم كانت ثورة ديموقراطية برجوازية؟ يقول ماوتسي تونغ لقد كانت من النوع الأخير ولم تكن من النوع الاول. ذلك أن الصين بلاد مستعمَرَة ونصف مستعمَرَة، ونصف اقطاعية. فالعدو الرئيسي لها هو الاستعمار والقوى الاقطاعية. ولما كانت البرجوازية، تتناقض مصالحها مع الاستعمار والاقطاعية، فهي يمكن أن تشترك أحياناً في تحقيق اهداف الثورة الوطنية والثورة الديموقراطية. فالضربة الصميمية ينبغي أن توجهها الثورة الى الاستعمار والاقطاعية، لا الى الرأسمالية على العموم.

غير أن الثورة الاخيرة ليست ثورة ديموقراطية برجوازية كالتي عرفناها من قبل. انها ديموقراطية برجوازية من نوع جديد. لذلك ندعوها بالثورة الديموقراطية

الجديدة. وهي جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية. انها ضد الاستعمار، أي ضد الرأسمالية العالمية. وهي ضد اعوان الاستعمار والرجعيين، ضد البرجوازية الصينية الكبيرة الخائنة. وضد الملاكين العقاريين والاقطاع على العموم. أي انها تضع جميع كبريات مشاريع المستعمرين واعوانهم والرجعيين تحت ادارة الدولة. وتوزِّع على الفلاحين أراضي الاسياد العقاريين. وتبقي على الرأسمالية الخاصة بصورة عامة وتحتفظ باقتصاد الفلاحين الأغنياء. ان الطبقات الثورية جميعها بما فيها الطبقة البرجوازية المنتفضة ضد الاستعمار والملاكين العقاريين تحت لواء البروليتاريا، لتؤلف الجبهة الوطنية. وتقوم الثورة على التحالف الثوري بين البروليتاريا والفلاحين وصغار برجوازيي المدن وسائر العناصر المناهضة للاستعمار والاقطاعية تحت قيادة البروليتاريا. فالثورة الوطنية التحررية والثورة الديموقراطية الشعبية هما ثورتان متكاملتان.

ومن السهل بعد ان عرفنا طبيعة الثورة ومهمتها ان تعرف خصومها وحُماتها. فالصين تضم الملاكين العقاريين، الركن الاجتماعي الرئيسي للسيطرة الاستعمارية. انهم يستثمرون الفلاحين ويضطهدونهم ويعيقون تطور الصين وتقدمها. لذلك كانوا اعداء ألداء للثورة.

وتعيش، الى جانب طبقة الملاكين العقاريين، طبقة البرجوازية الكبيرة. وهي في فئتها «الكومبرادورية» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستعمار والقوى الاقطاعية. فهم خصم آخر للثورة من حيث المبدأ. ويمكن الاهتمام بالتناقض الواقع بين فئاتها تبعاً للتناقض القائم بين مصالح الدول الرأسمالية المرتبطة بها. اما البرجوازية الصينية المتوسطة فهي مصابة بازدواج الشخصية. انها ضد الاستعمار والاقطاعية لتناقض مصالحها معها. وهي ضد الحركات الشعبية الثورية لأنها تخشاها، ولانها لم تقطع روابطها الاقتصادية مع الاستعمار والاقطاعية. فمن الممكن اذن استخدام ثورية هذه الطبقة في صالح الثورة العامة ضد الاستعمار والاقطاعية. بينما ينبغي اتباع سياسة يقظة تجاهها وتعاونها مع اعداء الثورة.

اما البرجوازية الصغيرة في المدن من مثقفين، وصغار التجار، والحرفيين، وافراد المهن الحرة. فهي تعاني اضطهاد الاستعمار والاقطاعية والبرجوازية الكبيرة، وتسير باتجاه الافلاس والخراب يوماً بعد يوم فهذه العناصر تؤلف جمهوراً واسعاً يمكن ان ينضم الى الثورة ويساندها ويكون حليفاً لها. فينبغي العمل على كسبها وحمايتها. ولا بد من التثقيف والتنظم حتى نأمن ردتها.

وهنالك الفلاحون الذين يشكلون ٨٠% من سكان الصين. ان بينهم فئة الاغنياء، التي تؤلف ٥% من سكان الارياف. وهي تؤجر الاراضي وتستثمِر الأجَراء الزراعيين وتتعاطى الربا. ولكنها الى جانب ذلك تشتغل بنفسها في أرضها، وانتاجها يفيد البلاد. ومن الممكن ان تسهم، في نضال الفلاحين ضد الاستعمار، كما يمكن ان تقف على الحياد في المعركة ضد الملاكين العقاريين.

ويعاني الفلاحون المتوسطون «٢٠%» ضغط الاستعمار والملاكين العقاريين. وهم محرومون من كل حق سياسي، فهم مستعدون للاسهام في الثورة. بل ومن الممكن ان ينضموا الى الاشتراكية ايضاً. لذلك يُستطاع اتخاذهم حلفاء للبروليتاريا الى جانب الفلاحين الفقراء الذين يشكلون ٧٠% من سكان الارياف ويُعتبَرون خلفاء طبيعيين للثورة.

اما البروليتاريا التي تعد حوالي ثلاثة ملايين عامل في الصناعة الحديثة، واثني عشر مليوناً من الشغيلة اصحاب الاجور في الصناعة الصغيرة والحرف ومستخدمي المخازن، وعدداً كبيراً من الريفيين، فانها موضع اضطهاد الاستعمار والبرجوازية والملاكين العقاريين، واستثمارهم. فهي اشد الطبقات ثوريةً وحزماً ومثابرةً. وهي القوة الاساسية التي تقوم عليها الثورة ولكنها وحدها لا تستطيع تأمين الظفر. لا بد لها من حلفاء تجدهم بين الطبقات الثورية الاخرى من فلاحين فقراء، ومتوسطين، وبعض الاغنياء، ولو الى حين، ومن برجوازيين صغار ومتوسطين، تجمعهم في جبهة وطنية موحدة، وتقودهم مع الجماهير الشعبية الاخرى لتحقيق اهداف الثورة.

فاذا عرفنا هذه الخطوط الكبرى، تبينت لنا صحة التدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية والحزب الشيوعي الصيني في معركة الانتقال بالصين المستعمَرَة، نصف المستعمَرَة، نصف الاقطاعية، الى اوضاع جديدة تفتح الطريق واسعاً امام الوصول الى الاشتراكية.

* * *

هذه الطرق المتباينة التي اتُبِعَت للوصول الى الاشتراكية. وهذه الاشكال المتنوعة التي اتسمت بها سبل الانتقال اليها، لها اهميتها العظيمة بالنسبة الى جماهيرنا العربية التائقة الى الانعتاق نهائياً من قيود التأخر والاستثمار، والسير صعداً الى الامام لتحقيق الاشتراكية في بلادها. انها تساعدها على تلمس خير الوسائل التي تنسجم وتاريخنا وواقعنا وظروفنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ان جماهيرنا العربية التي آمنت بجدوى الاشتراكية منذ مئات السنين، وعاشت كثيراً من مفاهيمها القائمة على المساواة والعدل والخير، وزادتها نجاحات الاشتراكية الحديثة ايماناً وقوةً وعزماً، لتشق الطريق بكل مضاء، وتبصر، وحنكة؛ وتزيح العوائق واحدة اثر اخرى، وتبني صرح مستقبلها شيئاً فشيئاً. انها تطالب مفكرينا بدراسة واقعنا دراسة علمية بصيرة، والتمكن من تاريخنا، والتعمق في بعض تراثنا الفكري والخلقي، وتحليل الاوضاع الداخلية والخارجية، وكشف القوى الثورية ومدى ارتباط كل منها بالأخرى، والقوى المناهضة للثورية ومدى تلاحمها وتفككها، وما يتلاءم مما استعرضنا من طرق الانتقال الى الاشتراكية، مع هذا الواقع الذي نعيشه، ومع هذه الميزات التي يتصف بها شعبنا العربي، حتى يكون نضالنا اكثر جدوى، واشد مضاء، واحكم اصابة، واقل زمناً وجهداً.

٢٨ / ٦ / ١٩٥٦ بدر الدين السباعي

منهجنا العام

في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية

(بقلم تانغ تو وو)

عندما يشرع الشعب الصيني بعمله المجيد لانجاز انتقال بلاده التدريجي الى الاشتراكية، انما يستوحي مباديء الماركسية اللينينية عن «عن مرحلة الانتقال». فالشيوعيون الصينيون، وعلى رأسهم الرفيق ماوتسي تونغ، قد طبقوا الماركسية اللينينية، دائماً على أحسن وجه، عندما قادوا الثورة الصينية. ان المنهج العام الذي يسير عليه الشعب الصيني، في المرحلة الحاضرة من الثورة الصينية، هو التطبيق الصحيح لمباديء الماركسية اللينينية عن مرحلة الانتقال، في ظروف الصين الواقعية.

ان فترة الانتقال، كما تعلمنا الماركسية اللينينية، هي الفترة التي يتم فيها الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. ومع هذا فان شكل هذا الانتقال له طابعه الخاص في كل بلد، نتيجة لاختلاف ظروف التطور التاريخية. وقد كتب لينين في كتابه «تشويه الماركسية، والاقتصادية الاستعمارية» ما يلي:

«ان الشعوب جميعها ستبلغ الاشتراكية يوما ما. هذا أمر لا بد منه. الا أنها لن تصل جميعها اليها باتباع طريق واحدة. فكل أمة ستسم بطابعها الخاص هذا الشكل من الديموقراطية او ذاك، هذا الشكل من ديكتاتورية البروليتاريا او ذاك، ووتيرة التحويل الاشتراكي لمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية»

لهذا كان لمرحلة الانتقال في الصين ايضاً طابعها الخاص. واذا درسنا الطابع المميز لتطور الصين التاريخي ولثورتها، أمكننا عندئذ ان نتبين، بكل وضوح، هذه الصفات التي تسم مرحلة الانتقال في هذه البلاد.

لم تكن الصين القديمة بلداً رأسمالياً، بل كانت بلداً مستعمَراً، نصف مستعمَر، ونصف اقطاعي. فالقطاع الرأسمالي في اقتصاد الصين الوطني كان قليل التطور قبل التحرير، سواء في ميدان الزراعة او في ميدان الصناعة. فلم تمثل الصناعة، قبل التحرير غير ١٠% تقريباً من الاقتصاد الوطني، بينما يرتبط اكثر ما تبقى بالاقتصاد الفلاحي الفردي المبعثر، وبالانتاج الحرفي. وكانت أهم فروع الصناعة الحديثة بين يدي الاستعماريين الاجانب، وعملائهم الصينيين، الذين يمثلون رأس المال البيروقراطي الصيني. وكان الاستعمار ورأس المال البيروقراطي، مرتبطين اشد الارتباط ايضاً بالقوى الاقطاعية. وقد وجد هذا التحالف القائم بين القوى الرجعية، تعبيره الواضح في نظام الكومنتانغ الرجعي الذي يستثمِر، بكل قسوة، جماهير الشعب الصيني العامل، ويخنق البرجوازية الوطنية في الوقت نفسه. وهذا ما يفسر لنا دعم البرجوازية الوطنية أثناء بعض مراحل الثورة الصينية، للنضال الثوري الذي قامت به جماهير الشعب العامل، بقيادة الطبقة العاملة، وعلى رأسها الحزب الشيوعي الصيني. كما يفسر ايضاً التزامها الحياد تجاه هذا النضال في مراحل أخرى. فالثورة الصينية اذن قد تطورت، كثورة شعبية، وكديموقراطية جديدة، تقودها البروليتاريا وتوجهها ضد الاستعمار والاقطاعية والرأسمالية البيروقراطية.

لقد أشار الرفيق ماوتسي تونغ في كتابه «الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني» المنشور في كانون اول عام ١٩٣٩، بعد ان حلل بصورة مفصلة طبيعة نظام الصين الاجتماعي وميزات الثورة الصينية الخاصة، الى ما يلي:

«ان ثورة الديمقراطية الجديدة ليست إلا جزءاً من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية. انها تناضل بكل عناد ضد الاستعمار، أي ضد الاستعمار العالمي. وهي تعني من الوجهة السياسية، تحالف طبقات ثورية عديدة لاقامة ديكتاتورية ضد الاستعماريين، والتعاونيين والرجعيين. إنها تقاوم تحول المجتمع الصيني الى مجتمع تسوده الديكتاتورية البرجوازية. كما أنها تعني من الناحية الاقتصادية، وضع رأس

المال الضخم والمؤسسات الكبرى العائدة «للاستعماريين، والتعاونيين، والرجعيين، تحت ادارة الدولة، واقتسام أراضي الملاكيين العقاريين لمصلحة الفلاحين، والابقاء على المؤسسات الرأسمالية الخاصة بصورة عامة، دون القضاء على اقتصاد اغنياء الفلاحين. فهذه الثورة الديموقراطية، التي هي من نوع جديد، رغم انها تفتح الطريق أمام الرأسمالية، فانها بالتالي، تخلق الظروف المؤدية الى الاشتراكية».

وكتب الرفيق ماوتسي تونغ أثناء الحرب ضد اليابان في مجلة «الديموقراطية الجديدة» لعام ١٩٤٠ ما يلي:

«لما كان وضع المجتمع الصيني الحالي مستعمراً، نصف مستعمر ونصف اقطاعي، فمن الواضح البين ان الثورة الصينية ينبغي ان تتم على مرحلتين: فتقضي المرحلة الاولى بتحويل هذا المجتمع الى مجتمع ديموقراطي مستقل. كما تقضي الثانية بتطوير الثورة، وبناء المجتمع الاشتراكي. فالثورة الصينية الآن انما هي في المرحلة الأولى». وينتج عن ذلك ان مرحلتي الثورة الصينية مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. لقد تطورت هذه الثورة دائماً تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني المجرب، طليعة الطبقة العاملة الصينية. ونتيجة لظفر الثورة الديموقراطية الجديدة ستبدأ المرحلة الثانية بصورة حتمية، أي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية. ان تحول المجتمع المستعمَر، نصف المستعمَر، ونصف الاقطاعي، الى مجتمع تسوده الديموقراطية الجديدة، انما هو نتيجة انتهاء المرحلة الاولى للثورة. فمجتمع الديموقراطية الجديدة هو مرحلة الانتقال الذي يتم فيه المرور التدريجي الى الاشتراكية. ومجموع مراحل تطور الثورة الصينية يهدف اذن الى انتقال مجتمع مستعمَر، ونصف مستعمَر، ونصف اقطاعي الى مجتمع اشتراكي، خلال مرحلة انتقال تسودها الديموقراطية الجديدة. وقد كتب الرفيق «ماوتسي تونغ» في كتابه «الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني» ما يلي، موضحاً علاقات هذا التطور الداخلية:

«إن الحركة الثورية الصينية التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني هي في مجموعها حركة ثورية كاملة تحتوي على مرحلتي الثورة: الثورة الديموقراطية، والثورة الاشتراكية. وطبيعة هاتين المرحلتين مختلفة. ولا نستطيع العمل في سبيل تحقيق الثانية الا بالانتهاء من الاولى فقط. ان الثورة الديموقراطية هي التهيئة الضرورية للثورة الاشتراكية، والثورة الاشتراكية هي النهاية التي لا بد منها للثورة الديموقراطية . . . ولن نستطيع تأمين قيادة صحيحة للثورة الصينية الا بعد فهم الفروق والعلاقات، القائمة بين الثورة الديموقراطية والثورة الاشتراكية، فهماً عميقاً».

ويشير تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، عام ١٩٤٩، الى انتهاء المرحلة الاولى من الثورة الصينية، من حيث الاساس، والى ابتداء المرحلة الثانية، أي مرحلة الانتقال، حيث يبدأ السير التدريجي الى الاشتراكية.

والنظام السياسي لهذه الفترة الانتقالية هو الديموقراطية الجديدة، أي الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية. ويقضي البرنامج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني: «بأن الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية الصينية هي سلطة دولة الجبهة الديموقراطية الشعبية الموحدة للطبقة العاملة وطبقة الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الوطنية، والعناصر الديموقراطية الوطنية الاخرى في الصين. انها تقوم على تحالف العمال والفلاحين تحت قيادة الطبقة العاملة».

كيف تم اشتراك البرجوازية الوطنية في الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية في الصين؟ الجواب: هو ان كثيراً من ممثلي البرجوازية الوطنية الصينية ساهموا، في مناسبات عديدة، في النضال ضد الاستعمار والاقطاعية والرأسمالية البيروقراطية. ومن اجل ذلك دعوا الى الدخول في هيئات دولة الجبهة الديموقراطية الشعبية الموحدة. ولهذا السبب نفسه رأينا الا تصادر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج العائدة الى صناعيي الرأسمالية الوطنية وتجارها، بل تقبل في اقتصاد مرحلة الانتقال، أي في اقتصاد الديموقراطية الجديدة الذي يقوم في الاساس على القسم العائد للدولة،

وهو اشتراكي في طبيعته. وهذا يعني ان دولة الديموقراطية الجديدة التي تقودها الطبقة العاملة انما شرعت في تحقيق التحول الاشتراكي التدريجي، لا للاقتصاد الفلاحي الفردي فحسب، بل للمؤسسات التي تخص البرجوازية الوطنية ايضاً. وبتعبير آخر، ان الانتقال الى الاشتراكية في الصين يمكن ان يتم دون اراقة الدماء.

وخلال مرحلة الانتقال، ستتحول مختلف اشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تحولاً تدريجياً، اما الى ملكية جماعية[٢] او الى ملكية دولة. وستحول مختلف القطاعات الاقتصادية أخيراً الى اقتصاد اشتراكي موحد. وبالتالي يقتضي المنهج العام للحزب الشيوعي الصيني، في فترة الانتقال هذه، ان يتم تصنيع البلاد الاشتراكي، وكذلك تحويل الدولة الاشتراكي للزراعة، والانتاج الحرفي، والصناعة والتجارة الخاصة، بشكل تدريجي، خلال فترة طويلة نسبياً، بعد قيام الجمهورية الشعبية في الصين وهذا يعني اولا، ضرورة خلق صناعة اشتراكية متطورة جداً، توسّع نطاق ملكية الدولة. ويعني ثانياً، وجوب تحويل الملكية الخاصة لوسائل انتاج طبقة الفلاحين الكادحين والحرفيين، تحويلاً تدريجياً، إلى ملكية اشتراكية جماعية، بعد ان يمر بأشكال عديدة من التساعد والتعاون، ويعني ثالثا، ضرورة توجيه الصناعة الرأسمالية الخاصة وتجارتها، في طريق اشتراكية الدولة، واخيراً الى الاشتراكية. وبهذا وحده يستطاع تطوير قوى الانتاج الاجتماعية على مدى واسع، كما يستطاع سد حاجات الشعب الصيني المادية والثقافية المتزايدة.

ان المحتوى الاساسي للمنهج العام، في مرحلة الانتقال، قد وضع في البرنامج العام الذي تقرر في اول جلسة عامة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب، عام ١٩٤٩. وشرعت اللجنة الوطنية لهذا المؤتمر، خلال جلسة موسعة عقدتها لجنتها الدائمة في ايلول سنة ١٩٥٣، بمناقشة عميقة لقضية بناء الاقتصاد الوطني. وقد وضع مجلس الحكومة الشعبية المركزية، حينئذ، المباديء الأساسية لتوجيه الانشاء الوطني في المستقبل، وحدد بوضوح زائد منهج الدولة العام في فترة الانتقال.

---

٢ - يُقصد بالملكية الجماعية، أينما وردت في هذا الفصل، الملكية التعاونية. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

وأذاعت اللجنة الوطنية للمؤتمر، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة لتأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، الشعارات الآتية:

«على الشعب» في جميع انحاء البلاد، ان يوحد جهوده لاتمام المهمات الاساسية لمشروع السنوات الخمس الاول. عليه ان يناضل في سبيل تصنيع البلاد الاشتراكي على مراحل متعاقبة، وفي سبيل قيام الدولة بالتحويل الاشتراكي للزراعة، والانتاج الحرفي، والصناعة، والتجارة الخاصتين، خطوة، خطوة، خلال فترة طويلة نسبياً. وعلينا ان نمركز الجهود الرئيسية حول تطوير الصناعة الثقيلة، وبناء اسس التصنيع الوطني، وتجديد جهاز الدفاع الوطني. وبناءً على ذلك شكّلوا جهاز العمل للبناء. طوروا وسائل النقل والمواصلات، طوروا الصناعة الخفيفة والزراعة والتجارة. طوروا التعاونيات الزراعية والحرفية شيئاً فشيئاً، تابعوا اصلاح الصناعة والتجارة الخاصتين. نشطوا الاستثمارات الفلاحية الفردية، والمؤسسات الحرفية، والصناعية الخاصة، والتجارية الخاصة، حتى تقوم بالمهمة الموكلة اليها. وسعوا القطاع الاشتراكي من الاقتصاد الوطني باستمرار وهيئوا، على اساس نهوض الانتاج، رفع مستوى الحياة المادية والثقافية المستمر للشعب»

وتبين هذه الشعارات المحتوى الاساسي لمنهاج الصين السياسي العام، خلال مرحلة الانتقال. كما تبين المهمات الاساسية الموضوعة على عاتق مشروع السنوات الخمس الاول للبناء الوطني.

ان الشعب الصيني يعلم ان من المستحيل قيام دفاع وطني وطيد، واجراء تحسين جذري في حياة الشعب وقيام دولة غنية مزدهرة، بدون تصنيع اشتراكي، وبدون تحويل البلاد الزراعية المتأخرة الى دولة صناعية اشتراكية جبارة متطورة. كما يفهم الشعب جيداً ايضاً انه لا يستطاع بناء الاساس المادي الضروري للتحويل الاشتراكي للزراعة، والانتاج الحرفي، والصناعة والتجارة الخاصتين، ولا خلق الدافع الضروري لهذا التحويل، اذا لم تصنع البلاد تصنيعاً اشتراكياً. ويؤدي هذا التحويل بدوره، وفي الوقت نفسه الى تسهيل تطوير تصنيع البلاد الاشتراكي. ان

التصنيع الاشتراكي، والتحويل الاشتراكي للزراعة والانتاج الحرفي والصناعة والتجارة الخاصتين هما جزءا المنهج العام المتكاملان، في فترة الانتقال.

ويُعتبَر تحقيق المنهج العام مهمة صعبة كبرى. غير ان الشعب الصيني مليء الثقة بالنجاح. لقد حقق هذا الشعب خلال اربع سنوات وبعض السنة، منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، اصلاحات ديمقراطية رئيسية، ونجح ظافراً في مقاومة عدوان الولايات المتحدة، وفي مساعدة كوريا، وتم تحسين جذري في وضع البلاد المالي والاقتصادي. لقد توطدت وحدة جميع القوميات الصينية، وازداد نظام الديمقراطية الشعبية متانة، وشُرِعَ الآن بتحقيق الانتخابات العامة للهيئات المحلية للحكومة الشعبية، وتتحسن حياة الشعب دون انقطاع، على اساس ترميم الانتاج وتطويره. لقد تجاوز انتاج المنتجات الاساسية في الصناعة والزراعة، عام ١٩٥٢، اعلى الارقام السنوية التي حصل عليها في تاريخ الصين. وحدثت تبدلات هامة في الاهمية النسبية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وازداد نصيب الصناعة العصرية من الاقتصاد الوطني كثيراً، وتمت اولى الخطوات لتحقيق التحويل الاشتراكي في الاقتصاد الوطني. ففي عام ١٩٥٢ انتجت مؤسسات الدولة ٦٠% من القيمة الاجمالية لانتاج الصناعة الكبرى، والمؤسسات المختلطة القائمة على رأسمال خاص وحكومي، ٦%، والتعاونيات ٣% وبقي ٣١%، انتجته المؤسسات القائمة على رأسمال خاص. وتطوير تدخل رأسمال الحكومة في هذه الفئة الاخيرة على اشكال مختلفة نذكر منها: الشكل الاعلى، وهو انشاء المؤسسات المختلطة القائمة على رأسمال خاص وحكومي، والشكل المتوسط: وهو قيام الدولة بتزويد المؤسسات الخاصة بالمواد الاولية، والمنتجات نصف المصنوعة لاجل تحويلها او اتمام صنعها، وتوصيتها بطلبيات لها وشراؤها وبيعها جميع انتاج هذه المؤسسات. والشكل الاخير: وهو شراء الدولة بعض هذا الانتاج وبيعها اياه.

اما في ميدان التجارة فقد قامت مؤسسات الدولة والتعاونيات ببيع اكثر من ٥٠% من مجموع مبيعات السوق الداخلية لعام ١٩٥٢. وازداد عدد تعاونيات التموين

والبيع، وتعاونيات الاستهلاك كثيراً، كما تطورت التعاونيات الحرفية. وأحرزَ نجاح واسع في حركة التساند والتعاون. وقد انتظم اكثر من ٦٥% من الاستثمارات الفلاحية في المناطق التي تحررت قديماً، وقرابة ٢٥% منها في المناطق التي تحررت حديثاً، في مجموعات تسانُد مؤقتة (موسمية) او دائمة، مما يشير الى اولى الخطوات نحو الاشتراكية او انتظمت في تعاونيات زراعية للانتاج تتسم بطابع نصف اشتراكي. وتضم البلاد الآن اكثر من ٨٣٠٠٠٠٠ فريق تساند مؤقت او دائم، واكثر من ١٤٠٠٠ تعاونية زراعية للانتاج. وقد انشيء اثنان وخمسون مزرعة حكومية مجهزة بالآلات الحديثة و٢١٦٧ مزرعة تجريبية.

كل هذا يؤكد ان الشعب الصيني احرز نجاحات هامة في تحقيق المنهج العام اثناء فترة الانتقال. فازداد قطاع الصناعة العصرية، واتسع قطاع الدولة الاشتراكي؛ وتعزز دورها القيادي في الاقتصاد الوطني، وابتدأ التحويل الاشتراكي التدريجي لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني التي لم تكن اشتراكية، وأدى هذا كله الى خلق الظروف الملائمة لمتابعة تحقيق الخطوط الكبرى من المنهج العام، في فترة الانتقال.

وهنالك عامل ملائم جداً للنجاح في تحقيق منهجنا في التصنيع الاشتراكي وهو تعاظم تفوق قوى معسكر السلم والديمقراطية، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي، على قوى المعسكر الاستعماري، بالاضافة الى المساعدة العظمى المجردة عن الغرض، التي قدمها الاتحاد السوفيتي لبنائنا الاقتصادي. وقد قال الرئيس «ماوتسي تونغ» في رسالة وجهت في ١٥ ايلول ١٩٥٣ الى الرئيس مالنكوف: «نظراً الى ان الحكومة السوفيتية قبلت تقديم مساعدة منظمة في الميدان الاقتصادي والفني»[٣] لانشاء واصلاح ٩١ مؤسسة جديدة، وللمؤسسات الخمسين التي هي قيد البناء أو الاصلاح في الصين، فان الشعب الصيني الذي يبذل جهده للتعلم من التجربة

[٣] - لقد اوردنا علامة الاقتباس » في هذا الموضع كما وردت في النسخة الورقية المطبوعة من هذا الكتاب. لكن لدينا شعور ان مكانها ليس في هذا الموقع، بل في نهاية هذه الفقرة، أي بعد: ".... وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي." في الصفحة التالية من هذه النسخة الالكترونية. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

السوفيتية المتقدمة، ومن الاكتشافات الفنية الأخيرة في الاتحاد السوفيتي، سيستطيع بناء صناعة ثقيلة جبارة شيئاً فشيئاً. وهو امر له شأن كبير جدا في تصنيع الصين، إذ يساعدها في انتقالها التدريجي الى الاشتراكية، ويعزز معسكر السلم والديمقراطية، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي.

ان طاقة الصناعة الصينية على الانتاج ستزداد الى حد كبير عند الانتهاء من بناء واصلاح المؤسسات الضخمة المائة والواحدة والأربعين. وستبلغ طاقة الصناعة الثقيلة، خاصة، مستوى لم يسبق له مثيل. فينشأ بذلك أساس وطيد لتصنيع بلادنا الاشتراكي. ان التصنيع الاشتراكي سيزيد في تسارع التحويل الاشتراكي للزراعة والانتاج الحرفي والصناعة والتجارة الخاصتين، وهذا بدوره سيخلق الظروف الملائمة للتصنيع.

ان الشعب الصيني العامل على اتمام منهجه الوطني، تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، يبذل الجهود الجبارة لزيادة الانتاج، وتحقيق الوفر، بغية دعم الانشاء الوطني. ويجهز العمال والمستخدمون في جميع انحاء الوطن، لاتمام وتجاوز مناهج الدولة الانتاجية لعام ١٩٥٣، ومناهج الدولة للانشاءات الأساسية. كما يقوم الفلاحون بتوسيع حركة التساند والتعاون للحصول على مواسم وفيرة، عام ١٩٥٤، وهم يعاونون الدولة، بكل حماس ايضاً، في تنفيذ منهاج شراء الحبوب، فيساعدون بذلك الانتاج والبناء الصناعيين. ويساهم المثقفون والفنيون، في كل مكان، مع الشغيلة الآخرين، مساهمة فعالة في مختلف الاعمال التي يحتاجها الوطن. ويبذل الشعب جهوده في جميع انحاء البلاد، للتغلب على الصعوبات التي يصادفها في طريقه نحو التقدم، محققاً بذلك، تنفيذاً مستمراً للمنهج العام في فترة الانتقال.

☼☼☼☼☼☼☼☼☼

تصنيع الصين الاشتراكي

(بقلم تسينغ وين تشينغ)

دخل الشعب الصيني مرحلة تاريخية جديدة، منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، هي مرحلة الانتقال، الانتقال من الديمقراطية الجديدة الى الاشتراكية. واعظم مهمة في هذه المرحلة هي تصنيع البلاد الاشتراكي تدريجياً.

ويكتنف تصنيع الصين صعوبات عظيمة، لان البنيان الصناعي الموروث متأخر وضعيف. فلم تكن الصناعة في الصين القديمة تمثل غير ١٠% من مجمل الاقتصاد الوطني. فالصناعة الخفيفة هي السائدة، والصناعة الثقيلة هي القائمة تتسم بطابع استعماري. ويشرف الاستعماريون على اغلب المؤسسات الكبرى في الصين، القديمة. وهم لا يطورونها إلا لهدف واحد هو تموينهم بكميات كبرى من فلزات الحديد، والفحم، والمواد الاولية الاخرى الضرورية لصناعتهم. لقد اوجدوا بعض مصانع للفولاذ في الصين، ولكن هذا لم يكن الا بناءً على رغبتهم في استثمار المواد المعدنية في البلاد لتأمين حاجاتهم العسكرية الخاصة، ولأنهم يرون ان معالجة الفلزات الصينية فوق الاراضي الصينية انما تقتضيها مصلحتهم.

وأدى تطور صناعة الصين غير المتساوي، تحت السيطرة الاستعمارية، الى خلق وضع شاذ تماماً: فكانوا ينتجون من فلزات الحديد اكثر مما تستطيع الافران العالية تحويله، وينتجون من الحديد الصلب اكثر مما تتطلبه صناعة الفولاذ في البلاد. وكان انتاج الفولاذ، على ضآلته، يتجاوز طاقة معامل الصفيح على المعالجة. اما صناعة انشاء الآلات، التي تعتبر اهم صناعة بين جميع فروع الصناعة، فكانت اكثر الصناعات تأخراً، فهي لم تتجاوز ٢٠ مليون ين حسب احصاءات عام ١٩٣٣ (كان الدولار يساوي حسب اسعار الكيومنتانغ ٣,٣٠ ينات). ولم يكن معظم معامل انشاء الآلات آنذاك آخذاً في انتاجه بل يكتفي بأعمال التحضير والتركيب. ولم يكن عبارة عن معامل عصرية ضخمة تنتج الآلات – الأدوات، والسيارات،

والجرارات، والآلات الثقيلة. كما انها لم تصل الى مستوى المؤسسات الكاملة التي تستطيع تجهيز أية صناعة.

ان الشعب الصيني ليرغب، مع التصنيع الاشتراكي، في تحقيق تغيير جذري في مجموع الاقتصاد الوطني، وفي الصناعة قبل كل شيء. انه يرغب في تحويل الصين الى دولة صناعية اشتراكية عظمى. وعندئذ تصبح الصين قادرة **بنفسها، وبالاعتماد على جهودها الخاصة،** على انتاج المعدات الفنية الجديدة الضرورية لاعادة تنظيم وتحويل الاقتصاد الوطني بأجمعه.

ويعتبر برنامج التصنيع الذي بدأ الشعب الصيني بتنفيذه، اشتراكياً بطبيعته. لانه يهدف الى رفع مستوى الشعب المادي والثقافي. وهو لا يشابه مطلقاً التصنيع الرأسمالي الذي يغني اقلية ضئيلة ويفقر الاكثرية الساحقة. ويرجع الشعب الصيني في تصنيع بلاده الى المباديء الآتية:

١: – إن حجر الزاوية في التصنيع الاشتراكي هو تطوير الصناعة الثقيلة، فهي التي ستبني اساساً وطيداً لتصنيع البلاد، وتجديد اجهزة الدفاع الوطني. وعندما تملك الصين صناعتها الثقيلة الخاصة، تستطيع تزويد الفروع الاخرى في الصناعة، وطرق المواصلات والنقل، والزراعة بالمعدات، الضرورية لتطويرها واعادة تنظيمها.

لقد بدأت البلاد الرأسمالية بالصناعة الخفيفة، ولذلك استمرت فترة التصنيع من ٥٠ الى مائة عام. غير ان تصنيع الاتحاد السوفيتي بدأ، على العكس، بخلق الصناعة الثقيلة، وتم بنجاح، خلال عشرة اعوام تقريباً. لهذا فان الشعب الصيني سيحذو حذو الاتحاد السوفييتي للقيام بتصنيع بلاده الاشتراكي، وسيُتِم مهماته، بكل تأكيد، في فترة من الزمن أقصر نسبياً.

ورغم تركيز الشعب الصيني جهوده الاولى في تطوير الصناعة الثقيلة فهو سيطور في الوقت ذاته ايضاً، وسائل المواصلات والنقل، والصناعة الخفيفة

والزراعة، والتجارة والثقافة، والتربية. وبدون هذا يصبح اتساع الصناعة الثقيلة مستحيلاً؛ بله التحدث عن تصنيع البلاد وتحسين شروط حياة الشعب.

وينبغي، خلال تطوير الاقتصاد الوطني، اقامة نسبة معينة بين انتاج وسائل الانتاج، وانتاج السلع الاستهلاكية، بشكل يؤمن تفوق الاول على الثاني. وهذا يعني ان زيادة انتاج وسائل الانتاج يجب ان يتوافق مع انهاض الاقتصاد الواسع، وان يؤمن تجميع الثروات الوطنية المستمر، بينما تسهل زيادة انتاج السلع الاستهلاكية تحسين مستوى حياة الشعب بصورة تدريجية.

٢: – ولكي تنجح الصين في تصنيعها الاشتراكي عليها ان تؤمن، قبل كل شيء زيادة منتظمة في قطاع الاقتصاد الوطني الاشتراكي. وبهذا وحده يستطاع بناء اساس مادي وطيد للانتقال بالصين الى الاشتراكية.

ولهذا فان الشعب الصيني يعطي الاولوية الى تطوير صناعة الدولة، ووسائل المواصلات والنقل، وتجارة الدولة والتعاونيات. ويضع امامه في الوقت نفسه، مهمة تحقيق التحول الاشتراكي التدريجي للزراعة والحرف والصناعة والتجارة الخاصتين. وقد اتُخِذَت هذه التدابير جميعاً بشكل يسهل التطور المستمر في قطاع الاقتصاد الوطني الاشتراكي.

وفي سبيل تطور صناعة الدولة ذات الطابع الاشتراكي، يقف الشعب الصيني معظم طاقته ووسائله على بناء مؤسسات صناعية جديدة، ويوسع الدور القيادي للقطاع الاشتراكي من الاقتصاد الوطني ويعززه. ويعمل بكل حماس، في الوقت نفسه، على اعادة بناء المؤسسات القائمة وتوسيعها. وذلك لعلمه ان هذه المؤسسات ستلعب، خلال فترة من الزمن، دوراً اساسياً في انتاج المعدات الصناعية والبضائع، وستساعد في انشاء المؤسسات الصناعية الجديدة وتطويرها، بما تقدمه من مساعدة فنية، وآلات، ومعدات، وملاكات فنية، وعمال اختصاصيين، كما تؤمن الرأسمال الضروري لتمويلها، الى حد ما.

وقد انتجت صناعات الدولة عام «١٩٥٢» ٦٠% من انتاج الصين الصناعي العصري. وازدادت قيمة انتاج الدولة الصناعي الاجمالي، عام ١٩٥٣، ٣٣,٧% بالنسبة لعام ١٩٥٢.

كما أن هنالك نجاحات هامة أُحرِزَت ايضاً في تطوير المواصلات والنقل، كما أُحرِزَ مثلها في ميدان تجارة الدولة والتعاونيات. ويواصل القطاع الاشتراكي نموه باستمرار في جميع فروع الاقتصاد الوطني.

إن الصناعة الاشتراكية في الصين هي الاساس المادي لتحويل اقتصادها الوطني الى الاشتراكية، ولقوتها القيادية أيضاً. كما ان تطوير الحركة التعاونية في الزراعة والحرف، وتحويل الصناعة والتجارة الخاصتين تحويلاً اشتراكياً، يسهلان بدورهما تطوير تصنيع البلاد الاشتراكي.

٣: – يجب ان يكون تحالف العمال والفلاحين وطيداً باستمرار، خلال تصنيع البلاد الاشتراكي. وهناك فروق أساسية بين التصنيع الاشتراكي والتصنيع الرأسمالي: فالاول يسعى الى غاياته لا عن طريق استثمار الصناعة للزراعة، ولا عن طريق استثمار المدينة للقرية، ولكن على اساس المساندة والمصالح المتبادلة.

وأولى غايات توطيد التحالف بين العمال والفلاحين هي: تطوير الانتاج الصناعي والزراعي، وبالتالي توسيع نقل البضائع وتعزيز الروابط الاقتصادية بين المدينة والريف.

ان الصين تهتم كثيراً بتطوير الزراعة ولا سيما انتاج الحبوب. فبهذه الطريقة وحدها يستطاع رفع مستوى طبقة الفلاحين تدريجياً، وتأمين المواد الاولية للصناعة بصورة منتظمة، وتوسيع سوق المنتجات الصناعية. مما يحفز الصناعة، ويهيء لها الوسائل لتطوير نفسها، كما يُستَطاع رفع انتاج الحبوب التجاري لسد حاجات المدن والمناطق الصناعية.

لقد ازداد انتاج الحبوب كثيراً منذ التحرير؛ ولكنه سيزداد بسرعة أعظم في المستقبل. ففي مشروع السنوات الخمس الأول سيزداد انتاج الحبوب ٣٠% عما كان عليه عام ١٩٥٢. وسيزداد بسرعة اعظم ايضاً خلال المشروع الخماسي الثاني عندما يصبح في امكان الصناعة تزويد الزراعة بعدد اكبر من السماد الكيماوي، وغير ذلك من المساعدات. ويقدرون أن الصين سيصبح في امكانها، بعد نهاية مشروعي السنوات الخمس، او في برهة اطول قليلاً، انتاج ٢٧٥ – ٣٠٠ مليون طن من الحبوب كل سنة. وهذا يمثل زيادة قدرها ٧٠% على انتاج الحبوب الكلي لعام ١٩٥٢. ويصبح عندئذ استهلاك الفرد السنوي من الحبوب ٥٠٠ كغ تقريباً.

٤ – ان تنفيذ مشروع تصنيع البلاد الاشتراكي سيضمن مستوى أعلى لحياة الشعب العامل، المادية والثقافية، وذلك على أساس توسيع الانتاج. وتتنافى طريقة التصنيع الرأسمالية، التي تقوم على حساب انخفاض مستوى الشعب العامل، المادي والثقافي، مع نظام الصين الشعبية السياسي والاقتصادي.

لقد تقرر خلال مشروع السنوات الخمس الأول ان يكون ازدياد انتاجية العمل اكثر سرعة نسبياً من ازدياد الاجور، لكي يُستَطاع ايجاد تجميع في رأسمال الدولة، بغية زيادة تطوير الصناعة وتأمين احتياطي لدى الدولة. وهذه السياسة تنسجم تماماً مع مصالح الشعب العامل الاساسية.

ومع هذا فان الصين لا تقوم، في نطاق مشروعها الخماسي الاول، بتطوير انتاجها وكفى، بل تعمل على رفع مستوى حياة الشعب المادي والثقافي. وبنتيجة ذلك ازدادت قدرة الشعب الشرائية قرابة ٢٠% عام ١٩٥٣ بالنسبة الى عام ١٩٥٢. ان رفع مستوى حياة العمال انما هو عامل هام في تجنيد الجماهير، وحملها على الاخذ بنصيب هام في الانشاء الوطني، وتطوير مبادرتها الابداعية في الانتاج.

ويتوالى تصنيع الصين الاشتراكي في شروط موروثة عن الماضي جعلت الاقتصاد الوطني والثقافة متأخرين. ومن الضروري البدء بتطوير الصناعة الثقيلة. ولهذا فأن الشعب الصيني، عندما يقوم بهذه المهمة، انما يجد نفسه امام قضايا

يصعب حلها. ولكنه ماضٍ في التغلب بشجاعة على هذه الصعوبات، لاعتقاده بأنه ما من شيء يستطيع ايقاف تقدمه.

ان للصين موارد معدنية بالغة الغنى، كثيرة التنوع. يؤيَّد هذا بنتائج التحريات الجيولوجية التي اجريت عام ١٩٥٣، والتي اظهرت ان هذه الموارد كافية لسد حاجات تصنيع البلاد، وتطوير جميع فروع الصناعة والاقتصاد الوطني بأكمله.

ان رأس المال اللازم لتصنيع البلاد، يأتي بصورة خاصة، من الاموال التي جمعتها صناعة الدولة، ومن زيادة الانتاج، ومن القيام بتوفيرات. ومع هذا فيبدو ضرورياً ايضاً، خلال المرحلة الاولى من التصنيع، ان يُعمَد الى تجميع رأسمال من موارد أخرى. ذلك لان نصيب صناعة الدولة في الاقتصاد الوطني ما يزال غير كبير. ونذكر، بين هذه الموارد، الفروع الاخرى للقطاع الاشتراكي كالنقل والتجارة الداخلية والخارجية . . . الخ وكذلك المبالغ الآتية عن اصدار قروض داخلية.

ويبلغ مقدار ما حسم من الارباح وما دفع من الرسوم الى الدولة من قبل مؤسساتها والتعاونيات ٥٩,٧٩% من الدخل الوطني، في موازنة عام ١٩٥٣. بينما لا تمثل المداخيل المتأتية عن الضرائب الزراعية غير ١٥,٥٦%. وتمثل الرسوم التي تدفعها المؤسسات الخاصة من صناعية وتجارية ٢٢,٣٦% من الواردات.

وعلى الشعب الصيني ان يبذل، في اشادة تصنيعه الاشتراكي، جهوداً كبيرة ليستطيع حل قضية صعبة اخرى. هي قضية تشكيل جهاز قادر على ادارة هذا التصنيع وتنفيذه. وتزداد اهمية هذا الجهاز المؤلف من مهندسين وفنيين، يوماً بعد يوم. وقد عُزز، باديء الامر، «بملاكات ثورية» جُنِّد معظمها، بعد ظفر الثورة، من الريف والجيش الشعبي، وذلك في المدن والصناعة، حيث قدم افرادها للعمل. ولم تلبث هذه الملاكات ان اكتسبت، بسرعة، خبرة أهلتها لقيادة الادارة التجارية والفن الصناعي، وتحول افرادها سريعاً الى قادة أكفاء في بناء الصناعة.

ويؤلف عمال المؤسسات الصناعية القائمة وفنيوها المورد الثاني لتعزيز هذا الجهاز القائد. وقد برهن كثير من بين العمال المسنين، بعد التحرير، على وجود فكر ابداعي لديهم. فهم يقومون، الآن، بدور هام في الانتاج وحركة التعقيل، في داخل المعامل والمصانع، وفي تشكيل ملاكات صناعية جديدة.

ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وحتى نيسان ١٩٥٣، كُلّفَ اكثر من ١٢٠٠٠٠ عامل بمهمات اساسية، في ميادين ادارية وفنية، في مختلف الفروع الصناعية في البلاد. وهؤلاء العمال الطليعيون المتزايد عددهم باستمرار سيصبحون في المستقبل جديرين بهذه المهمات.

ان الجهاز الفني العامل الذي يعمل في المصانع والمناجم فبل التحرير قد اصبح، بفضل التربية الواسعة التي يقوم بها الحزب والحكومة الشعبية، اكثر وطنية من ذي قبل، ودب فيه وجدان سياسي اكثر متانة وقوة. ويتمتع هؤلاء الشغيلة الآن بامكانيات كانت غير معروفة حتى هذا التاريخ، لتطوير ملكاتهم، ولوضع اهليتهم في خدمة تطوير الانتاج وتحسينه.

وفي سبيل السير مع وتيرة تطوير الصناعة، ولا سيما الصناعة الثقيلة، عمد مشروع السنوات الخمس الاول الى اتخاذ تدابير خاصة لتشكيل الملاكات القائدة، وقد استخدمت وسائل متزايدة عديدة. فنظمت، عدا من المدارس، دروس متزايدة لتدريب العمال دون ابعادهم عن الانتاج، وهذا يؤلف المورد الثالث الذي يقدم الجهاز العامل الصناعي القائد.

ان التصنيع الاشتراكي له أهمية عظمى بالنسبة الى مستقبل الصين. ولذلك يبذل الشعب الصيني جهوده الجبارة لتأمين النجاح فيه. وتعتبر مساعدة الاتحاد السوفييتي للشعب الصيني، في الوقت نفسه، احد الشروط الهامة لنجاح هذا التصنيع. وهذه المساعدة التي قدمت في ميدان الصناعة انما هي مجردة تماماً عن المآرب والغايات، وقد تمت على مقياس واسع ولزمن طويل. لقد قبلت الحكومة السوفيتية مساعدة الصين في انشاء واعادة بناء مائة وواحد واربعين معملاً ضخماً، بينها

معامل صناعة الحديد، ومعامل التعدين غير الحديدي، وصناعة الفحم، ومصافي البترول، ومعامل انشاء الآلات، ومعامل السيارات والجرارات، والمراكز الكهربائية. وعندما يتم بناء هذه المؤسسات يصبح للصين صناعتها الثقيلة الخاصة والاساس الوطيد لتصنيعها.

ويستنير الشعب الصيني في تصنيع بلاده بنظريات لينين وستالين عن التصنيع الاشتراكي، وبتجربة الاتحاد السوفييتي العملية فيه. ويدرس الشعب الصيني بحماس تجربة الاتحاد السوفييتي الطليعية، وعلمه، وتكنيكه. اما مساعدته فهي تعين الشعب على التغلب على المصاعب العديدة التي تعترض طريقه في التصنيع. كما تقوم مساعدة مختلف الديموقراطيات الشعبية بدور هام ايضاً في هذا الميدان.

لقد بدأ الشعب الصيني عمله لتصنيع بلاده. فحقق نجاحات كبرى في هذه المهمة الجبارة. فأتم، بنجاح، انهاض بلاده الاقتصادي، في فترة قصيرة لا تزيد على ثلاث سنوات الا قليلاً، أي منذ فوز الثورة عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢. وتجاوز انتاج اهم المنتجات الصناعية والزراعية مستوى ما قبل الحرب.

في عام ١٩٥٣ بدأ الشعب الصيني أول مشروع سنوات خمس لبناء الاقتصاد الوطني، واحرز نجاحات جديدة عظمى. ان القيمة الكلية لانتاج مؤسسات الدولة، والمؤسسات المختلطة ذات رأس المال الحكومي والخاص، والتعاونيات الصناعية، قد تجاوز ما حدده المشروع بـ (١٠٦%) حسب الاحصائيات المؤقتة لعام ١٩٥٣. وهذا يمثل زيادة قدرها ٣٤% بالنسبة لرقم عام ١٩٥٢. ان الشعب الصيني الذي يتقدم على اساس هذه النجاحات، يعمل لانجاز وتجاوز مشروع انتاج الدولة في السنة الثانية من المشروع الخمسي الاول. وستصبح القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي عام ١٩٥٤ أعلى بقرابة ١٧% مما كانت عليه عام ١٩٥٣، مما يوجد بدوره ظروفاً ملائمة لبناء الغد الصناعي.

ان الشعب الصيني الذي يقوده الحزب الشيوعي، والحكومة المركزية الشعبية، والرئيس ماوتسي تونغ، قيادة ناجحة باهرة، ويدعمه الاتحاد السوفييتي، سيتم تصنيع

بلاده الأشتراكي دون أي ريب. وستتحول الصين حينئذ الى بلد صناعي اشتراكي كبير، بلد من اكثر بلاد العالم تقدماً، وستصبح آنذاك قادرة على المساهمة الى حد كبير ايضاً في النضال في سبيل السلم والديمقراطية وقضية الاشتراكية.

☼☼☼☼☼☼☼

حركة التعاونيات الزراعية

(بقلم ليياولو – ين)

ان طبقة الفلاحين الصينيين التي ألغت، تحت قيادة الطبقة العاملة، نظام الاقطاع، وحققت الاصلاح الزراعي الذي وزعت بموجبه اراضي الملاكين العقاريين على الفلاحين، ان هذه الطبقة قد دخلت في مرحلة التحويل الاشتراكي للزراعة عن طريق التعاونيات. ويقود الحزب الشيوعي الصيني الفلاحين في هذه الطريق التي ستؤدي الى حياة سعيدة هانئة.

لقد أشار الرفيق ماوتسي تونغ في خطاب القاه في اجتماع لأبطال العمل في المنطقة المتاخمة «لشانزي كانسو نانفسيا»، عام ١٩٤٣، الى ما يلي:

«أما جماهير الفلاحين فقد ساد في اوساطها نظام الاقتصاد الفردي، خلال ملايين السنين. وكانت العائلة تؤلف في ذلك النظام وحدة انتاجية منعزلة. وكان هذا الشكل الانتاجي الفردي المبعثر أساس النظام الاقطاعي الاقتصادي، ويفرض على الفلاحين فقراً سرمدياً. والوسيلة الوحيدة لتغيير هذه الحال، هي تجميع الاراضي التدريجي، والطريقة الفردية لتحقيق ذلك هي، على رأس لينين، المرور بالتعاونيات».

ان حركة التساند والتعاون في الانتاج الزراعي، بدأت في المناطق التي تحررت خلال الحرب المناهضة لليابان (١٩٣٧ – ١٩٤٥)، وحرب التحرير (١٩٤٦ – ١٩٤٩)، على اساس انقاص معدل أجور الاراضي والقروض، وعلى اساس الاصلاح الزراعي، اللذين أجريا بنجاح في هذه المناطق. وبعد تحرير البلاد الكامل، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، في كانون اول عام ١٩٥١، قراراتها «حول التساند والتعاون في الانتاج الزراعي». وهي قرارات تنص، بكل وضوح، على ان التساند والتعاون يؤلفان الطريق الوحيدة التي تسمح للاستثمار الفلاحي الفردي الصغير بالتحول تدريجياً الى استثمار جماعي واسع

المدى، يستطيع استخدام الآلات عن سعة في الانتاج الزراعي. وتلح هذه القرارات على أن تعاونيات الانتاج الزراعية، على اختلاف النماذج التي تؤسسها جماهير الفلاحين، هي أشكال تنظيم مؤقتة تؤدي الى الزراعة الاشتراكية.

وبعثت هذه القرارات نهوضاً واسعاً في حركة التساند والتعاون، في جميع انحاء البلاد. فتُبَين لنا المعطيات التي جمعت حتى تشرين الاول من عام ١٩٥٣، أن ٤٣% من مجموع عائلات الفلاحين الصينيين قد اصبح عضواً في منظمات عديدة للعمل الجماعي. وتضم هذه المنظمات اكثر من ١٤ الف تعاونية زراعية للانتاج، فيها اكثر من ٢٨٠ الف عائلة عضوة. واستناداً الى التجربة المكتسبة من الحركة التعاونية، بصورة عامة، والى تجارب تعاونيات الانتاج الزراعي منذ عام ١٩٥١، بصورة خاصة، نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «قرارات حول تطوير تعاونيات الانتاج الزراعية» وذلك في كانون الاول من عام ١٩٥٣.

وفي الوقت نفسه، قامت حركة ذات اهمية عظمى في البلاد، لتبيان خطة الحزب العامة في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية. فعرف الشعب ما هي الاشتراكية، وكيف ستعمل الصين لتطوير تصنيعها الاشتراكي، وكيف ستحقق التحويل الاشتراكي للزراعة والحرف والصناعة والتجارة الرأسماليتين. ولما وعت جماهير الفلاحين الغفيرة الخطة العامة، اصبحت اكثر رغبة منها في أي وقت مضى في تنظيم وتطوير التساند والتعاون. وليس ازدياد عدد تعاونيات الانتاج السريع في الزراعة، الذي يزيد الآن على ٤٠ الف تعاونية الا برهاناً واضحاً على ذلك.

ان فريقي التساند والتعاون الزراعي للانتاج، هما شكلا التنظيم اللذان نحقق بهما تحويل الزراعة تحويلاً اشتراكياً تدريجياً. ففرق التساند عبارة عن منظمات فلاحية للعمل الجماعي والتساند. انها تُنَظَّم على اساس الاستثمار الفلاحي الفردي الصغير، أي على اساس نظام الملكية الفردية للارض ولأهم وسائل الانتاج. اما الاعضاء فيتمتعون بحق التصرف بأرضهم كما يشاؤون، غير ان اعمال الحقل تكون جماعية. فهذا النوع من التساند يمثل شكلاً أولياً للانتاج الاشتراكي.

هناك نوعان من فرق التساند: الوقتي وهو «الموسمي» و«الدائم» أي طوال السنة، وكثير من فرق التساند الدائمة يمارس نشاطه لا في الانتاج الزراعي فحسب، بل وفي الانتاج الفرعي. وقد تمكن بعضها من احراز اموال مشتركة، اثناء قيامه بتطوير العمل الجماعي. فمن الواضح اذن ان فرق التساند الدائمة تتمتع بطابع اشتراكي اكثر مما تتمتع به فرق التساند المؤقتة.

أن اغلب التعاونيات الزراعية للانتاج لم يكتسب بعد تماماً طابعاً اشتراكياً، لان اهم وسائل الانتاج المستخدمة تعود ملكيتها الخاصة الى الاعضاء. والصفة المميزة لهذه التعاونيات، هي ان الفلاحين عندما يشتركون في التعاونية، يقدمون حصصهم من الارض، ثم لا تلبث هذه الاراضي جميعها ان تصبح تحت ادارة التعاونية المطلقة. ويثابر كل عضو على تملك أرضه. اما مداخيل التعاونية العامة فتوزع كما يلي: ترفع بعض المبالغ للتوظيف والاحتياطي، والنفقات العامة، ويوزع الباقي لا بالنسبة الى عمل كل عضو كماً وكيفاً فحسب، بل وبالنسبة الى مساحة الارض التي أسهم بها هذا العضو عند انتسابه الى التعاونية.

ان الفارق بين التعاونيات الزراعية للانتاج، وبين فرق التساند الدائمة يقوم على ان الاولى، رغم انها لا تتسم بطابع اشتراكي كامل، فان لديها قطاعاً اشتراكياً اكثر اتساعاً من غيره، ففي بعض هذه التعاونيات تكون الارض اما ملكاً للجماعة أو ملكاً للدولة. بينما حيوانات الجر، والآلات الزراعية الثقيلة، هي ملك اشتراكي للجماعة.

ويوزع دخل التعاونية العام، في هذه الحال، على الاعضاء، بعد رفع مبلغ للتوظيف، ومبلغ للاحتياطي، ومبلغ للنفقات المختلفة، حسب المبدأ الاشتراكي للتوزيع: لكل حسب عمله. ان هذه التعاونيات الزراعية للانتاج ضاربة بعيداً في التطور. انها اشتراكية تماماً من حيث الطبيعة، وهي مزارع تعاونية حقة.

لقد أدت التغييرات ذات الدلالة، التي طرأت على علاقات الانتاج في الريف الى زيادة هامة في الانتاج الزراعي الصيني. فسنوات الحرب العديدة أضعفت الانتاج الزراعي كثيراً، ولكنه لم يلبث ان عاد الى مستواه، منذ عام ١٩٥٢، بل انه تجاوز

أعلى مستوى بلغه قبل الحرب المناهضة لليابان. ان الاصلاح الزراعي الذي سار بنجاح في جميع انحاء البلاد، قام بدور حاسم في زيادة الانتاج، كما ان نهوض حركة التساند والتعاون كان كاملاً هاماً في تعزيز تطور الزراعة. وليس سهلاً ان يسمح الاستثمار الفلاحي الفردي الصغير بزيادة هذا الانتاج، ولا بالقيام بتوظيف جديد لتوسع هذا الانتاج ايضاً، بسبب، قلة يده العاملة وموارده المالية. فتحقيق تدابير ضرورية، كتحسين التربة الذي يعتبر ذا اهمية اولى في زيادة الانتاج، ليس امراً يستطيعه الفلاح العامل بمعزل عن غيره، بل يستطاع تحقيقه بكل سهولة، من قبل فرق التساند، وتقوم التعاونيات الزراعية به خير قيام ايضاً.

ان مردود الوحدة المساحية المزروعة، الذي تحصل عليه فرق التساند، هو على العموم، أعلى بكثير من المردود الذي يحصل عليه الفلاحون العاملون فرادى. كما ان مردود التعاونيات الزراعية للانتاج هو افضل، على العموم، من الشكلين المذكورين. ونجد على ذلك امثلة حسية وفيرة. وعندما يقتنع الفلاحون بأفضلية الاشكال الجماعية للعمل، تلك الاشكال التي تزيد الانتاج الزراعي، وتزيد من دخل اعضاء التعاونية، يرغبون جميعاً في الاشتراك في فرق التساند، والتعاونيات الزراعية للانتاج.

صحيح ان المهمة الاساسية أمام بناء صرح الاقتصاد الوطني في مجال الصناعة هي تطوير الصناعة الثقيلة غير انه ينبغي في الوقت نفسه تطوير الزراعة وتوسيعها، حتى تتمكن من سد حاجات البلاد المتزايدة الى الحبوب التجارية والقطن وغير ذلك من الزراعات الصناعية. ان الاستثمار الفلاحي الفردي الصغير لا يستطيع مطلقاً، تلبية هذه الحاجات. وليس من المستطاع تأمين انتاج كاف من الحبوب التجارية والزراعات الصناعية الا بالحراثة الآلية وبتطوير مزارع الدولة على مستوى واسع.

وعلى الرغم من اتساع أراضي الصين، وكثافة سكانها، فهي لا تملك صناعة حسنة التطور. وليس بمقدورها الآن انتاج الآلات الزراعية انتاجاً كافياً. كما اننا لا

نستطيع قط الشروع بمكننة الزراعة مكننة شاملة باستيرادنا الآلات من الخارج. وليس من التبصر في شيء، ان تقوم بتوظيف اموال كثيرة في مزارع الدولة، لان هذا يقلل من توظيفات رؤوس الاموال المعدة لتطوير الصناعة الثقيلة. لهذا، فان زيادة الانتاج الزراعي، في السنوات الاولى من البناء الوطني الممنهج، ستتم عن طريق تطوير فرق التساند، والتعاونيات الزراعية للانتاج. ليس لدينا الآن غير القليل من الآلات الزراعية. وهنالك مقاطعات تنعدم فيها الآلات انعداماً تاماً. فخير وسيلة للاستفادة من ميزات العمل الجماعي، والادارة الموحدة، استفادة فضلى، وخير وسيلة لاثارة حماس الفلاحين للانتاج، واستخدام قوى الارض الانتاجية، وزيادة الانتاج الزراعي، هي تنظيم الفلاحين في فرق التساند وفي تعاونيات زراعية للانتاج.

ان التعاونيات التي تقوم، اليوم، بحراثة الارض حراثة آلية قليلة جداً، ففي الصين الشمالية الشرقية، مثلاً، كان ١٠٤ تعاونيات زراعية فقط من أصل ٤٩٢٦، يمارس، عام ١٩٥٣، الحراثة الآلية، تساعدها محطات الآلات، ومزارع الدولة. وهذه التعاونيات لا تمثل الا قرابة ٢% من مجموع تعاونيات المنطقة المذكورة. بينما الباقيات (٩٨%) ما زالت تمارس الاعمال الزراعية عن طريق العمل اليدوي، وحيوانات الجر، والمعدات الزراعية القديمة او بعض الادوات المحسنة او الجديدة. ومع هذا فان تعاونيات الانتاج الزراعية في الشمال الشرقي، زادت انتاجها من ١٥ الى ٢٠%، وفي بعض الحالات الى ٣٠%، نتيجة لتنظيم انتاجها على أساس جماعي.

وكلما انتظم الفلاحون في فرق التساند او في تعاونيات زراعية للانتاج، فان التعاون في الزراعة يتحقق خطوة، خطوة. وهذا يعني ايضاً ان الملكية الخاصة لأهم وسائل انتاج الفلاحين العاملين تتحول شيئاً فشيئاً الى ملكية جماعية، مما يسهل كثيراً مكننة الزراعة، لان الآلات الزراعية الحديثة الضخمة لا يستطاع استعمالها استعمالاً عقلانياً الا في مساحات واسعة من الارض. وكلما تطورت الصناعة

اعطت المزيد من الآلات الزراعية للزراعة. ان الزراعة الصينية ستصبح اقتصاداً زراعياً اشتراكياً واسع الأرجاء، بفضل التعاون والمكننة.

فالتنظيم، والتساند، والتعاون، هي الطرق التي تؤدي بالفلاحين الى الاشتراكية. وهي الوسيلة الوحيدة امامهم للقضاء على الفقر والبؤس، ولايجاد حياة سعيدة مزدهرة. ان الفلاحين الذين يزرعون منفردين، أو هم من صغار المنتجين، يتصفون بصفة مزدوجة، فهم شغيلة وبائعون للبضائع في وقت معاً. وانتاج السلع القليل الأهمية، يحتوي في كل وقت، كما أشار الى ذلك لينين، على عناصر يمكن ان تولد الرأسمالية. والتطور الحر لهذه القوى العفوية للرأسمالية ليس في صالح جماهير الفلاحين. فهو يسمح باغتناء عدد ضئيل من الناس على حساب الآخرين، بينما تستثمَر الغالبية العظمى وتكره على العيش في الفقر والبؤس. ولا يتمكن الفلاحون العاملون من تفادي هذا البؤس، والتحرر من الاستثمار، الا بالسير نحو الاشتراكية، تحت قيادة الطبقة العاملة. ان قيادة الطبقة العاملة الصينية وحزبها السياسي – الحزب الشيوعي الصيني – وهما اللذان يتمتعان بثقة جماهير الفلاحين الرفيعة، والتحالف الوطيد بين العمال والفلاحين، هذا التحالف الذي قام وقوي خلال سنوات طويلة من الكفاح الثوري، والسلطان الحكومي للديكتاتورية الديمقراطية الشعبية القائمة على اساس تعاون العمال والفلاحين، كل هذا يشكل عوامل رئيسية لتأمين انتصار الاشتراكية على العناصر الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، ولضمان نجاح تحول الزراعة الاشتراكي.

وعندما نسير بالفلاحين، خلال فترة طويلة نسبياً، بين مختلف اشكال التنظيم الانتقالية – من فرق تساند، وتعاونيات زراعية للانتاج – فانما نسير بهم تدريجياً نحو الاشتراكية.

ان تحويل الملكية الخاصة لاهم وسائل انتاج الفلاحين العاملين، الى ملكية جماعية اشتراكية لن يكون الا نتيجة تبدل تدريجي لا فجائي. هذه الطريقة التدريجية في تحويل الزراعة هي الطريقة التي تلائم جماهير الفلاحين أفضل

ملاءمة. كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تشير مراراً الى ان السياسة التي يجب تبنيها هي: **«قيادة فعالة وتقدم تدريجي»**. ويقصد من «القيادة الفعالة» أن قيادة الحزب يجب الا تبقى متأخرة عن الجماهير وعن البناء الوطني. كما تقصد من «التقدم التدريجي» ان قيادة الحزب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير، وامكانيات الاوضاع الحالية.

لقد شرعنا الآن، مترسمين هذه الخطوط الرئيسية، في تحويل اشتراكي تدريجي لاستثمارات الفلاحين الصغيرة، بصورة تستطيع معها القوى الانتاجية الزراعية أن تنمو باستمرار لتسد حاجات بناء الاقتصاد الممنهج، وتصنيع البلاد. وهذه الطريقة في التقدم ستؤمن تحسيناً مستمراً في شروط معيشة الفلاحين، وتزيد في توطيد تحالف العمال والفلاحين. ونحن اذ نسير عبر هذه الطريق فسنحقق مهمتنا الكبرى بنجاح، مهمة تحويل الزراعة الاشتراكي، وبناء الاشتراكية في الصين.

☼☼☼☼☼☼☼

تجديد صناعة الفحم

(بقلم كيياسونغ – مينغ)

كلما تقدمت الصين في تصنيعها، كلما تحملت صناعتها الفحمية مسؤولية تتزايد خطورتها باستمرار. لأن هذه الصناعة هي أهم مورد للمحروقات والطاقة اللازمة للصناعات الأخرى. كان مجمل الصناعة الفحمية، منذ التحرير، محلاً للتجديد، واعادة التنظيم، والتطوير. وازداد انتاجها، في كل سنة، زيادة منتظمة، حتى بلغ أعلى مستوى له عام ١٩٥٣ «فأصبح الآن كافياً لسد الحاجات المتزايدة في صناعة التعدين، والمراكز الحرارية، والخطوط الحديدية، والبحرية. فتُسَهِّل النجاح في البناء الاقتصادي وفق مناهج الدولة. كما أنها تؤمن حاجات السكان المدنيين من الفحم للتدفئة، وهي حاجات تتزايد باستمرار خلال عملية التصنيع.

وتعتبر الصين من أغنى بلاد العالم بالفحم. إذ يُقدَّر محتوى مناجمها بأكثر من ٤٥٠ مليون طن. ان اعمال التحريات الحديثة توجت بنجاح عندما اكتشفت جملة من المناجم، وأثبتت أن احتياطي الفحم اعظم مما قُدِّر من قبل. وتلائم احواض الفحم في الصين الاستثمار ملاءمة حسنة. فأكثر من نصفها ذو طبقات فحمية متوسطة السماكة. كما ان كثافة الطبقات في كثير من الأماكن تزيد كثيراً عن المعتاد. ففي «فوشووان» في الشمال الشرقي، يبلغ وسطيها ٥٠ متراً وقد تصل الى ١٤٠ م.

إن مناجم الفحم موزعة توزيعاً واسعاً في مقاطعات عديدة، وفي مناطق مستقلة ذاتياً تضم أقليات وطنية. وهذا يسمح باقامة قواعد صناعية جديدة في أي مكان كان.

لقد عُرِفَ استخدام الفحم في الصين كمحروقات لصهر المعادن، وصناعة الأدوية، منذ ٢٥٠٠ سنة. وكانت الاحواض تُستَثمَر في القرن التاسع والعاشر استثماراً واسعاً رغم بدائية الأوائل.

أما طرق الاستثمار الحديثة فلم تُعرَف إلا عند استثمار احواض «كيلان – هوبي» عام ١٨٧٧. وبعد ذلك اصبحت هذه الاحواض تحت اشراف رأس المال

البريطاني (١٩٠٠)، وغدت مثلاً يصور ابشع نهب استعماري للموارد المنجمية في الصين.

وفي الوقت نفسه، اصبح حوض «كياوتسو وو» في «الهونان» فريسة رأس المال البريطاني. كما وقعت بعض مناجم الفحم الهامة في «شانتونغ» و«هوبي» بين يدي رأس المال الألماني. وانتقل حوض الفحم في «فوشوان» في الشمال الشرقي، الى روسيا القيصرية التي تخلت عنه بدورها الى اليابان، عام ١٩٠٥، بعد الحرب اليابانية الروسية. وبعد ان بدأ اليابانيون الاستعماريون هجومهم العام على الصين، عام ١٩٣٧، وقعت أهم مناجم فحم البلاد بين أيديهم.

كان تأخر تطوير صناعة الفحم الصينية نتيجة لا بد منها لاستثمارها الطويل من قبل الرساميل الاجنبية. وظل هذا التأخر عند التحرير، عائقاً هاماً في اعادة الانتاج الفحمي وتطويره بصورة سريعة. غير ان العمال والمستخدمين في هذه الصناعة، يقودهم ويساعدهم الحزب الشيوعي والحكومة الشعبية، قد برهنوا على روح قوية للمبادرة والابداع، ونجحوا في التغلب على الصعوبات. ان الطرق المتعددة التي اوجدوها للاكثار من الانتاج أدت الى زيادة الفحم المستخرج كل سنة.

زيادة انتاج الفحم

١٩٤٩	١٠٠
١٩٥٠	١٣٢
١٩٥١	١٦٤
١٩٥٢	٢٠٢
١٩٥٣	٢١٦

وتحَسَّنَ نوع المنتجات الفحمية تحسناً كبيراً ايضاً. فبلغت نسبة رماد فحم الكوك المستخرج من مناجم «فوتشووان» في كمبينة تعديد «انشان» ٦% بعد ان كانت

٩% قبل التحرير. وهكذا ازداد بالتالي، مردود انتاج الحديد في «أنشان» زيادة كبرى.

ان زيادة انتاج المنتجات الفحمية وتحسين نوعها يَحدُثان في كل مرة أُدخِلَت فيها تحسينات فنية على المناجم، وفي جميع مناجم الصين الهامة حلت الطرق الحديثة لتقطيع الفحم محل الطرق القديمة. كما قام الانتاج الممكنن، جزئياً أو كلياً، مقام الاعمال اليدوية بشكل تدريجي. واقيمت منشئات جديدة عديدة لحماية صحة عمال المناجم. وضمان الامان لهم.

قبل التحرير، كان المعدل العادي للاستخراج لا يزيد على ٣٠% بسبب استعمال الطرق المتأخرة. وكان ٧٠% من الفحم يبقى دون استثمار. ومنذ عام ١٩٤٩ أُدخِلت، بشكل تدريجي، طريقة «الجدار الواسع»، وكثير غيرها من طرق استخراج الفحم التي تتلائم مع ظروف مختلف المناجم. فأصبح المعدل الوسطي لاستخراج الفحم ٧٦%، وتجاوز ٩٠% في بعض الطبقات الرقيقة.

لقد أُدخلت المكننة، في مناطق مختلفة من البلاد على مراحل. ومثلنا على ذلك حوض «ثانونغ» في «تشانسي». فقد حلت فيه المثاقب القائمة على الضغط، والمثاقب الكهربائية وآلات التقطيع، محل المعاول والمجاول وطرق السبر القديمة. كما ادخل استعمال الآلات القاطعة المعبئة «دون باس» التي تقوم بتقطيع الفحم وتفتيته وتعبئبه في آن واحد. وهنالك الكثير من النواقل التي تستعمل في مناجم ما تحت الارض. فما كان واقعاً ملموساً منذ سنوات خلت – شأن نقلة الفحم بأكياس تشد الى ظهورهم ويسيرون على أربع – غدا الآن مجرد ذكرى سيئة.

ان انواعاً مختلفة من الآلات الحديثة أُدخِلَت الى الاحواض الفحمية. ففي المناجم التي تقدَّمَ تجديد طرق استثمارها، تمكنت الآن جميع العمليات من قطع وتكسير، وتعبئة، ونقل، وتنقية . . . وبدأت الصين في انتاج معدات استخراج منجمية من جميع الانواع: انها انتجت اول آلة قاطعة معبئة «دون باس – ١» في السنة الفائتة.

وخلال عمليات مكننة اعمال صناعة الفحم وتسييرها آلياً، قام عمال المناجم والفنيون باقتراحات عديدة للتعقيل، وأحدثوا اختراعات كثيرة. ففي حوض «فوزان» مثلاً، في الشمال الشرقي، أُقِرَّ خمسون اقتراحاً في الأشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٥٣. خمسة منها تتعلق بنقل الفحم آلياً، وبنضح مياه القعر. فلما وضعت هذه الاقتراحات موضع التنفيذ، ارتفع مردود الانتاج كثيراً، واقتصدت جهود ٥٠٠ عامل. واخترع المهندس «يويان مانغ – يو» في حوض «كيا وتسو وو» (مقاطعة هونان) جراراً كهربائياً يقوم مقام عمل ٥٠٠ عامل، وبذلك ارتفعت طاقة التعبئة الى ٢٠ مِثلاً.

بيد ان الامر البارز حقاً هو تحسين شروط العمل في المناجم. كانت منشئات الامان تحت الارض، غير معروفة تماماً، في النظام القديم. وكانت درجة الحرارة في الآبار اكثر من ٣٠° سنتغراد على العموم. والهواء فيها رطب فاسد. فلم يكن للشخص الواحد غير قرابة م^{3} واحد من الهواء النقي في الدقيقة. كانت طواريء العمل، من انهيار، وانفجار غازي، وطوفان، كثيرة الوقوع. فقد هلك مثلاً اكثر من ١٦٠٠ عامل منجم، عام ١٩٤٣ نتيجة ثوران غبار الفحم في «بانكي» في الشمال الشرقي، وغرق «هونغ تشان» من «تشان تونغ».

اما اليوم فقد اصبح الامان أحد الاسس الرئيسية للعمل في المناجم. فالتنظيمات المؤقتة المتعلقة بحماية العمل في المناجم، والتي صدقتها الحكومة الشعبية المركزية في تشرين الاول عام ١٩٥١، هي دقيقة جداً وكثيرة التفاصيل في مقتضياتها. وقد طلبت الحكومة، في سبيل اعطاء هذه التنظيمات كل حيوية ممكنة، ان تقوم في كل مقاطعة منجمية دائرة خاصة للتفتيش، وان يجري فحص دقيق للعمال كل سنة. وهنالك مسؤولون عن الامان منتدبون من قبل الحكومة، يعملون باستمرار في الآبار التي توجد فيها كثافة غازية خطيرة.

لقد خصصت الحكومة، خلال هذه السنوات الاخيرة، مبالغ هامة لتحصين منشئات الامان. فجُهز ٩٠% من جميع الآبار المنتجة بأدوات تهوية تؤمن أكثر من

٣ امتار مكعبة من الهواء النقي في الدقيقة لكل عامل (أي اكثر بثلاث مرات من رقم ما قبل التحرر). وخُفِّضَت درجة الحرارة الى ٥٢٥ س. كما اتُخِذَت تدابير عديدة لمنع انهيار العوارض الخشبية، وأصبحت المضخات، في كل وقت مستعدة لنزع المياه. واتبعت تدابير حاسمة لتلافي تجمعات الغاز الخطيرة. وقد قلل هذا كله من اخطار طوارىء العمل في المناجم.

ان تطور الاقتصاد الوطني المستمر وضع صناعة الفحم امام مهمات جديدة. فلمسايرة تقدم الانتاج افتتح العديد من الورشات الجديدة. ومنذ عام ١٩٥٠ والاعمال تتوالى في ١٧ مركزاً لم يكن يُعمَل فيها من قبل، واغلبها واقع في الشمال الشرقي. ويعتبر حوض «فوزان» احد هذه الاحواض، وأحد معاجم مناجم العالم الفحمية وهو حوض يلامس فحمه سطح الارض. وقد بدأ انتاجه في العام الماضي وسيبدأ، في هذه السنة، انتاج عدد من المناجم العميقة، القائمة والمائلة، التي وضعت موضع الاستثمار مجدداً.

ان اعمال استثمار احواض الوطن الفحمية قد بوشر بها، عام ١٩٥٣ على نطاق اوسع كثيراً مما كانت عليه من قبل. ولهذا السبب كانت توظيفات رؤوس أموال الدولة، عام ١٩٥٣، أعلى اربع مرات من توظيفات عام ١٩٥٠. وستزيد اعمال الاستثمار، هذه السنة، كثيراً. كما ستتجاوز توظيفات رؤوس الأموال المحددة بالمنهج، خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٥٠. وقد ادى البدء باستثمار آبار جديدة الى رفع انتاج الفحم، والى المثابرة على رفعه، وذلك لتأمين انتاج كاف من الفحم ليسد احتياجات مشروع السنوات الخمس الصيني الاول، وتوضع الاسس لاجابة مطالب المشروع الخمسي الثاني المتزايدة الضخامة.

ويعتبر من أهم واجبات الصناعة الفحمية السائرة في طريق التطور، تأمين كمية كافية من الكوك لمعامل التعدين. ويوجد بين الآبار التي ستوضع موضع الاستثمار هذه السنة ٥٧% تنتج فحم الكوك، كثير منها قائم بجوار مراكز التعدين التي هي قيد الانشاء.

ان المساعدة الفعالة المنزهة التي قدمتها الحكومة السوفيتية والاخصائيون السوفياتيون لاعادة بنيان صناعة الفحم الصينية وتطويرها، كان لها أثر هام. فقد اخذت الحكومة السوفيتية على عاتقها مساعدة الصين، بين عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٥٩، من اجل وضع عدد كبير من احواض الفحم موضع الاستثمار او اعادة الاستثمار. وتبرز مساعدتها في جميع الميادين، حتى في الانتاج بمعناه الضيق: من تنقيب، ودراسة المناهج، وأعمال الشروع باستثمار، واقامة التجهيزات. هنالك خمسة مشاريع قيد التنفيذ.

ومن جهة أخرى فان صناعة الفحم القائمة مدينة أيضاً بالكثير مما حققته إلى المساعدة السوفيتية فيما يتعلق بالآلات والمعدات، وادخال الطرق المتقدمة في الادارة، والانتاج، وتنظيم العمل، وتهيئة الجهاز البشري الفني.

كان عامل المنجم في النظام القديم يدعى بكل احتقار صاحب «الشدق الاسود»، فانقضت تلك الايام الى الابد. واصبح هؤلاء العمال اليوم أسياد المجتمع الجديد، وبناة الاشتراكية، كما اصبحوا نشيطين محترمين. ان اكثر من سبعة آلاف عامل منجمي في البلاد قد رقوا الى مراكز حساسة. وانتُخِب المئات منهم شغيلة نموذجيين، نجد بينهم الشغيل النموذجي المعروف من اقصى البلاد الى اقصاها «ما لبيو – هي» في حوض «تاتونغ» من «الشانزي». فقد استطاع هذا العامل ان يضرب، عام ١٩٥٢، رقماً قياسياً في بناء ممرات طولها ٥٠٠ م في الشهر، أي اكثر من الرقم القياسي السابق للتحرير بثماني مرات. ولم تلبث هذه التجارب أن شُرِحَت لجميع عمال المناجم في الوطن، بغية تشجيعهم على ضرب ارقام قياسية أخرى في الانتاج. أما الحكومة فقد أرسلت «مالبيو – هي» الى مدرسة المناجم الصينية.

وتعنى الحكومة والنقابات عناية خاصة بمعيشة عمال المناجم اليومية وهنائهم. لقد أصبح متوسط الاجور في صناعة الفحم الآن اعلى من متوسط ما قبل الحرب قرابة

١٠٠%. كما تحسنت فيها العناية الصحية تحسناً كبيراً. فهنالك الآن ٣١ عيادة كاملة التجهيز و١٣٨ مستوصفاً لعمال المناجم وعائلاتهم.

ان بعض الاحواض الفحمية تعالج العمال بالشمس الاصطناعية كي تقيهم شرور الامراض المهنية، او تشفيهم منها.

وقد انشأت الحكومة مصحات عديدة لعمال المناجم في اجمل البقاع على شاطيء البحر، كما فعلت في «بيتاهو» و«ديران» على سبيل المثال. ففي كل عام يُرسَل الى هذه المصحات ألوف العمال ليستريحوا فيها. وتنص التنظيمات المتعلقة بضمان العمل على حق عمال المناجم بالتقاعد قبل غيرهم من العمال، بخمس سنوات. كما أُنشِئَت في «فوشووان» و«فوزان» وغيرها من الاماكن، مراكز للمتقاعدين الذين تتألف غالبيتهم من عمال المناجم المسنين.

أما حياة عمال المناجم الفكرية فقد اتسعت آفاقها كثيراً. فان اكثر من ٥٤% منهم، يدرسون في مدارس ثانوية ذات دروس متزايدة ويحضرون دروساً فنية، ويذهبون الى مدارس المساء. وقد تعلم القراءة والكتابة، خلال بعض السنوات الماضية، ٣٨ الف عامل منجمي. وسينهي اربعمائة عامل منهم دراستهم الثانوية، هذا الصيف، ويذهبون إلى دور التعليم العالي.

ان عمال المناجم الصينيين يعترفون من اعماق قلوبهم بالعناية التي احاطهم بها الحزب والحكومة، ويعبرون عن امتنانهم بمآثر تتجدد دون انقطاع. ففي عام ١٩٥٣ وهو العام الاول من مشروع السنوات الخمس، أتم عمال مناجم الفحم في طول البلاد وعرضها، برنامج انتاجهم قبل تسعة أيام من الوقت المعين. كما انهوا في الربع الاول من عام ١٩٥٤ البرنامج المقرر لاستخراج الفحم قبل خمسة ايام من التاريخ المحدد. انهم يجهدون انفسهم بكل حماس جبار، لتنفيذ منهاج الانتاج الذي وُضِع للعام كله، بل لتجاوزه ايضاً.

اتساع شبكة المواصلات والنقل

(بقلم كويو – لي)

في السنوات الأولى التي تلت التحرير كان لاعادة بناء شبكة طرق المواصلات والنقل، بسرعة، أثرها البارز، في انهاض التجارة الداخلية التي شلها عجز ادارة نظام الكومنتانغ، وفي انهاض الانتاج الصناعي والزراعي. ان تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول من ناحية الانشاء الاشتراكي، يوجب على الصين، قبل كل شيء، أن تقف جميع جهودها على تطوير الصناعة الثقيلة. الا انها، مع ذلك، مضطرة لتوسيع شبكة مواصلاتها ونقلها توسيعاً متناسباً، حتى تلبي حاجات تطوير الصناعة والزراعة والتجارة المستمر. ان النقل ليشتد على الخطوط القائمة، والنشاط في تقدم مستمر سواء من حيث انتقال المسافرين أو نقل البضائع. ويجري الآن شق طرق جديدة على مدى واسع. ان شبكة متجانسة من الخطوط الحديدية، والطرق المعبدة، والمواصلات المائية والجوية، تنتشر عبر الصين كلها بشكل يوحد أرضها الشاسعة توحيداً حقيقياً.

الخطوط الحديدية

في نهاية عام ١٩٥٢، أي بعد انقضاء ما يزيد قليلاً على ثلاث سنوات على التحرير، اعيد انشاط قرابة عشرة آلاف كيلومتر من الخطوط الحديدية الصينية التي هدمها الكومنتانغ، ومدت خطوط جديدة طولها ١٤٧٤ كم، فبلغ مجموع خطوط حديد الصين ٢٤٢٣٢ كم. وفي عام ١٩٥٣، مدت ٥٨٩ كم من الخطوط الجديدة بما فيها فروع الخطين الهامين «الانتشيؤو – سينكيانغ» و«تشانفتو – باو كي» اللذين هما قيد الانشاء. وتصل هذه الخطوط الشمال الغربي والجنوب الغربي بالشواطيء البحرية.

لقد ازداد حجم البضائع المنقولة سريعاً خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣، نتيجة تطوير الاقتصاد الوطني الواسع، فأصبح متوسط الحمولة الشهرية للبضائع

المنقولة أعلى من متوسط عام ١٩٥٠ بأكثر من ٥٠% ونشعر بهذه الزيادة على الأخص فيما يتعلق بالمواد الأولية الصناعية. ففي عام ١٩٥٣ كانت الحمولة الشهرية المنقولة بالخط الحديدي، من الحديد والفولاذ، أعظم بمرتين ونصف المرة بالنسبة الى عام ١٩٥٠، وحمولة أدوات التجهيز الخاصة بالمناجم اعظم بـ (١٣,٣) مثلاً. ان الخطوط الحديدية تخصص نشاطها بصورة متزايدة لخدمة الصناعة الصينية التي تتطور بدون انقطاع.

وتعود جميع خطوط حديد الصين الجديدة الى الدولة «مؤسسة اشتراكية». ومهمة مؤسسات الدولة هي خدمة الشعب لقاء حد ادنى من الاثمان، مع تأمين تكديس الرأس المال الضروري لتوسيع الانتاج. فادارة الخطوط الحديدية مختلفة اذن تمام الاختلاف عن ادارة ما قبل التحرير.

كان معظم الخطوط الحديدية في صين الماضي من انشاء الاستعماريين الانكليز، والاميركيين، والفرنسيين، واليابانيين والبلجيكيين، بالاتفاق مع العسكريين والملاكين العقاريين والرأسماليين البيروقراطيين الصينيين، من اجل هدف مشترك بينهم جميعاً، ألا وهو استثمار الشعب الصيني. فكان العسكريون يدعمهم هذا الفريق او ذاك من الاستعماريين المتعددين الذين احرز كل منهم منطقة نفوذه الخاصة. ففي تلك الظروف، بقي وضع ادارة الخطوط الحديدية، بالضرورة، مرتكباً ومتأخراً.

ان قيام الجمهورية الصينية انشأ وحدة في البلاد لم تعرفها من قبل. لقد تقبلت الخطوط الحديدية الشعبية، منذ البداءة، طريقة الادارة الموحدة. ووضعت التنظيمات المتعلقة بالادارة الفنية الموحدة، موضع التنفيذ في طول البلاد وعرضها. وان توزيع القاطرات بصورة مدروسة أتاح زيادة استخدامها، وزاد من سرعة حركة البضائع.

أما العمال والمُستخدَمون في الادارة فانهم يعملون بكل حماس، ويقفون جهودهم وذكاءهم على رفع مستوى عملهم. كيفاً وحيويةً، مما أدى الى جعل متوسط سير القاطرة اليومي ٤١٨,٤ كم طوال النصف الاول من عام ١٩٥٣. بعد أن كان ٢٧٨

كم عام ١٩٤٩، عام التحرير. واذا كانت مدة دورة المعدات الدوارة اكثر من اربعة ايام عام ١٩٤٩، فانها اصبحت، عام ١٩٥٢ لا تزيد عن يومين وبعض اليوم (٢,٩). وغدا مردود العمال والمُستخدَمين، في العام نفسه، يفوق مردود عام ١٩٥٠ بـ ٣٨,٨%.

ونُظهر لنا سياسة أجور نقل البضائع في الخطوط الحديدية الشعبية مدى اختلاف هذه الخطوط عن خطوط الصين القديمة. فعندما كان الاستعماريون اليابانيون يحتلون شمالي البلاد الشرقي، كانوا يضعون تعرفات تسمح بتشجيع نقل بضائع الشمال الشرقي الى اليابان فقط، بينما يعيقون النقل ذاته نحو الاجزاء الاخرى من الصين. كل ذلك بغية الحاق إقتصاد الصين الشمالية الشرقية بالاقتصاد الياباني وحده، وفصله عن اقتصاد بقية مناطق الصين. كانت الكماليات والحاجيات الغالية الثمن تنقل، أيام نظام «كومنتانغ» بتعرفات أقل بكثير مما يجب أن يكون، بينما كانت تعرفة نقل السلع الضرورية للشعب العامل، وسلع الاستهلاك اليومي، مرتفعة كثيراً، فما كان هنالك تمييز في وضع التعرفات. ومن الواضح ان سياسة التعرفات في الصين السالفة كانت توضع وفق مصالح الاستعماريين والملاكين العقاريين والبرجوازية الكبرى فقط.

لقد تبنت الخطوط الحديدية الشعبية نظام تعرفات معقول، ما دامت تعتمد على سياسة تبغي زيادة الانتاج، وازدهار الاقتصاد. ويقضي هذا النظام بتصنيف البضائع الى ٣٠ فئة ذات تعرفات متنوعة. فتعرفة الفئة الاولى تزيد على الفئة الاخيرة بـ (١٧) مثلاً. كما ان تعرفة الحاجات الكمالية مرتفعة كثيراً، اما أجور نقل البضائع الاخرى، فانها على العموم أقل. فتعرفات سلع الاستهلاك ومواد الانتاج تعادل تقريباً كلفة النقل الحقيقية. هذه الكلفة التي تضاءلت كثيراً بالنسبة إلى ما قبل الحرب، نتيجة استثمار نشيط مقتصد.

ان المنهجة هي احدى الصفات المميزة الاساسية للخطوط الحديدية الشعبية، مما يجعل هنالك تبايناً صارخاً بينها وبين انعدام المنهجة في الفترة السابقة للتحرير.

وتقوم علاقة وثيقة بين ادارة الخطوط الحديدية وبين أهم الفروع الاقتصادية وهي تتزعم تطوير طرق المواصلات على اساس ممنهج. ان التسهيلات التي تقدمها الخطوط الحديدية تُستخدَم بشكل عقلاني، كما قضي على الفوضى الموسمية التي قد تنشأ عنها نتائج ليست في صالح الاقتصاد. وقد عمدت ادارة الخطوط الحديدية الشعبية، التي تستوحي نشاطها من الصالح الوطني العام، الى اتخاذ تدابير تجنب سير انتقال نوع واحد من البضائع في اتجاهات متعارضة، وتجَنُّب القيام بالنقل الى مسافات بعيدة ودفع القطارات الى السير في طرق غير مطروقة.

لقد تحسنت مصلحة العناية بالمسافرين تحسناً كبيراً ايضاً. كان السفر من قبل ذا اعباء ثقيلة. فلم يكن هنالك من خطوط بين الصين الشمالية الشرقية ومقاطعات بكين الجنوبية. وكان على المسافرين ان يغيروا القطار مرات عديدة. ويصبح السفر منهكاً نتيجة أضاعة الوقت الناجمة عن القيام بتغييرات كثيرة. كانت الصفات المميزة لقطارات المسافرين، قبل التحرير، هي البطء، والقذارة، وانعدام التدفئة، والنور، والازدحام الهائل. ومنذ ذلك الحين تغير الوضع تماماً. ففي كل يوم تنطلق القطارات مباشرة من العاصمة الى مدن الصين الرئيسية. ولكي تزداد روابط الصداقة شدة بين الصين والاتحاد السوفييتي، من جهة، وبين الصين وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية، من جهة أخرى، دُشِّن حديثاً خطان مباشران: خط بكين – موسكو، وخط بكين – بيونغيانغ. وقد أصبحت القطارات، من ناحية اخرى، اكثر سرعة من قبل. فقطار بكين – منشولي السريع مثلاً (وهو الذي يمتد بطول ٢٣٢٤ كم) وفر سبع عشرة ساعة وسبع دقائق بالنسبة لعام ١٩٤٩. وكانت مصلحة «العربة – المطعم» موقوفة من قبل، على مسافري الدرجة الاولى والثانية فقط. ولكنها اصبحت الآن تحت تصرف جميع المسافرين، وبأسعار معقولة جداً. كما تقوم على خدمة المسافرين والعناية بهم جماعة لطيفة المعشر، نشيطة الحركة. لقد أصبح السفر بالقطار امراً مريحاً مسراً. ويكثر المسافرون يوماً بعد يوم. ففي عام ١٩٥٢ ازداد عددهم ٨٤,٨ بالنسبة الى عام ١٩٤٩.

الطرق

ان طرق الصين الجديدة تعتبر جزءاً متمماً لشبكة المواصلات الحديثة وتشمل هذه الطرق، الطرق الكبيرة والطرق المحلية. فطريق «لانتشيئو – اورمتسي» التي أصلحت واعيد انشاؤها بعد التحرير، تجتاز ممر «كانسو» الشهير، وصحراء غوبي. وهي شريان ذو اهمية عظمى للشمال الغربي الصيني. اما طريق «سيكانغ – تيبت» التي يشرع بانشائها سريعاً، فهي ستجتاز عدداً من الوديان العميقة، والانهار العجاجة، وتصعد «سقف العالم». ان هذه الطريق ستفتح امام الشعب التيبتي آفاقاً جديدة.

كانت الطرق في الصين القديمة يشقها الكومنتانغ بغية استثمار الشعب وخوض الحرب الأهلية. وخلال الاحتلال الياباني، أنشِئت ايضاً بضع طرق في مناطق متعددة من الصين، ولكنها طرق بناها المحتل لحاجاته العسكرية. ولما كانت الاعتمادات المخصصة للطرق يتلاعب بها الموظفون، لذلك كانت حل الطرق دون الوسط كثيراً. وقد بُني الكثير منها ضمن اراضٍ صودِرَت من الفلاحين، وبتسخيرهم. وكانت تلك الطرق، ايام الامطار، تنقلب، في الغالب الاعم، الى مسالك طافحة بالاوحال لا يستطاع اجتيازها، اما لسوء تعبيدها او لانعدامه اصلاً. ولما كانت اعتمادات الترميم غير كافية، لذلك انتهى امر الطرق اخيراً الى الاهمال، وغدت مرتعاً للاعشاب. وعندما تطرق الهلع الى زمرة «تشان كاي تشيك» الرجعية، وولت الادبار، اثناء الحرب التحررية، عمدت الى تخريب الطرق والجسور والانفاق في اللحظة الاخيرة. وهكذا لم يبق من الطول الاجمالي للطرق القابلة للنقل اكثر من ٢٥ الف كم، قبيل التحرير.

لقد بديء بانشاء الطرق، بعد التحرير، في كل صقع من اصقاع البلاد. ففُتِح للسير ١٣٠ الف كم، أي اكثر بخمس مرات من كامل طول الطرق التي كانت قابلة للاستعمال قبيل التحرير.

ان عادة بناء الطرق القديمة، وانشاء الجديدة منها، يتم بالانسجام مع المنهج العام للانشاء الاقتصادي.

ففي الشمال الغربي يمتد ١٧ الف كم من الطرقات. فاذا اخذنا «لا نتشينو» كمركز، نجد الطرق تتشعب نحو منغوليا الداخلية والمقاطعات امثال سانكيانغ، نانفسيا، شانزي . . الخ . . فتربط المناطق الزراعية الخصبة، والاراضي البور الشاسعة البعيدة المدى، ومناطق الثروة المعدنية الغزيرة، والمناطق التي اخذت تتطور الصناعة فيها حديثاً، ربطاً وثيقاً.

ان كثيراً من الطرقات أنشيء لتسهيل استثمار المصادر المنجمية الغنية في الجنوب الغربي، استثماراً واسع المدى. كان طول احدهما التي بدأ العمل فيها في آذار سنة ١٩٥١ ٥٢٦ كم، وهي تمتد بين «تشانغتو» و«البا»، مجتازة منطقة التيبت ذات الاستقلال الذاتي القائمة في الشمال الغربي من مقاطعة «سيتشووان». ولا تسَهِّل هذه الطريق نقل الفحم، والنحاس، والانتيموان وغير ذلك من الفلزات المعدنية الموجودة في هذه المنطقة فحسب، بل هي تمكن، فضلاً عن ذلك، من ايصال السلع المصنوعة الضرورية الى الاقليات الوطنية التي تقطنها.

وعندما تُنشأ الطرق الجديدة في صين اليوم، يُوَجَّه انتباه خاص الى تطوير المناطق القائمة على الحدود، والمناطق المكتظة بالسكان ذات الاقليات الوطنية، بعد ان كان من النادر الوصول اليها في الماضي. لقد شُقَّ فيها بين عامي ١٩٤٩ – ١٩٥٢ اكثر من ١١ الف كم من الطرقات وكثير غيرها مما أُنشيء بعد ذلك، قائم ايضاً في هذه المناطق.

وعندما كانت طرق مواصلات هذه المناطق كثيرة التأخر في الماضي، كان من الصعب نقل السلع منها نحو مختلف اقسام الصين، وجلب المنتجات الضرورية لسكانها. وهنا كان يكمن احد مصادر بؤس هؤلاء السكان السرمدي.

فلما تحررت الصين بأكملها، تغير الوضع سريعاً. فأصبح من الممكن، بعد ان انتهت الكيلومترات الاربعمائة من الطريق «لانتشيئو - لانغموسو»، نقل البضائع التي يسلمها الخط الحديدي في «لانتشيئو»، بعيداً في الجنوب، الى مناطق حدود «كانو» و«سيتشووان» التي يقطنها التيبيتيون. وغدا بمقدور هؤلاء، الآن، شراء الاقمشة المصنوعة في «تيانتسان»، وطحين «لانتشيئو» وشاي هونان الشهيرة، وغير ذلك من الادوات والمنتجات، من منشئات الدولة التجارية القائمة في مناطقهم. كما اصبح من الممكن تصدير الفراء والجلد وغير ذلك من البضائع التي ينتجونها بأنفسهم، عبر الطريق ذاتها حتى محطة الخط الحديدي، ومنها تُصَدَّر ثم تُباع في بكين، وتبانتسان وغيرها من المدن. وفي منغوليا الداخلية المتمتعة باستقلال ذاتي تمتد طريق طولها ٩٠٠ كم من «شانغي» الى «تونغلياؤ». وقد انتهى شقها عام ١٩٥٢، وهي تتمتع باهمية كبيرة في تطور التجارة.

ولما كانت الطرقات تلبي مصالح السكان تلبية مباشرة، لذلك ساهم الناس، ولا سيما سكان مناطق الاقليات القومية، بكل حماس في انشائها. ان الطرق تنشط الانتاج والتجارة في المناطق التي تجتازها، والى جانب ذلك، فان انشاءها يدر على السكان الاموال على شكل اجور، كما ان حضور البنائين يبعث النشاط في الاعمال المحلية.

ويعمد السكان المحليون الى تنظيم فرق للقيام بالترميمات اللازمة، على طول الطرق التي بديء باستعمالها. ويعنى اعضاء الفرق بها عنايتهم بمحاصيلهم الخاصة.

الطرق المائية الداخلية

تخترق الصين أنهر صالحة للملاحة، تعد اكثر من ٥٦٠ نهراً بما فيها الروافد الهامة. ويؤلف مجموع هذه الأنهار، بالاضافة الى الترع والبحيرات، ٩٠ الف كم من طرق الملاحة، منها ٢٦ الف كم تمخر فيها المراكب التجارية.

واكبر الأنهر الصينية هي: النهر الاصفر الذي يقطن حوضه ٩٠ مليون انسان، واليانغتسي الغني بالفحم الأبيض ويعد حوضه ٢٠٠ مليون نسمة، ثم نهر اللآلي «Perles» الذي يعيش حوله ٦٠ مليون نفس. أما الانهر الاخرى الهامة التي تقوم بدور واسع في الملاحة الداخلية فهي «سونغاري» و«لياوهو»، وهما في الشمال الشرقي، و«هسيانغكيانغ» في «هونان»، ثم روافد اليانغتسي القائمة في مقاطعة «سيتشووان» . . الخ.

لقد نالت الدول الاستعمارية «حق» استخدام طرق الملاحة الداخلية بموجب معاهدات متعددة غير متكافئة، عُقِدَت خلال قرن قبل التحرير. فكان الاستعماريون ينفذون بعيداً الى داخل الصين بواسطة الأنهر، ويمارسون سياسة اغراق الاسواق بالبضائع، ويحملون المواد الاولية، ويتدخلون في امور البلاد الداخلية. وفي ايام نظام الكومنتانغ الحالكة، كانت الملاحة الداخلية في الصين واقعة في يد شركتين انكليزيتين: «بوتر فايلد وسواير» و«غاردين ماتيسون وشركاهما» أما شركة «التجار الصينيين للملاحة التجارية» التي يستثمرها رأسمال «كومنتانغ» البيروقراطي فكان لها نصيبها ايضاً. وبما ان خطوط الملاحة التي تستثمرها البرجوازية الوطنية اخذت بخناقها تلك المؤسسات المتمتعة بامتيازاتها، افلست الواحدة بعد الاخرى.

اما بعد التحرير، فقد أُلغي «حق» الاستعماريين الاجانب باستخدام طرق الملاحة الداخلية. ووضعت «شركة التجار الصينيين . .» المذكورة بين يدي الحكومة الشعبية. وجرت اعادة تنظيم الملاحة الداخلية، وتطويرها سريعاً. وبدأت الحكومة الشعبية قبل كل شيء بفرض رقابتها العامة على الملاحة الداخلية كلها. وبفضل هذه الرقابة المركزة كانت البواخر الحكومة، وحتى البواخر الخاصة، في بعض الحالات، تُستثمَر وفق منهج موحد، يؤَمِّن استعمالها استعمالاً عقلانياً، كما يؤمن توزيع خدماتها. لقد حلت مواقيت الملاحة المنظمة محل الفوضى السابقة. وهكذا

أصبح نشاط شركات الملاحة الخاصة، او صغار ارباب المراكب مندمجاً تدريجياً في مجموع منهاج الدولة.

وسمحت الاصلاحات الديموقراطية، التي اجريت في مؤسسات الدولة، للعمال والمُستخدمين باظهار كل فكر خلاق. فقد طُبِّقَ اسلوب جر المراكب الشراعية على الطريقة الهندية (الواحد تلو الآخر)، بدلاً من سحبها الى جوانب الباخرة القاطرة، وذلك من أجل زيادة السرعة، وانقاص تكاليف الملاحة النهرية. وبهذه الوسيلة أصبحت الباخرة تجد قوة جرها تزداد ثلاثة اضعاف الحصان البخاري بالنسبة الى الطريقة القديمة، فزادت طاقة حمل جميع البواخر العائدة لمؤسسات الدولة، نتيجة هذه التحسينات وغيرها، ٢٠٠% بالنسبة لفترة ما قبل التحرير. كما زادت سرعة دورة الآلة فيها ٣٥%، مما سمح بتخفيض تعرفة نقل البضائع كثيراً. فبين عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣، خُفِّضَت تعرفة الملاحة على اليانغتسي ثلاث مرات، وأخَذَ اكثر من مائة صنف من اصناف البضائع، يرى تعرفات نقله تهبط ٣٠%.

وقد نشطت اعمال شركات الملاحة الخاصة ايضاً تحت ادارة الدولة. فلمس اصحاب البواخر الخاصة، بتجاربهم، ان الادارة الحكومية والتعاون مع مؤسسات الدولة، يضمنان لهم كثيراً من الأرباح. لذلك فهم يشرعون شيئاً فشيئاً في طريق تحويل شركاتهم الى مؤسسات ذات استثمار مشترك: رأسمال حكومي ورأسمال خاص.

ان اكثر من ٣٠٠ الف مركب، تقرب حمولتها العامة من أربعة ملايين طن تمخر الآن في مياه الصين. وهي تقوم بدور هام في الملاحة الداخلية كوسيلة ارتباط تجارية بين المدينة والريف. فبواسطتها تجمع الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية، من شواطيء الاقنية والروافد، ثم تُنقل الى المرافيء النهرية الكبرى حيث يعاد شحنها الى مناطق الصين المختلفة. فاذا ما عادت تلك المراكب ادراجها حملت السلع المصنوعة الى مناطق الريف الواسعة. هكذا اعتنت الحكومة الشعبية بالنقل بواسطة المراكب عناية خاصة. واتخذت تدابير من شأنها مساعدة ملاحيها

على الخلاص من اضطهاد المتنفذين الاقطاعيين واستثمارهم، وعلى اقامة تنظيمهم الخاص وهو: اتحاد البحارة. وهذا الاتحاد يمنح مساعدة مالية الى اللذين هم بحاجة الى اصلاح مراكبهم. لقد اصبح اسطول المراكب الشراعية اليوم واسطة نقل منظمة تنظيماً حسناً، تعمل في صالح الانشاء الاقتصادي الوطني، وتحسنت شروط معيشة ملاحيه تحسناً كبيراً.

ان عمال التعبئة في السفن اخذوا ينعمون بحياة جديدة ايضاً نتيجة النصر الذي احرزه عمال المرافيء على الجمعيات السرية الاقطاعية وطبقة اللصوص. وهم يتناولون الآن اجوراً ارفع من قبل، تحت ادارة الحكومة الموحدة، وينعمون بتعرفات موحدة منصفة لقاء تفريغ الحمولة. اما السرقة وقطع طرق السفن فقد ذهب الى غير رجعة.

وقد بذلت الحكومة جهوداً جبارة ايضاً لتسهيل امر الملاحة، فبعض الممرات الهامة التي كانت مليئة بالحجارة، اصبحت الآن نظيفة وبحالة جيدة. كما ان كثيراً من أجهزة الامان أعيد انشاؤها وأُسِسَت من جديد. ففي اعالي نهر «يانغتسي» اصبح الممر المدعو «الأفواه الثلاثة» يتمتع الآن بجهاز كامل من العوامات المضيئة، مما يسمح بالمخر فيه حتى في سواد الليل بعد ان كان اجتيازه محفوفاً بالمخاطر بسبب انحداره السريع، وكان محنة قاسية جداً حتى لأشد البحارة خبرة. وأُنشِئَت ايضاً اجهزة مماثلة في مجرى اليانغتسي الادنى. وكان ذهاب المركب البخاري وايابه بين «شانغهاي» و«هانكيئو» يستغرق ١٢ يوماً من قبل، اما الآن فتكفي سبعة ايام لهذه الرحلة.

وهنالك مستودعات ومنشئات اخرى بنيت بشكل ينسجم مع تطور الملاحة الداخلية. كما انشئت غرف انتظار بهيجة مريحة في كثير من محطات البضائع. واصبحت مراكب المسافرين الجديدة اكثر عدداً. وغدا التحميل والتفريغ الآن ممكناً في المحطات على طول «السونغاري». ان مرافيء نهرية جديدة ستقوم على اليانغتسي في «هانكيئو» و«تشونفكان» فتتيح نقل مليون طن من البضائع سنوياً.

ونتيجة للنهوض السريع في الصناعة الصينية فان خطوط الملاحة الداخلية المزودة بمعدات فنية حديثة ستحظى بعد الآن بتطور عظيم.

الطيران المدني

اصبح من المستطاع الآن السفر جواً من بكين الى شانغهاي وهانكيئو، وتشونغهاي، وكومننغ، ونانغ، وكانتون، وشانيان، وكاريين، وسيان، ولاتتشيئو، واورومتسي . . كما اصبح ممكناً ايضاً السفر من بكين، عبر طرق دولية ثلاث، الى تشيتا والمآتا، وابر كوتسك في الاتحاد السوفييتي، حيث ترتبط الخطوط الصينية بالخطوط السوفيتية باتجاه موسكو والمدن الهامة من بلدان الديموقراطيات الشعبية في اوربا الشرقية، وبلاد اخرى ايضاً. وتملك الصين الآن ١٥٩٠٠ كم من الخطوط الجوية المنتظمة لنقل المسافرين والبضائع في الداخل.

ان طيران الصين الجديدة المدني ليس له الا هدف واحد: هو خدمة الشعب وبناء البلد بناءً سليماً، عكس الطيران المدني في الصين السالفة، اذ لم يكن الا أداة بين يدي الرأسماليين البيروقراطيين والاستعماريين لخدمة مصالحهم الجشعة خاصة. ويحيط الطيارون والمضيفون المسافرين بالانس والرعاية الاخوية، كما تُقدَّم عناية خاصة الى المسافرين المرضى الذين ينتقلون الى مكان يُعالجون فيه طبياً. لقد حملت الطائرة منذ حين عاملاً ممتازاً جرح جرحاً بليغاً اثناء عمله، فنقلته من هانكيئو الى بكين لمعالجته. فطار الملاح على ارتفاع لا يدع لتبدل الهواء أي تأثير شديد عليه. كما بذل كل جهوده ليكون الاقلاع والهبوط اكثر هدوء من المعتاد. ان تسليمات الاوائل السريعة ذات الضرورة الماسة يتم نقلها بالطرق الجوية، وهذا النقل يساعد البلاد في بنيانها الممنهج، إذ يسمح لكثير من المعامل والمناجم بالاستمرار على الانتاج دون انقطاع. وقد نُقِلَت منذ وقت قريب عن طريق الجو، قطع من الماس الذي يُستخدَم في الصناعة، كانت ضرورية لاتمام عمل مستعجل في معمل من معامل «تشونغان»، ثم اسلاك عازلة، لانهاء عمل في مكتب مناجم فوزان. وفي عام ١٩٥٣ كانت التجهيزات الصناعية المنقولة جواً تعادل نصف

الحجم الكلي للبضائع التي نقلتها الطائرات. ونذكر من هذه النقليات ايضاً الادوية الزراعية، وخراف سانكيانغ الأصيلة، وبيوض دود الحرير الطبيعي المنخوبة، من جنوبي يانغتسي، وبذار منخوب، واجهزة ومستحضرات طبية، كما ان بعض الصحف وكثيراً من الافلام توزع ايضاً عن طريق الجو في مختلف انحاء الصين.

ان اتساع الطرق الجوية الشعبية يتمتع بأهمية كبرى بالنسبة لسكان المناطق البعيدة الذين كانوا محرومين كلياً من الوصول سريعاً الى المراكز الصناعية والثقافية في الصين. لقد دُشِّن خط جديد في ايلول الماضي بين اورمتسى، عاصمة مقاطعة سانكيانغ، وبين كاشغار، في جنوب تلك المقاطعة. وهو يقوم الآن بأثر هام في التطور الاقتصادي والثقافي لهذه المنطقة، كما يمنح الاوغوريين الذين يقطنون فيها فوائد جديدة. فأصبح في امكان اية منظمة زراعية اوغورية شراء طن من بيض دود الحرير في «شانغاي» يتم استلامه خلال بضعة ايام فقط.

ويؤدي الطيران المدني ايضاً عدداً من الخدمات الهامة كرقابة الحراج جواً لاتقاء وقوع حريق او اخماده حين وقوعه، ومكافحة الجراد. كما ان ادارة الطيران المدني قامت بمهمات تنقيب واستقصاء لاكتشاف اماكن الينابيع.

ويعتبر من اهم نجاحات الطيران المدني في الصين الجديدة الابقاء المستمر على درجة عليا من الامان في الطيران. فلم يقع أي حادث جدي منذ بدء العمل. ولم يُفقَد او يهلك أي شيء من امتعة المسافرين او شحنات البضائع.

وهنالك أمر آخر هام استطاع الطيران المدني تحقيقه هو ان العاملين في هذا الطيران استطاعوا وسطياً إستخدام ٨٤,٦% من طاقة نقل الطيران العامل، نتيجة القيام بأبحاث أصولية، وتنظيم قوي، وحسابات دقيقة لجميع العوامل المؤثرة في ذلك.

ان ادارة الطيران المدني تقدمت تقدماً واسعاً، خلال السنوات الاخيرة في اعداد المطارات البرية والبحرية. وجميع انواع طائرات الركاب والنقل المستخدمة انما

هي من صنع الاتحاد السوفييتي والديموقراطيات الشعبية. وقد اثبتت هذه الطائرات المجهزة وفق قواعد السلامة الصارمة، اهليتها الممتازة في الطيران البعيد المدى.

لقد تهيأ الآن جهاز كاف للتجاوب مع تطور الطيران المدني الصيني – هذا التطور الذي ينتظره مستقبل باهر.

☼☼☼☼☼☼☼☼

صناعة النسيج في خدمة الشعب

(بقلم تشين ويل – تسي)

لقد حدثت، بعد التحرير، تبدلات عميقة في جميع ميادين حياة الشعب الصيني. وأحد هذه التبدلات هو المظهر العام لثياب السكان الذي يبدو تقدمه بشكل واضح. فاليوم نرى في جميع أنحاء الصين عدداً متزايداً، من الرجال والنساء، يلبسون ثياباً نظيفة، وجميلة ايضاً. وهو امر يختلف كثيراً عما كانت عليه الحال في صين الماضي. حيث كان معظم الناس يلبس الأثمال البالية، ويبدو هذا التبدل الطاريء بشكل بارز في الريف خاصة. اذ كانت غالبية الفلاحين في الماضي ترتدي رث الثياب باستمرار، وتتحمل أبشع انواع الظلم على يد زمرة العسكريين، والملاكين العقاريين، والبيروقراطيين. ولم يكن نادراً لوجود عائلة تتألف من عدة أفراد، لا تملك غير سروال واحد، كثير الرقع، يرتديه كل فرد عندما يحين دوره. فاذا قُدِّرَ لفلاح ان يجد الظروف الملائمة لشراء ثياب جديدة، فهو لا يستطيع ابتياع غير الغليظ من القماش الذي نسجته الايدي وبهت لونه. أما اليوم فمعظم الناس في الريف يرتدي ثياباً جديدة، ويطلب، على العموم، نسيجاً رفيع النوع ذا لون جميل.

ويُعتبَر هذا التبدل البين الدلالة عن نهوض اقتصاد الصين الوطني، وتطوره، وعن ارتفاع ظاهر في مستوى حياة الجماهير، كما يعبر ايضاً عن تقدم صناعة النسيج الصينية السريع.

لقد ازداد انتاج النسيج خلال السنوات الاخيرة، زيادة هامة. فانتاج القطن في عام ١٩٥٣ مثلاً، تجاوز انتاج ١٩٤٩، بُعيد التحرير، بـ «٢٣٦»%، ويمثل اكثر من ضعف الرقم القياسي لما قبل الحرب المناهضة لليابان. وهو يتيح لكل انسان من الملايين الستمائة ان ينال ٩ امتار من النسيج.

إن تحسين ملابس الناس المتطور تظهره ارقام بيع الانسجة القطنية في الوطن كله: فاذا أخذنا دليلاً رقم ١٠٠ لعام ١٩٤٩، أصبح ١٢٦ عام ١٩٥٠، و١٤٨ عام ١٩٥١، و١٦٢ عام ١٩٥٢، و٢٣٣ عام ١٩٥٣.

والنسيج الذي يحتاجه الشعب لا يُنتَج بكميات متزايدة الضخامة فحسب، بل ويتحسن نوعه أيضاً. وفي تأمين حاجات الشعب، عمدت المصالح الادارية والتجارية لمختلف المغازل، الى تنظيم معارض لنماذج النسيج، في المدن الكبرى والقرى، لأخذ آراء المستهلكين. كما ارسلت، الرسامين، فضلاً عن ذلك، الى الريف لدراسة أذواق الفلاحين، وجمع نماذج عن رسوم الفن الشعبي، لكي تنتج دائماً كميات اعظم من النسيج المطبوع، الجميل والعملي، معاً. ففي عام ١٩٥٣ وحده، صنع اكثر من الف نموذج تزييني، لنقش أنسجة القطن. أما انتاج الانسجة الرقيقة كانسجة الكتان والحرير والصوف، فقد وضع أيضاً مشروع لتطويره وفق حاجات الشعب الحقيقية.

ان الأقمشة الحريرية الجميلة الناعمة المتينة التي طبقت شهرتها الأسواق العالمية لم تجد في السوق الداخلية، طريق تصريف متزايدة الاهمية فحسب، بل أصبحت تصدر بكميات متعاظمة دائماً الى الاتحاد السوفياتي وبلاد الديموقراطيات الشعبية. واذا غدت التجارة بين الصين والبلدان الرأسمالية عادية، فستستطيع هذه الأخيرة الحصول على المنسوجات الحريرية الصينية العزيزة عليها بكميات كبيرة.

وعلى كل حال فان صناعة النسيج الصينية لم تبلغ ما هي عليه الآن من ازدهار الا نتيجة للجهود الجبارة التي بُذِلَت فيها.

لقد نشأت صناعة النسيج في الصين منذ عام ١٨٨٩. ولما كانت آنذاك بلداً نصف مستعمَر، ونصف اقطاعي، اتسمت صناعة النسيج بسمة لا مفر منها، اتسمت بطابع البلاد المستعمَر، شأنها شأن الصناعات الاخرى. فلم يقتصر الامر على ان عدداً

كبيراً من المعامل كان يُستثمَر من قبل رؤوس الاموال الأجنبية[٤]، بل تعدى ذلك الى ان سير صناعة النسيج الحديثة كان متوقفاً على استيراد الآلات والمواد الاولية. وكانت معامل النسيج متمركزة، على العموم، في المدن الساحلية كشنغهاي، وَوتسانغتاو ويتانتسان. ولم تكن تُنتَج لسد حاجات الشعب الصيني بل كان يباع قسم وافر من انتاجها في الجنوب الشرقي الاسيوي. اما ادارة هذه المؤسسات وتنظيمها وتجهيزها، فكانت في تأخر. كما كانت شروط عمل العمال وظروف معيشتهم على جانب كبير من السوء.

فمن البديهي ان صناعة هذا شأنها لم يكن بامكانها الاستجابة لحاجات شعبنا. ولما انتهى التحرير عمدت الحكومة الشعبية الى اجراء اصلاحات هامة في صناعة النسيج. فرفعت اسعار القطن بالنسبة إلى الحبوب، حتى تشجع زراعته، وتحل مشكلة المواد الاولية. وزودت المزارعين بالاعتمادات وبمختلف انواع المساعدات الفنية، فانتهى الامر إلى زيادة المساحات المزروعة قطناً، وتعاظم المردود سريعاً. ان انتاج القطن في عام ١٩٥٢، كان قرابة ثلاثة امثال انتاج عام ١٩٤٩، وتجاوز كثيراً مستوى انتاج ما قبل التحرير. وفي الوقت نفسه تحسنت نوعيته، ويقضي منهج عام ١٩٥٤ ان تزيد المساحات المزروعة قطناً زيادة تشمل العديد من ملايين «المو» بالنسبة لعام ١٩٥٣. وقد تحقق هذا المنهج منذ الآن[٥]، بل اجتيزَ. وهكذا أمكن حل مشكلة المواد الأولية في معظمها، كما ان انتاج المواد الاولية الاخرى اللازمة للنسيج من صوف وحرير وكتان ازداد زيادة مماثلة ايضاً.

لقد خلقت الصين، وهي سائرة في طريق تصنيع نفسها، صناعتها الخاصة لانتاج آلات النسيج. واعيد تنظيم معامل التصليح القائمة وزيد سعتها، حتى تكون قادرة على صنع آلات النسيج وقطع غيارها. وعلاوة على ذلك، فان الحكومة الشعبية

---

[٤] - لقد تأسست معامل النسيج في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين برؤوس اموال انكليزية، ويابانية، واميركية، والمانية . . . الخ. وأخذ رأس المال الياباني، بعد الحرب العالمية الاولى، يشغل مكانة متزايدة الاهمية، فكان يملك عام ١٩٣٠ ثلث مغازل الصين.

[٥] - في ١ تموز ١٩٥٤.

انشأت معملاً جباراً لصنع جميع التجهيزات اللازمة لمعامل النسيج. ان الآلات التي أنتجتها هذه المعامل يمكنها ان تكفي الرئيسي من حاجات البلاد.

هذا وقد أُسِسَت معامل نسيج جديدة، بعضها إثر بعض. وجُهِّزَت ثلاث منها بآلات من الاتحاد السوفييتي والجمهورية الديموقراطية الالمانية واليابان. اما المعامل الاخرى فقد جهزت كلياً بآلات أُنتِجَت في الصين نفسها. اما معامل الدولة هذه تقوم مجاورة لاماكن انتاج المواد الاولية ولسوق المستهلكين. ففي «تشانسي» وهي احدى المقاطعات الرئيسية في انتاج القطن، لم يكن فيها من قبل غير القليل من المعامل ذات الشأن البسيط. واقتضى نقل غالبية القطن المُنتَج في تلك المنطقة الى معامل المناطق الساحلية للقيام باعمال التحويل. ولكن الامر تبدل منذ التحرير، فأُنشِئَت ثلاثة معامل جديدة في هذه المقاطعة، والمعمل الرابع قيد البناء. ان معملي نسيج الدولة رقم ١ و٢ في «تشانسي» استطاعا لوحدهما، مضاعفة عدد المغازل، وزيادة عدد انوال النسيج الى اربعة امثاله، في جميع معامل الدولة في الشمال الغربي. اما المناطق الاخرى المُنتِجَة للقطن، كووهان في مقاطعة «هووبي»، وتشانفتشيئو في الهونان، و «تشيكياتشووانغ» و«هانتان» في «هوبي». الخ، فهي في طريقها لان تصبح مراكز لصناعة النسيج. وفي المناطق الاكثر تأخراً «ككونمنغ» و«تشونكنغ» انشئت معامل جديدة، او وسعت المنشئات القائمة. وقد تأسس في مقاطعة «سينكيانغ»، على الحدود الشمالية الغربية، معمل حديث يكفي حاجات السكان من جهة، ويعمل على تهيئة عدد كبير من الملاكات والعمال من الجنسين من الاقليات الوطنية. فازداد عدد المغازل، عام ١٩٥٣ ١٤,٥٢% في جميع انحاء البلاد، بالنسبة لعام ١٩٤٩، نتيجة الاعمال الانشائية الاساسية هذه التي اجري منها ٨٤,١% في المناطق الداخلية. وهكذا بدأت تتبدل الأوضاع الشاذة السابقة التي قضت بتمركز صناعة النسيج على الشواطيء البحرية. مما أتاح للمناطق المُنتِجَة للقطن ان تجد تصريفاً لقطنها في أراضيها، من جهة، وأن تعطي للسكان المحليين امكانيات الحصول على أقمشة متزايدة الوفرة، واحسن صنعاً وأقل ثمناً، من جهة أخرى.

وفضلاً عن معامل نسيج القطن، فقد أسسنا أو وسعنا معامل نسيج الكتان، ونسيج الحرير الشفاف والساتان والحرير . . . الخ في الشمال الشرقي، ومقاطعات شانتونغ وتشيكيانغ . . الخ. وها قد بدأ أول معمل لنسيج الكتان انتاجه، بعد انشائه في «كاربين» وهو معمل آلي تماماً. كانت معامل نسيج الدولة عام ١٩٤٩ تمثل ٤٣,٠٨% من جميع صناعة نسيج الوطن، ويقدرون انها في عام ١٩٥٤، تمثل ٥٠,٧% منها. يَنتُج عن ذلك ان دور الدولة القيادي في المؤسسات الخاصة قد تعزز. ومع هذا، فاذا محَّصنا ارقام الانتاج تبين لنا ان المؤسسات الخاصة تقدمت هي بدورها ايضاً. فانتاج خيوط القطن في معامل النسيج الخاصة زاد عام ١٩٥٣، ٥١,٧% بالنسبة إلى عام ١٩٤٩. كما ان ٣٧ معمل غزل خاصاً في شنغهاي، من أصل ٣٨ قد حقق ارباحاً عام ١٩٥٣.

ان تطور المؤسسات الخاصة ليرتبط ارتباطاً مباشراً مع دور الدولة القيادي، ومع المساعدة التي تقدمها هذه الدولة. فمنذ عام ١٩٥٠، شرعت الحكومة الشعبية بتوزيع موحد لأهم المواد الاولية كالقطن والكتان والصوف وغير ذلك، واتبعت تجاه المؤسسات الخاصة طرق لتزويدها بالمواد الاولية او السلع نصف المصنوعة لتقوم بأعمال التحويل او الانهاء، وتتقدم اليها الدولة بالتوصيات وتتولى شراء الانتاج كله وبيعه. وبذلك امكن تخفيف الصعوبات التي كانت تعانيها المؤسسات الخاصة خلال مرحلة انهاض الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بالمواد الاولية، وتصريف البضائع. كما قُدِّرَ لهذه المؤسسات ان تسير شيئاً فشيئاً في طريق رأسمالية الدولة. لقد اصبح عدد متزايد من مؤسسات النسيج، خلال السنوات الاخيرة، مؤسسات مختلطة ذات رأسمال حكومي وخاص، وهذا شكل عال من اشكال رأسمالية الدولة. وزادت هذه المؤسسات، عام ١٩٥٣، ١٩٤,٨٧% بالنسبة الى عام ١٩٤٩. **ولقد قام الدليل على ان المؤسسات الخاصة، عندما تصبح مؤسسات مختلطة، تحقق تقدماً واسعاً فيما يتعلق بالادارة ومردود العمل**، وانها ستنتهي الى الاندماج في منهج الدولة بنسب مختلفة.

منذ سنوات عديدة اصبح بامكاننا تزويد المواطنين جميعاً، والفلاحين خاصة، بمنسوجات اوفى كمية وأحسن نوعاً. وذلك نتيجة تعاظم وعي العمال والمُستخدَمين الثوري، وتحسين معيشتهم المادية، وتقدم ادارة الانتاج وتكنيكه تقدماً مستمراً. وفي الوقت نفسه تمكنا، نتيجة حماس العمال والمُستخدَمين وتفكيرهم المبدع، من استخلاص تعاليم تجارب الانتاج الطليعي هذه، وعميم تطبيقها. وهكذا امكن لانتاجية عمل العمال ان تتضاعف، عام ١٩٥٣، بالنسبة الى انتاجية ما قبل التحرير، بينما لم تنقطع اسعار الكلفة عن الهبوط في معامل الدولة. فأصبحت، عام ١٩٥٣، دون اسعار عام ١٩٥١ بـ ٣٦,٦١%. لهذا غدا بامكان الدولة ان تخفض اسعار النسيج وتسد حاجات الشعب بصورة متزايدة.

ويساير تطور صناعة النسيج ازدياد في عدد عمالها. انهم يعدون الآن اكثر من ٨٥٠ الف رجل وامرأة. ولما كان الانتاج في نمو، اخذت حياة العمال المادية والفكرية تتحسن شيئاً فشيئاً. ففي عام ١٩٥٣، كان أجر العامل الوسطي، في مصانع نسيج الدولة اعلى بـ ٤٠% من اجر عام ١٩٥٠. كما تحسنت شروط العمل فيها تحسناً كبيراً ايضاً. اذ يُطبَّق الآن يوم الثماني ساعات في جميع انحاء البلاد. وقد كانت درجة الحرارة العالية التي تسود الورشات، في صين الماضي، احد الاسباب الرئيسية التي تجعل عمل العامل شاقاً كثيراً. فاستطاعت الحكومة الشعبية خلال هذه السنوات الاخيرة ان تحل هذه القضية، من حيث الجوهر، عن طريق اقامة جهاز خاص ينظم درجة الحرارة في جميع الفصول. وسواء أ كان الفصل صيفاً أم خريفاً تبقى حرارة الورشات مستقرة في مستوى تعينه الدولة. وفضلاً عن ذلك، فان معظم معامل النسيج تتمتع الآن بأجهزة للتهوية والأمان.

ولما كانت النساء يؤلفن النسبة العظمى بين عمال النسيج، فان حماية العاملات والعناية بهن تعتبر من اولى المهمات. فيعهد الى الحاملات منهن بأعمال بسيطة، وتُمنَح المرأة شهرين مأجورين قبل الولادة وبعدها. وقد أُنشِئت صالات للارضاع في المعامل. وخُصِّصَت عاملات اضافيات للحلول محل الامهات عندما يذهبن

لارضاع اولادهن. اما الاطفال الذين كبروا قليلاً فيوضعون في روضات المعمل، او في اماكن الرعاية.

لقد بنت الدولة لعمال النسيج، خلال السنوات الاربع، الماضية، ٨٤٠ الف متر مكعب من دور السكن. وحسنت مطاعم المعامل، وزادت عدد المستشفيات والمصحات . . . بغية تحسين صحة العمال والمُستخدَمين.

وتغتني حياة عمال النسيج الفكرية بصورة متزايدة، فأُنشِئت في مراكز هذه الصناعة نوادٍ للعمال، وقاعات سينما، ومكتبات. ويقوم العمال والمُستخدَمون أنفسهم بتنظيم مختلف انواع النشاط الفكري من تمثيل، وموسيقى، ورقص، وفنون جميلة...الخ. ان حماس العمال والمُستخدَمين لتثقيف انفسهم، والبراعة في التكنيك، يزدادان يوماً بعد يوم. فهنالك ٢٣٠ الف عامل في النسيج يتابعون دروسهم المسائية. وبعد ان كان الكثير منهم امياً، من قبل، أصبح الآن قادراً على قراءة الصحف والنشرات الشعبية. وقد اصطفي من بين خيار العمال، اكثر من ١٢٠٠ عامل، أُرسِلوا لمتابعة دروسهم في مدارس التعليم الفني الثانوي، و٢٤٠ الى معاهد النسيج، كما أُرسِل كثير غيرهم الى مدارس العمال والفلاحين الثانوية للتعليم المتسارع، أو إلى جامعة الشعب وهذا يعني ان عدداً كبيراً من عمال النسيج، في الصين سيصبح اختصاصياً، أو فنياً، أو من الملاكات الادارية.

ان صين اليوم تسير نحو الاشتراكية. فتمَركِز الدولة جهودها الرئيسية في تطوير صناعتها الثقيلة، كما ستطور أيضاً الصناعة الخفيفة والنقل تطويراً مناسباً. ويقضي منهاج الدولة أن يكون انتاج اهم المنسوجات، في عام ١٩٥٤، متزايداً بالنسبة لعام ١٩٥٣ حسبما يلي: يجب أن تزداد خيوط القطن ١١,٢٤%، والمنسوجات القطنية ١٢,٦%، والقطنيات المطبوعة ٢٣,٥%. اما فيما يتعلق بالمنسوجات الصوفية ذات الاستعمال العادي، فيجب ان تزداد ١٧,٤٨%. وأما اعمال الانشاء الاساسية في صناعة النسيج فستكون ضعف ما كانت عليه، عام ١٩٥٣. وعندما ينتهي المشروع الخمسي الاول، عام ١٩٥٧، تكون صناعة النسيج الصينية قد نهضت نهوضاً

عظيماً، وسيلبس الشعب خيراً مما كان يلبس من قبل، نتيجة التمكن من الحصول على ثياب أجمل.

شركة نسيج هووازان

شركة مختلطة برأسمال حكومي وخاص

(بقلم تشينغ كيان)

كلما اتسع تدريجياً القطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني الصيني، أُعيد تنظيم العدد المتزايد من المؤسسات الخاصة، بناءً على طلب اصحابها، لتصبح شركات مختلطة تستثمرها الدولة والرأسماليون معاً. وقد أخذ مردود هذه الشركات، التي أُعيد تنظيمها، يرتفع ويستجيب، خيراً من قبل، لحاجات تطور الصناعة الوطنية العام الممنهج. ان شركة النسيج هووازان (تانكشان، مقاطعة هوبي) هي احدى اولى الشركات التي تبنت نظام الاستثمار المختلط.

قامت هذه الشركة، عام ١٩١٩، برؤوس أموال خاصة. وقد اجتازت، منذ تأريخ تأسيسها حتى تحرير «تانكشان»، ثلاثين عاماً من المحن القاسية، شأن سائر الصناعات الوطنية في الصين القديمة التي يثقل كاهلها ضغط الاستعمار السياسي والاقتصادي.

وحوالي نهاية عام ١٩٣٦، فرض الغزاة اليابانيون رقابتهم على هذه الشركة عن طريق التوظيفات الاجبارية. فلما أُحرِزَ الظفر على المعتدين اليابانيين، انتقلت اسهمها من ايديهم إلى أيدي سلطات الكيومنتانغ القائمة على أساس سلطان الرأسمالية البيروقراطية. فانتقال الاسهم هذا من مستثمر الى مستثمر آخر، لم يسمح للمساهمين ابداً، باستعادة حقهم كاملاً في الملكية والادارة. ولم تلبث هذه المنشأة، التي وُلِدَت هزيلة في ظل الاستثمار الرأسمالي، ان دخلت في دور النزاع، نتيجة النهب الياباني والخسائر التي ألحقها بها بيروقراطيو الكيومنتانغ. ولم يتم الانتعاش إلا عام ١٩٤٨، بعد تحرير «بانكشان»، نتيجة مصادرة الحكومة الشعبية اسهم الكيومنتانغ، ومساهمتها في استثمار هذه المؤسسة.

ومنذ ذلك الحين اخذ مظهرها بالتبدل. فزيد جهازها العامل زيادة جدية، وحُسِّنَت تجهيزاتها وانتاجها، وغدت هذه الامور في كل عام خيراً مما كانت عليه من قبل.

لقد ادخل اليها، فضلاً عن جهازها القديم الذي أبقي جميعه على رأس عمله، ثلاثة آلاف عامل منذ بدء الاستثمار المختلط. فبينما لم تتمكن هذه الشركة من ضم اكثر من ٢١ الف منزل و٣٠٠ نول نسيج، خلال السنوات الثلاثين من استثمارها الخاص استطاعت اضافة ٢١ الف منزل، و٤٨٠ نولاً جديداً، في فترة السنوات الخمس الاولى من الاستثمار المختلط. والى جانب ذلك، بديء ايضاً بتشغيل العديد من التجهيزات التي لم تكن مستعملة قبلاً. ويُظهر الجدول التالي تطور انتاج هذه المؤسسة:

	خيوط قطن (بالبالات)	نسيج قطني (بالقطع)	نسيج قطني منقوش (بالقطع)
١٩٤٨ (قبل التحرير)	١٧٤٠٠	٢٣٣٢٠٧	٤٩٤٩١
١٩٥٣	٤٨٦٧٢	٨٤٤٤٢٣	٢٨٨٦٤٠

ان هذا التقدم السريع الذي احرزته شركة هووازان، واضح الاسباب: لقد وجدت نفسها فجأة تستيقظ من كابوس لا آخر له. فخلال الاعوام المظلمة التي عاشتها، كان تضخم الجهاز العامل، وزيادة هيئاتها لا يفيدان شيئاً. كما كان ازدياد الموظفين لا ينتج اثراً. وكانت التجهيزات البالية، والتكنيك المتأخر، الملازمة لنظام الاستثمار القديم، تؤلف عوائق كثيرة امام تطور الانتاج، ومن جهة أخرى فان السوق التي تحتكرها الرأسمالية البيروقراطية، وسياسة اغراق الاسواق بالمنتجات الاجنبية، والتضخم النقدي الضار، قد ساهمت كلها في خنق المؤسسات الخاصة، فلما رأت الشركة نفسها عاجزة عن التمكن من بقاء الانتاج في وضعه الطبيعي، ومن زيادة انتاجيته، استسلم أرباب العمل للتيار، ووقفوا جهودهم على المضاربة والمتاجرة

بالأوراق المالية فقط، محاولين تأمين الأرباح الفاحشة لأنفسهم. وفي هذا العهد كانت شركة نسيج هووزان أشبه بمستودع للبضائع منها بمنشأة للانتاج.

غير ان انتاج المؤسسة أخذ، منذ بدء الاستثمار المختلط، يتلاءم بقوة متزايدة مع منهاج الدولة، والمطالب الاجتماعية وحاجات السكان المتزايدة باستمرار. أما المواد الأولية الضرورية فتقدمها الشركة الوطنية للمنتوجات القطنية. فلما زال ما كان يساورها من قلق من جهة شؤون التموين، أخذت في تشغيل آلاتها ليل نهار، مستخدمة جميع طاقة المنشئات على الانتاج. ان انتاج شركة هووازان، اذ يلي طلبات الشركة الوطنية للمنتجات القطنية، انما يلائم مع الاقتصاد الاشتراكي الممنهج. وبقدر ما تتواصل طلبات الدولة المتزايدة باستمرار، فان الشركة المختلطة تتجنب السير الأعمى، كما في الماضي، من حيث الكمية وأصناف البضائع المنتجة، لتسير في طريق الاقتصاد الوطني الممنهج. واذا نظرنا الى نصوص الاتفاقات المعقودة بين هذه الشركة والشركة الوطنية للمنسوجات القطنية، يتبين لنا أن الأخيرة جعلت من نفسها المشترية لجميع الاصناف الرفيعة الملائمة التي تنتجها الاولى، فتضمن لها بذلك استقرار منسوب الانتاج. والخلاصة، ان القطيعة بين العناصر الثلاثة: تموين وانتاج وتصريف، التي كانت في الماضي امراً لا يستطاع تفاديه، أصبحت منذ الآن في خبر كان.

هذا وتدير الدولة شركة هووزان عن طريق مساهمتها في المجلس الاداري. وهو المنظمة العليا للاستثمار والادارة يتمثل فيها رأسمال الدولة بتسعة اعضاء، والرأسمال الخاص بثمانية اعضاء، حسب أهمية الاسهم التي في حوزة كل من الطرفين.

اما المجلس الاداري فيجتمع دورياً ليناقش ويتخذ القرارات الهامة، بما فيها تعيين ملاكات المسئولين، وتمحيص «التقارير السنوية، ومناهج الانتاج والتصديق عليها وقد سمي، في مطلع هذه السنة، «لي – كووانغ - هووا» ممثل رأسمال الدولة، مديراً وهو في الثلاثين من عمره فقط. ويتمتع بقدرة لا حد لها، وغني بتجاربه

الثورية، ويحظى باعتبار شامل. ان المدير المعاون الاول هو من ممثلي رأس المال. بينما المدير المعاون الثاني يمثل رأسمال الدولة.

ويتولى ممثلو رأسمال الدولة ورأس المال الخاص ادارة الشركة معاً عن طريق مجلس الادارة. كما يحلون القضايا القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق المفاوضة والتشاور، **ومما لا شك فيه أن التباين القائم بين مصالح الدولة ومصالح رأس المال الخاص، وهو تباين يؤدي إلى اختلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا، انما ينشأ عنه بعض الخلافات اثناء المناقشة. ففي هذه الاحوال يعمل كافة أعضاء المجلس وفق مبدأ الاحترام المتبادل لمصالح الطرفين. فيعرضون وجهة نظرهم بكل حرية، ويتابعون نقاشهم لايجاد الحل.**

لنأخذ على ذلك مثلاً: عندما بُحِثَ مشروع بناء معمل جديد، اقترح اعضاء المجلس الاداري الممثلون للاسهم الخاصة، توسيع المعمل القديم القائم في «تانغشان» توسيعاً تدريجياً حتى يُتجَنب بناء معمل جديد. كانوا يعتقدون ان اقتراحهم هذا، يؤدي إلى توظيف الاقل من الاموال، واستخدام القليل من العمال. وقد يؤدي أيضاً إلى زيادة الانتاج مع الزمن، واقامة المغازل وانواع النسيج الجديدة، وتحقيق الارباح سريعاً.

اما ممثلوا رأسمال الدولة فكانت لهم وجهة نظر أوسع مدى. كانوا يعتبرون ان انشاء معمل هو عمل له اهميته. فمن الضروري السير في هذا السبيل بتبصر، وبعد نظر، وفق منهاج الدولة العام. فاقترَحوا بالتالي انشاء المعمل الجديد في «شيكياتشووانغ»، وهي بلدة قائمة في الجنوب الغربي من مقاطعة هوبي. لان هذه المنطقة منتجة للقطن، ولأن المدينة قابلة لان تصبح فيما بعد مركزاً لصناعة النسيج. ان كميات القطن في «تانغشان» كانت كافية لتموين معامل النسيج القائمة في المنطقة. ولكنها لا تسد حاجات المعامل الموسعة كثيراً بسهولة، واعترفوا ان تحقيق الارباح يحتاج إلى زمن اطول، عند انشاء المعمل الجديد في «شيكياتشووانغ»، منه فيما لو وسِّعَ معمل تانغشان القديم. ولكن، عندما يشتغل

المعمل الجديد وفق طاقته، فانه سيحقق ارباحاً هامة جداً بحيث يعوض عن الخسائر الاولية تعويضاً واسعاً. لذلك كان يبدو، عندما يُنظَر الى الامر نظرة ابعد مدى، ان انشاء المعمل الجديد مفيد جداً للجانبين، العام والخاص، على السواء.

وخلال اجتماع آخر للمجلس الاداري اقترح ممثلو رأسمال الدولة، باسم جميع عمال العمل ومستخدميه، بناء نادٍ للعمال فعارض ذلك ممثلوا رأس المال الخاص، مدعين ان النفقات ستكون باهظة ويستحسن تأجيل ذلك. عندئذ شرح عارض الاقتراح ضرورة هذا التدبير وامكانية تحقيقه. فبين ان ما يُمنَح للعمال والمُستخدَمين من الترويح عن النفس انما يؤدي الى زيادة مردود العمل، وبالتالي، الى انتاج كمية أعظم من الثروة. وهو في صالح العمال وارباب العمل على السواء. واضاف قائلاً: وفضلاً عن ذلك فان المعمل لم يتوقف، خلال السنوات الخمس من الاستثمار المختلط، عن الازدهار. اذن فعلى اساس زيادة الانتاج يمكن ايجاد منشئات للترفيه عن العمال، بل ان ذلك يوجب هذا الامر.

ان تبادل وجهات النظر هذا، والتفسيرات الواضحة الامينة، جعلت اقتراح ممثلي رأسمال الدولة، اخيراً، يُقبَل بالاجماع. وهكذا كان ممثلو رأس المال الخاص يُثَقَّفون، ويرتفع مستواهم الفكري كلما شُرِعَ بمناقشة من هذا القبيل.

ويتابع مجلس الادارة أيضاً مناقشاته حول توزيع الارباح الناجمة خلال السنة. فهي توزع، بصورة عامة، على اربع حصص متساوية: الضريبة على المداخل، وتأمين الاحتياطي، ونفقات الخدمات الاجتماعية، وارباح الاسهم والفوائد لمساهمي الفئتين.

لقد عرف العمال، منذ بدء الاستثمار المختلط في شركة هووازان، انهم لا ينتجون لمجرد تأمين ارباح الرأسماليين، ولكنهم ينتجون لصالح الوطن نفسه ايضاً. فأخذوا منذ ذلك الحين يعملون بحماس زائد، وبروح مبادرة عالية. **انهم يساهمون بادارة المعمل عن طريق لجنة الادارة. وهي تتألف من اعضاء يُنتخبون من بين العمال**

والمُستخدَمين فقط ما عدا المدير ومساعديه فانهم أعضاء طبيعيون في اللجنة. وفي هذه اللجنة تناقش قضايا الانتاج، والادارة، ورفاه الشغيلة، وغير ذلك.

وتلعب النقابة، وهي منظمة المُستخدَمين والعمال الخاصة، دوراً متناهي الاهمية لا سيما في رفع مستوى وعي العمال السياسي، والهاب حماسهم للعمل، وضمان اتمام منهاج الانتاج او العناية بحياة الشغيلة والترفيه عنهم. ولنضرب على ذلك مثلاً هو تنظيم النقابة للمباراة في العمل.

تقول «يان شو – هو» احدى المسؤلات في النقابة، وعمرها خمسة وعشرون عاماً، وتعمل منذ ثمانية اعوام في المعمل: «ان العمل هنا يختلف عما هو عليه في المؤسسات الوطنية. وليست الشروط واحدة للبدء بالمباراة في العمل في شركة هووازان ذات الاستثمار المختلط».

ثم تقول: ان منظمة الحزب والنقابة، في هووازان، بذلا جهوداً في سبيل تنوير العمال فيما يتعلق بالامر التالي. **طالما ان الاستثمار الذي يقوم به الرأسماليون يفيد الاقتصاد الوطني ولا يضره، فان من حق هؤلاء الحصول على ارباح معقولة. ومن باب اولى، ما دامت هووازان عبارة عن شركة استثمار مختلط، فان الرأسماليين، وان حصلوا على قسم من الارباح، فلا شك ان القسم الاعظم منها تناله الدولة والعمال».**

منذ ذلك الحين اخذت المباريات تتطور وتنمو في هووازان. **وازداد المردود زيادة كبيرة. فاذا بحثنا منذ بدء الاستثمار المخطط، نجد ان انتاج شركة هووازان ازداد ٢٠٠% عما قبل. لقد اصبح مردود العامل اليوم معادلاً لمردود عاملين.**

ويبرز عمال نموذجيون تعتبر «لي – فونغ – لاي» و«هان – كوري – هووا» من اشهرهم. ان الاولى التي أنتُخِبَت عاملة نموذجية في صناعة النسيج، على نطاق وطني، هي عاملة في مصنع الغزل الرفيع. وتبلغ الآن من العمر ٢٣ عاماً. وقد دخلت المعمل في سن الحادية عشرة. فكانت ايام الاستثمار الخاص تراقِب ٣٨٤

مغزلاً في الحدود القصوى، اما الآن فهي تراقِب ٨٦٤. وهذا نتيجة تحمسها لدراسة طرق العمل التي اكتشفتها «هاو – كيان – سيئو»، وهي العاملة الشهيرة في صناعة النسيج.

وقد عملت «لي – فونغ – لان»، بعد ان اصبحت عاملة طليعية، وشجعها الحزب والنقابة، على استدراج رفاقها بغية تحسين طرقهم في العمل. فبذلت كثيراً من الجهود لمساعدة الآخرين على ان يصبحوا بارعين في التكنيك. فاستطاعت كل واحدة ممن تدربن على يديها، الاهتمام بـ «٣٨٤» مغزلاً بعد تمرين دام ستة اشهر. مما يحملنا على القول ان هذه الاشهر الستة كانت كافية لتعلم المتدربات المذكورات الفن الذي اكتسبته «لي – لان» خلال خمسة او ستة اعوام امضتها في التدرب قبل التحرير.

اما «هان – كوي – هو» التي كانت تساعدها وتشجعها «لي – فونغ – لان»، فقد ضربت الرقم القياسي الوطني، في تشرين الاول الماضي، عندما تمكنت من الاشراف على ١٤٠٠ مغزل. وبذاك اوجدت ثروة اضافية كبرى لصالح الدولة. واتمت خلال عام واحد ما قدِّر لانتاجه سنة ونصف السنة. ان هذه العاملة الشابة التي لم تعدُ عامها الثالث والعشرين، أنتُخِبَت عضوة في وفد الشبيبة الصينية الى المؤتمر الوطني الالماني الثاني للشبيبة، من اجل السلم والوحدة والحرية.

منذ ان بديء باستثمار شركة هووازان استثماراً مختلطاً، أصبحت الظروف الجديدة تتيح للمُستخدَمين والفنيين في المؤسسة، استخدام عبقرياتهم. فهم يهتمون بعملهم كثيراً. وها هو «هونغ – يينش»، المهندس الرئيس الذي دخل مصنع هووازان عام ١٩٢٧، وغادره ايام الاحتلال الياباني، ثم عاد الى مركزه بعد حين، يصرح قائلاً: «في العام الماضي كنت مكلفاً بادارة انشاء الآلات الجديدة التي تُعِد عشرات الوف المغازل. ورغم ان العمل ليس شيئاً غريباً عني، الا ان الوسائل تبدلت تماماً. وكنت في الماضي مجبراً على حل جميع الصعوبات بالاستناد الى

اطلاعي وخبرتي. أما الآن فقد تبين لي أنني لست مطالباً بغير القيام بمشاورات واسعة فيسير العمل بكل نظام».

وقد نجم عن الاستثمار المختلط زيادة سنوية في الارباح التي تحققها الشركة فبلغت، عام ١٩٤٩، أربعة مليارات و٢٨٤ مليون يان. ثم ارتفعت، عام ١٩٥٠ الى ١٧ ملياراً و٧٠٤ ملايين يان، والى ٣٥ ملياراً و٩٥٧ مليوناً عام ١٩٥١. وفاقت ارباح كل من عامي ١٩٥٢، ١٩٥٣، أرباح عام ١٩٤٩ بخمسة عشر مثلاً. وتمكنت شركة هووازان، خلال السنوات الاخيرة، من تقديم خدمات جلى للدولة والشعب معاً. فهي لم تؤمن حاجات البلاد من المنتجات القطنية، وتبعث الحياة في السوق الداخلية فحسب، بل انها وفرت رؤوس اموال لحساب الدولة، وخرَّجَت عدداً معيناً من رؤساء المؤسسات، والفنيين، والاداريين.

لقد تحسن مستوى حياة العمال وظروف عملهم ورفاههم كثيراً. فاذا قارنا بين الظروف القديمة لحياة «لي – فونغ – لان» التي تحدثنا عنها من قبل، وظروف حياتها الجديدة، وجدنا البرهان القاطع على ذلك. كانت قبل التحرير، تشتغل يومياً بين ١٠ – ١٢ ساعة، فتستهان وتستثمَر أقصى استثمار. ولم يكن غذاؤها إلا من المعكرونة الباردة والقليل من الخضار الجافة. بينما هي الآن لا تعمل إلا ثماني ساعات في اليوم وتتمتع براحة اسبوعية، وتأكل المآكل الحسنة، وتقطن منزلاً مريحاً. واشترت كثيراً من الاشياء كالساعة والسوار والدراجة.

هذا وقد عمدت شركة هووازان الى الاستجابة لنداء النقابة، فأوجدت، مع الزمن، كثيراً من الأجهزة التي تستخدم لتأمين حماية العمل، وهي اجهزة لم تكن موجودة في السابق. كما انشيء كثير من البيوت العمالية، ودور الراحة، ودور رعاية الاطفال والمدارس. وهنالك صالة طعام تعمل بصورة حسنة، وتستطيع تقديم الف وجبة في وقت واحد، وتقدم هذه الوجبات في الوقت المحدد. كما ان نوع الغذاء جيد الى حد أن ادارة الصالة اتُّخِذَت كنموذج في مقاطعة هوبي.

وعندما ندخل الورشات يصعب علينا كثيراً تصور الجو البشع الذي كان سائداً في الماضي. فالعمال الآن يطفح على وجوههم البشر والسعادة. وحل مكان العمل الاستعبادي عمل سيد لنفسه.

إن ازدهار الأعمال يعود بالنفع أيضاً على حملة الاسهم من رجال القطاع الخاص. فقد كانت ارباح الاسهم، عام ١٩٤٧، قبل التحرير، لا تبلغ الا واحداً او اثنين بالمئة. ولكن المساهمين الخاصين، اخذوا، منذ الاستثمار المختلط، بين عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٥٣، ينالون ٨ الى ١٢%. وبأمثال هذه المقارنة نستطيع ان نفهم، بكل سهولة، أسباب حالة الرضا لدى حملة الاسهم هؤلاء. فقد صرح «لي – ميان – تش» عضو المجلس الاداري، الممثل للمساهمين الخاصين: «انه يَعتبر، من جهته، ان وضع الشركة الآن هو مرضٍ تماماً. ففيها يتحقق امران. الربح، وامكانية الاشتراك الفعلي في ادارة المنشأة. ان صغار المساهمين، الذين لم يكونوا يهتمون، بأسهمهم في الماضي، وفقدوا كل اتصال بالمؤسسة، يتابعون الآن، بكل انتباه، تقدمها، ويقبضون ارباح اسهمهم».

أما بخصوص الشركة ذاتها فان زيادة الأرباح تسمح بتوسيع المنشئات، وقد اضافت الشركة، فضلاً عن المغازل والأنوال الجديدة، تجهيزات أخرى، وشرعت بتجديد التكنيك في نهاية عام ١٩٥٣، كما وضعت منهاج توسع لمدة خمسة أعوام، بما فيه المعمل الجديد في «شيكيا تشووانغ» وهو الذي اشرنا اليه من قبل، وسينتهي انشاؤه في نهاية عام ١٩٥٥. وسيضم ٢٠٠٠ نول نسيج و٥٠ الف مغزل. ان سعته وطاقته على الانتاج ستتجاوزان ضخامة معمل «تانكشان» القديم وطاقته.

هذه نظرة عامة في شركة هووازان للنسيج، التي اصبحت شركة ذات استثمار مختلط، وتُسَيَّر وفق الخطة العامة التي تبنتها الصين للانتقال الى الاشتراكية. كما عرضنا بعضاً من نجاحاتها البارزة. **لقد اوضحت «هووازان» معالم الطريق ــ طريق رأسمالية الدولة ــ التي ستسير عليها المؤسسات الصناعية والتجارية**

الخاصة الاخرى. وبواسطة هذه الطريق تستطيع الوصول الى الاشتراكية مع المجتمع الصيني بأكمله.

☼☼☼☼☼☼☼

الانشاءات المائية الجديدة في الصين

(بقلم فوتسو وو – ني)

ناضل الشعب الصيني، منذ آلاف السنين بكل بسالة، ضد فيضان مجاري مياهه. غير ان قوة الشعب الابداعية، تحت سيطرة حكومات الماضي الرجعية، كانت تهدده دائماً. لقد كانت ضفاف او مجاري المياه، بالاضافة الى الحقول الشاسعة، تُغمَر بالمياه في فصل الفيضانات مما يسبب للشعب الخراب والبؤس. بيد ان التحرير حول هذا الوضع تحويلاً جذرياً. فمنذ ذلك الحين والشعب الصيني آخذ بترويض مجاري مياهه الخطرة، وبالسيطرة عليها.

ويرافق أعمال تسوية مجاري الانهار تنفيذ اعمال مائية على نطاق واسع يقوم بها الشعب. وإن تكن أقل شأناً. وقد كان انجاز هذا العمل الجبار يحتاج الى وقت طويل جداً نظراً لسعة امتداد اراضي الصين، وللشروط الطبيعية المعقدة. غير ان قيادة الحزب الشيوعي والحكومة الشعبية كانتا تنجزان في كل عام، انشاءات جديدة.

ففي عام ١٩٥٣ استطاع الشعب الصيني العامل ان يطور كثيراً ما أنجزه من انشاءات خلال السنوات الثلاثة الاخيرة، وهكذا سطر صفحة جديدة في تاريخ أشغال الصين المائية.

اليونغتانغ

كان نهر «يونغتانغ»، الذي يجري الى الجنوب من بكين، مبعث اخطار دائمة تهدد المواصلات الحديدية الممتدة بين العاصمة و«تيانتسان» خلال اوقات الفيضانات.

ولا يزال في وسع المسافرين الذين يجتازون هذه المنطقة بالقطار، في تلك الفترة من السنة، ان يروا حتى الآن امتداد فيضانات المياه على طول الضفتين، جنوبي الخط الحديدي. ففي الاوقات العادية يرى الانسان هناك سهلاً رملياً ناجماً عن

فيضانات «يونغتانغ» خلال العصور. وكانت «تيانتسان» ايضاً مهددة بالفيضانات بصورة مستمرة. اذ بعد ان ترفد الانهار الصغيرة «يونغتانغ» يرفد هو نفسه نهر «هيهو»، قرب المدينة، قبيل مصبه في خليج «بوهي».

اما الآن فقد فُرغ من انشاء خزان واسع على المجرى العلوي «ليونغتانغ» فوق المكان الذي ينفذ منه الى مضايق «كويانتانغ». وقد تحولت الآن الارض الشاسعة، التي كانت منذ سنوات ثلاث خلت وادياً معزولاً، الى بحيرة اصطناعية جميلة تتسع لالفي مليون متر مكعب من المياه. فعندما يبدأ فصل الفيضانات يحفظ هذا الخزان جميع المياه الزائدة في روافد مجرى «يونغتانغ» العلوي، وبذلك يقل خطر الفيضانات في المجرى السفلي.

وفضلاً عن ذلك فان هذا الخزان يلعب دوراً هاماً في أعمال الاستفادة من فيض مياه نهر «يونغتانغ». فهو يعطي المياه الى سكان بكين وصناعاتها، بصورة تنسجم مع الاشغال الأخرى الخاصة بالمجرى السفلي. إن التصريف المستمر لمياه هذا الخزان، في السواقي والأحواض القائمة في داخل العاصمة وضواحيها، ليساهم في تجميل هذه المنطقة. وقد بدأت أعمال تسوية «يونغتانغ» الرامية إلى انشاء مركز كهربائي. ولم يمضي قليل من الزمن، حتى يقدم هذا المركز المزيد من الكهرباء الى معامل بكين، والمزيد من النور الى عشرات الألوف من البيوت والطرقات والأزقة في العاصمة.

«الهوويهو»

ان المشروع الجبار لتسوية مجرى نهر «هوويهو» يعتبر مثالاً لمختلف المشاريع المائية في طول البلاد وعرضها.

فقد كانت الاعمال التي اجريت في هذا النهر، خلال الاعوام الاخيرة تهدف الى توقي فيضان فروعه وروافده الرئيسية، والى تسهيل تصريف المياه حين هطول

الامطار الغزيرة. وقد انتهت اولى مراحل هذه الاعمال التي ستؤدي إلى التغلب على هذه الفيضانات، في عام ١٩٥٣.

وبفضل القيام بأعمال الضبط والتنظيم، أمثال عمليات حبس المياه، وبفضل تسوية اهم مجاري مختلف فروع «هوويهو»، ونتيجة للأعمال التي اجريت في نهري «هونغو» و«جوهو» وهما الرافدان الهامان «للهوويهو»، امكن الوصول الى نجاح كبير في الأعمال التي شُرع بها لتلافي الفيضانات في مجرى «الهوويهو» الأعلى في مقاطعة هونان.

واصبح من المتوقع الآن، بعد بناء السدود المتحركة في «جووان هوتسي»، والقيام بأعمال الضبط والتنظيم في البحيرات الثمانية المحيط بالمجرى الأوسط، في مقاطعة «أنهووي» ان تتمكن السدود المقامة على طول اهم مجاري «الهوويهو» من الصمود أمام الطواريء مهما اشتدت، حتى ولو كان بشدة فيضانات عام ١٩٥٠، التي ارتفع فيها منسوب المياه الى نقطة لم تُعرَف من قبل. ان الانتهاء من بناء السد ذي المصارف، على نهر «هوويهو» الأدنى، في مقاطعة «كيانغسو».

وما تزال تتوالى الاعمال ايضاً في نهر «الهوويهو». وهي تهدف الآن الى احكام الرقابة على الفيضانات، وإلى ترتيب طريقة تصريف المياه في جميع مجاري النهر وروافده الرئيسية. والى جانب الأعمال الرامية الى تجنب الفيضانات الكبرى، تقوم اعمال اخرى في هذه المنطقة الشاسعة، لتصريف مياه الامطار الغزيرة بشكل سريع مأمون . . وتبدو هذه الاعمال اكثر تعقيداً وصعوبة في التنفيذ من اعماق رقابة الفيضانات الكبرى.

كان تنفيذ الاعمال على «الهوويهو»، عام ١٩٥١، وهي الاعمال الرامية الى السيطرة على الفيضانات التي ما تزال تهدد باخطارها، يقوم، مبدئياً على العمل اليدوي، وعلى حماس السكان في نضالهم ضد الجوائح الطبيعية. ان تنظيم العمل، منذ ذلك الحين، أصبح عقلانياً، وأدخل كثير من الطرق الفنية العلمية الجديدة على الاعمال الجارية على طول «الهوويهو»، كما ادخلت في ورشات عديدة اخرى،

ففي الاماكن التي تتطلب اعمالاً فنية متطورة، كما في مجمع «فوتسيلانغ» للمياه دخلت المكننة الى بعض الاشغال. مما زاد كثيراً في حماس العمال اثناء العمل.

لقد اتاح انشاء سد ذي مصارف للمياه، على نهر «سانهو» بطول سبعمائة متر، قيام رقابة حازمة جداً على مياه المجرى السفلي لنهر «الهوويهو»، هذه المياه التي كانت تغرق، في الماضي، سهل «كيانغسو» في الشمال، بصورة مستمرة. ان هذا الانشاء العصري القائم عند مخرج نهر «سانهو» من بحيرة «هونغ تسي» ينظم تصريف مياه الهوويهو نحو «اليانغتسي»، ويحول البحيرة المذكورة الى خزان طبيعي للمياه، يحفظ، ايام الفيضانات، القسم الاعظم من مياه «الهوويهو» الفائضة، وينقذ سهل «كيانغسو» في الشمال، من اخطار الفيضانات. اما في ايام انحباس الامطار، فان المياه التي جمعت على هذا الشكل، يمكن توجيهها بكل سهولة نحو قناة الري الرئيسية في «كيانغسو» الشمالية، وهي القناة التي أنشئت بعد التحرير، لري حقول هذه المنطقة، ورفع منسوب مياه القناة الكبرى لتسهيل الملاحة.

لقد اصبحت الاعمال التي أجريت في نهر «الهوويهو»، عام ١٩٥٣، مصدر ازدهار عظيم لحياة سكان «كيانغسو» الشمالية. ففي هذا العام بالذات، أُستُخدِمَت مياه النهر، لاول مرة في التاريخ لارواء الحقول حسب منهج موضوع. فأي بون نجده الآن بين هذا الحاضر وبين الفيضانات المفجعة التي وقعت عام ١٩٢١، و١٩٣١، عندما حطمت المياه سدود «الهوويهو» وانحدرت نحو البحر مخربة حقولاً ومزارع لا تحصى.

وهنالك مشروع ري جبار، لارواء ٢٥ مليون «مو» من الاراضي القابلة للزراعة في «كيانغسو» الشمالية، بواسطة ملايين وملايين الامتار المكعبة من المياه في بحيرة «هونغتسي». وبانتظار تنفيذ هذا المشروع، اقيم عدد من السدود والحواجز الهامة على طول اقنية الري الرئيسية الاربعة في هذه المنطقة. فاذا امتطينا السيارة عبر الطريق الكبرى الممتدة بين «اليانغتسي» و«الهونغتسي»، تبدت لنا انشاءات عصرية جديدة بين كل ساعة او ساعتين من الزمن. وفي العام

الماضي هدد الجفاف حقول كيانغسو الشمالية تهديداً عاماً. فتلقى مليونا «مو» مياه من بحيرة «هونغتسي»، رغم ان السد المتحرك كان ما يزال قيد البناء. وبذلك لم يتمكن الفلاحون من التغلب على نتائج الجفاف فحسب، بل استطاعوا الحصول على موسم جيد. وقد بديء، عام ١٩٥٣، بالمرحلة الاولى من اعمال تسوية نهر «ليبوهو» في الشمال الشرقي. فشُرِع في بناء خزان كبير للمياه على «الهونغو» الرافد الرئيسي لنهر «ليبوهو». ان انجاز هذا الخزان لا يقلل من اخطار الفيضانات التي تهدد مدينة «شونيانغ» فحسب، بل يقدم المياه والكهرباء، باسعار زهيدة، اليها والى منطقة «فوتشووان» المنجمية.

النهر الأصفر

ان السدود التي يتجاوز طولها ٧٨٩ كم، على امتداد مجرى النهر الأصفر الأدنى، تتمتع بتاريخ طويل. كانوا، في السنوات الأخيرة، يصلحون من شأنها في كل عام. اما الآن، فان ارتفاعها الوسطي يعلو على مستوى فيضانات عام ١٩٣٣، (وهي اعظم فيضانات سجلت) من متر ونصف الى ثلاثة امتار. كما انه بني ٣٠٠ كم من السدود ايضاً في منطقة منغوليا الداخلية ذات الاستقلال الذاتي. وخلال السنوات الأخيرة، توالى الاشراف على جميع السدود، وعلى اعمال التسوية، الممتدة على طول النهر الاصفر، باتباع طريقة اوجدها عمال السدود أنفسهم. وقد أكتُشِف قرابة ٧٠ الف مهرب خفي، لم تلبث ان أُصلحت، مما اتاح تمتين السدود كثيراً.

ويجري الآن استعداد للشروع في اعمال مختلفة، ستؤدي الى تنظيم مجرى النهر الأصفر بكامله. فعمد الخبراء المائيون الى دراسة النهر من ينابيعه حتى مصبه. ان هذا النهر يجرف كميات عظمى من الطمي من الهضبة الغرينية الشاسعة القائمة في الشمال الغربي. وقد لجأ اهالي هذه المنطقة الى استخدام طرق مختلفة لاتقاء كل ائتكال خطير في اراضيهم، ووجدوا اماكن تصلح لبناء خزانات للمياه على طول مجرى النهر الأوسط. وكلنا ثقة من ان النهر الأصفر، في عهد الشعب، سيكون

مغلوباً على امره، وسيصبح في المستقبل، مورداً لا ينضب، لسعادة الشعب، بعد ان كان مصدراً لآلام جسيمة، خلال آلاف السنين.

المساعدة التي تقدمها الجماهير الشعبية

ان الأعمال المائية الجبارة التي تتوالى في الصين تسهم في تنظيم جماهير الفلاحين وتثقيفهم، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية البالغة التي تنجم عنها.

لقد بنى الفلاحون أنفسهم عدداً من السدود وخزانات المياه. كما أخضعوا العديد من مجاري المياه لصالح المجتمع. وهذا الظفر على الطبيعة يساعد الفلاحين على التحرر من روح المحافظة لديهم، ومن خضوعهم امام الطبيعة. ويعزز ثقتهم في نضالهم ضد القوى الطبيعية العاتية.

وتمكن الفلاحون، خلال السنوات الاخيرة، من انجاز عدد كبير من الاعمال المائية، بفضل التوظيفات والقروض التي منحتهم اياها الدولة. فأنشيء، حسب الاحصائيات الدولية، اكثر من ستة ملايين قناة وسد صغير الاهمية، وحفر اكثر من ٨٠٠ الف بئر، واقيم اكثر من نصف مليون ناعورة ومضخة كهربائية تقدر طاقتها بـ ٣٠ الف حصان، ووُضِع موضع العمل اكثر من ٢٥٠ منشأة وطنية هامة للري. فلم تؤد هذه الجهود الى تحسين طرق الري القديمة فحسب، بل طورت الجديدة منها أيضاً. وهكذا أصبحت المساحات المروية تزيد على ٥٦ مليون «مو». واذا لم نأخذ غير عام ١٩٥٣، نجد اكثر من ٩٧٠٠٠٠٠ «مو» من الارض أصبحت قابلة للري، في طول البلاد وعرضها. وانشأ فلاحو «هسياوكان» وفلاحو ثلاث مناطق ادارية اخرى في مقاطعة الهوبي ٦٠ الف خزان صغير وحوض للمياه، من اجل استثمارهم الخاص لها، وبذلك تحرر اكثر من ٢٨٠٠٠٠٠ «مو» من اراضي الوطن من خطر الجفاف.

لقد سبق للفلاحين الصينيين ان انشأوا بانفسهم، منذ عصور كثيرة، خزانات صغيرة للمياه، غير ان هذا العمل لم ينتشر انتشاراً واسعاً الا بعد التحرير. ويصل

ارتفاع سدود بعض هذه الخزانات التي انشأها الفلاحون في مقاطعة هونان الى عشرة امتار وبقيت سالمة منذ اربعمائة او خمسمائة عام. وحينما كنت اقوم بجولة لتفتيش اعمال «بويانغ» يرافقني خبراء سوفييتيون أتو لمساعدتنا في الاعمال المائية، كان فلاحو مقاطعة «تيهو» يلفتون انتباهنا الى خزانات المياه الصغيرة التي أنشأوها باموالهم الخاصة. فهم عندما اصبحوا أسياد أرضهم بعد الاصلاح الزراعي، حاولوا، بجميع الوسائل الممكنة تحسين زراعتهم وزيادة المردود. وقد نجحوا في مسعاهم رغم الصعاب الهائلة. فقد كانوا يرون مثلاً، ان مجرى مائياً في القرية المجاورة يُترَك جارياً دون ان ينشأ عليه مأخذ مائي ما، ويفيض في بعض الاوقات، بينما أكثر من الف «مو» من اراضيهم المزروعة ارزاً بحاجة إلى الري الاصطناعي. فقرروا أخيراً، سد النهر لحجز مياهه من أجل الارواء. فدعوا مهندساً من مركز القضاء لزيادة منطقتهم، فما ان وضع المخططات الضرورية حتى شرع الفلاحون انفسهم بالاعمال، وساروا بها الى نهايتها.

لقد أشرفنا على اعمالهم من قرب، ودققنا حساباتهم، فوجدنا ان مشاريعهم ومنجزاتهم صحيحة من الوجهة الفنية.

ولقد انتشر استعمال المضخات الكهربائية للري ايضاً في الريف. ففي ايار ١٩٥٣، زرت مقاطعة «تاينان» فرأيت فيها محطة كهربائية للنضح قادرة على ارواء اكثر من ١٠٠ الف «مو» من الأراضي، توضع موضع التجربة. ان هذا المكان يعلو منابع المياه الموجودة كثيراً. فلم يتمكن الفلاحون سابقاً من رفع المياه الى حقولهم بواسطة النواعير. فالعمل شاق ويتطلب يداً عاملة كثيرة. مما اضطرهم الى العناية بزراعات قادرة على مقاومة الجفاف، حتى ولو كان مردودها ضئيلاً. اما اليوم فقد حلت المضخات الكهربائية محل النواعير المائية القديمة. كما حل القليل من العمال الذين يراقبون هذه المضخات، محل عشرات ألوف الفلاحين الذين كانوا يبذلون الجهود المضنية في عملهم على الطريقة القديمة. وغدت هذه المنطقة

الواسعة من الارض، الآن، تروى ارواءً تاماً. واصبح لدى فلاحي البلاد المزيد من الوقت يخصصونه لأعمال اخرى، في الدراسات، والفعاليات المبدعة، والراحة.

مساعدة الأقليات الوطنية

ان اعمال الري الواسعة في المنطقة التي تقطنها الأقليات الوطنية، تساهم في تقوية وحدة القوميات المختلفة. ففي منطقة منغوليا الداخلية المستقلة استقلالاً ذاتياً، عمد الأهلون، الذين لم يرووا أرضهم من قبل مطلقاً، الى بناء عدد منشئات الري، بفضل مساعدة الحكومة لهم. وفي المنطقة التي يقطنها التيبيتيون، والمسلمون، والهانس، في مقاطعة «تسانغهي»، انتهى مشروع ري «تونغويان» عام ١٩٥٣، وهو المشروع الذي نفذته الحكومة ومولته. كما ان اكثر من ٣٠ الف مشروع للري، بسيط الاهمية، و١٩ محطة للنضح، تستطيع ارواء ١١٠٠٠٠٠ «مو» من الحقول، قد انتهى العمل فيها في السنة الماضية، في منطقة قومية «تشووانغ» المستقلة ذاتياً، في الغرب من مقاطعة «كيانغسي». وتمكن خزان المياه في «هوبخييانتش» من مقاطعة «سينكيانغ» من ارواء اكثر من ١٣٠ الف «مو» من الأراضي في السنة الماضية. وفي عام ١٩٥٣ توصلت مزارع الدولة التي يرويها نهر «ماناس» في المقاطعة ذاتها، الى مردود قياسي يزيد ١٤٠٠ ليبرة من الرز و١٣٣٧ من القطن في كل «مو».

عوامل النجاح

إن رغبة الشعب العامل الملحة في تحسين شروط حياته، والتحمس للعمل في سبيل ذلك، انما هما عاملان هامان في التطوير السريع للاعمال المائية، ومنبعان للقوة لا ينبضان. غير ان حماس الجماهير للعمل لا يعطي ثماره الا اذا كان منظماً تنظيماً قوياً. ليس هناك انسان يعارض مشروعاً لحفر أقنية ري ضرورية في مقاطعة ما، ولكن كم من الصعوبات العملية تبدو عندما تبدأ الاعمال فعلياً. ان انجاز المشروع يتطلب مصادرة الاراضي، فكيف نهيء التعويضات اللازمة؟ والاقنية

تحتاج الى عمال ولكن من اين نجلبهم؟ واذا كان الفلاحون لا يستفيدون من هذه الاعمال، على وجه المساواة فكيف نقسم بينهم النفقات بشكل عادل؟ فاذا لم نتوصل الى حل هذه القضايا، او بالاحرى، اذا لم نجد حلولاً مرضية، فان تنفيذ مثل هذه الاعمال يتعرقل، بل قد يتوقف كلياً.

ففي مثل هذه الظروف يتجلى دور الحزب الشيوعي القيادي، ودور الحكومة الشعبية بشكل حاسم. ولما كانت مصالح الشعب هي المصالح العليا للحزب والحكومة، فانهم جميعاً يوجهون جهودهم الى سد حاجات الشعب سداً تاماً. ويعملون على توحيد جهود الفلاحين في استثماراتهم المبعثرة، التي تكون معزولة في اغلب الاحيان. ان توحيد قوى فلاحي مناطق واقضية عديدة كان لتنفيذ مشروع ارواء ذي اهمية متوسطة. كما ان توحيد قوى جميع انحاء البلاد، قادر على اخضاع اعظم الانهار.

وقد نظم الحزب والحكومة الفلاحين لادارة المنشآت المائية القائمة واستخدامها، بغية القضاء على الفيضانات والجفاف. وتقوم اماكن الرقابة ومحطات التسجيل المائي الموزعة في جميع انحاء البلاد، باعطاء المعلومات عن احوال الامطار ومنسوب المياه في الوقت المعين، مما يساعد الفلاحين كثيراً في نضالهم ضد الجفاف والفيضانات. وترسل الحكومة، عند الضرورة، طائرات ومدافع لمساعدة السكان في نسف كتل الجليد العظيمة التي تسبب الفيضانات دائماً، وذلك عندما تسد مجرى النهر الاصفر في الربيع. ان امثال هذه الوسائل لم تكن لتستخدم في صالح الشعب قبل التحرير.

وكما تقدمت الأعمال المائية، زادت قوانا الفنية في هذا المجال سريعاً. ان كل منشأة، مهما كان حجمها، عبارة عن مدرسة مائية. وقد اصبح عشرات ملايين الفلاحين، الذين تعلموا كثيراً من الفنون اثناء العمل، جيشاً جراراً يعمل في الانشاءات المائية.

لم يكن يتهيأ للمهندسين المائيين في صين الماضي غير القليل من الفرص، او لم يكن يتهيأ لهم شيء منها، لاظهار عبقرياتهم في المهنة التي اختاروها. اما المهندسون الشباب اليوم فانهم يُستخدَمون سريعاً في عدد من الأعمال الجبارة التي تنتظرهم حالما ينتهون من دروسهم. ويتعاون العمال والفنيون تعاوناً وثيقاً في ورشات العمل، كما يُعلّم المهندسون، صغارهم وكبارهم، بعضهم بعضاً، باذلاً كل منهم قصارى جهده في عمله. وقد قدم لنا الخبراء السوفيتيون خلال الاعمال المائية التي تحققت، مساعدة ثمينة، ساهمت الى حد كبير، في انجاحها.

ولما كانت الصين تتقدم، اليوم، شيئاً فشيئاً، في طريق التصنيع الاشتراكي، فان فنيي المياه وعمالها يتابعون عملهم المجيد الهام، وهو تطوير الانشاءات المائية، ليقضوا على جميع أخطار الفيضانات والجفاف الخطرة. فهم بذلك يقومون بدورهم في زيادة الانتاج الزراعي، لا سيما انتاج الحبوب والقطن. كما انهم يجابهون ايضاً مهمة استثمار موارد الصين الغنية.

ان الاعمال التي تحققت حتى الآن في هذا المجال هي خير ضامن لنجاحنا في اتمام المهمة البطولية الجبارة التي عَهَدَ الشعب بها الينا.

النجاحات في انتاج الحبوب عام ١٩٥٣

(بقلم تشانغ كويانغ – كيو)

لقد حصل الفلاحون الصينيون، عام ١٩٥٣، وهو اول عام لتنفيذ مشروع السنوات الخمس الاول، على محاصيل اغنى من محاصيل عام ١٩٥٢، وهو العام الذي تجاوز فيه انتاج الحبوب، اعظم انتاج سنوي بلغته الصين قبل الحرب (١٩٣٧) بـ ١٦%. وهذا يعبر عن انتصار الشعب الكبير، في ميدان الحبوب، خلال سير الصين نحو الاشتراكية. كان هذا الانتصار، شأنه شأن النجاحات التي احرزت في جبهات الانتاج الاخرى، نتيجة القيادة الحكيمة للحزب الشيوعي الصيني والحكومة الشعبية، ومساعدتهما، وهما امران شجعا الفلاحين على احراز نجاحات جديدة في مجال الانتاج.

واصبحت زيادة الانتاج الزراعي، اليوم، بعد تحقيق الاصلاح الزراعي، ظاهرة عامة في الارياف. فالفلاحون الصينيون عندما اخذوا يعملون في اراضيهم الخاصة، اظهروا حماساً للانتاج لم يسبق له مثيل من قبل.

ان التقدم المستمر الذي تحرزه حركة التساند والتعاون في القرى هو الآن احد العوامل الاساسية في زيادة انتاج الحبوب. وقد توالى في العام الماضي تنفيذ القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول التساند والتعاون في الانتاج الزراعي، بنشاط زائد في الوطن. فنتج عن ذلك زيادة هامة في عدد فرق التساند والمنظمات التعاونية المختلفة الاشكال. ففي نهاية عام ١٩٥٣ انتظم اكثر من ٤٣% من الاستثمارات الفلاحية الفردية، في الصين، في سلك العمل الجماعي. كما تحسنت ادارة هذه الفرق تحسناً كبيراً وتعزز تنظيمها. وتمكن الفلاحون المنظمون، بفضل عملهم الجماعي النشيط واستخدام حيوانات الجر وادوات الفلاحة والارض استخداماً عقلانياً، من اتمام مختلف اعمالهم الزراعية في الوقت المناسب، كما

حصلوا على مواسم حبوب اوسع شأناً مما كان يحصل عليه الفلاحون العاملون بصورة افرادية.

لقد زاد اعضاء اكثر من ٩٠% من التعاونيات الزراعية للانتاج، في الصين الشمالية الشرقية، من انتاجهم من الحبوب. وتجاوز المردود الوسطي بـ «المو» الواحد من الذرة والرز، وهو المردود الذي حصلت عليه ٤٠٩ تعاونيات زراعية للانتاج في مقاطعة جيهول، مردود فلاحي المنطقة العاملين افرادياً، بـ «٢٠»%. فحصل كل عضو من اعضاء التعاونيات الزراعية للانتاج البالغة ٩٨٤ تعاونية في المنطقة الادارية «تشانغ تشن» (شانزي)، على ٣٧٤,٢ كغ من الحبوب وسطياً، وهو يتجاوز وسطي انتاج فلاح المنطقة المنفرد من الحبوب، بـ (٩٥,٥) كغ. وزادت ما يقرب من ٦٠٠ تعاونية من هذه التعاونيات، من انتاجها مقدار ٣٠ الى ٤٠% بالنسبة الى عام ١٩٥٢. حتى ان بعضاً منها حقق زيادة تقدر بـ «٥٠» الى «٦٠»%. ان هذه الوقائع التي نلمسها في جميع المناطق الاخرى، تثبت بكل وضوح ان خير ضمان لتطوير الانتاج الزراعي تطويراً متواصلاً هو دفع الفلاحين الى تنظيم انفسهم، والقيام بالتحويل الاشتراكي للزراعة تدريجياً عن طريق تشكيل فرق التساند والتعاون بشتى اشكالهما.

وفي السنة الماضية، وفي مطلع فصل حراثة الارض، امرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لجان الحزب بجميع درجاتها، بأن تعتبر زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه اولى مهامها في الريف، وذلك لمساعدة ملاكات القرى والفلاحين على تركيز جهودهم في الانتاج. وقد اكتسبت لجان الحزب ومنظمات الحكومة بجميع درجاتها، خبرة واسعة في هذا العمل، خلال السنوات الأخيرة فكان كثير من الملاكات القائدة ينتقل بنفسه الى القرى لمساعدة الفلاحين على تنظيم خبرتهم في الانتاج وحل مشاكلهم. وكان لهذا التوجيه العملي اهمية عظمى في زيادة الانتاج.

ان المساعدة الاقتصادية التي قدمتها الدولة الى الفلاحين، خلال الاعوام الاربعة الماضية وما قبلها، قد حسنت ظروف انتاجهم كثيراً.

وقد قررت الحكومة الشعبية **عدم جواز طرح ضريبة زراعية على فائض الحبوب الذي يتجاوز الانتاج العادي الذي حسبت على اساسه الضريبة العينية**، وذلك عندما يكون الفائض المذكور نتيجة عمل الفلاحين ومبادرتهم، ونتيجة التحسينات الفنية وتوسيع توظيف رؤوس الاموال. مما شجع الفلاحين، بشكل طبيعي، على زيادة الانتاج. فتوصل «كياو كووان»، وهو فلاح من كيبا كيو، في منطقة يانش، هونان، الى زيادة انتاجه من القمح قرابة ١٠٠%، الا أنه لم يدفع ضريبة زراعية اضافية. مما شجع كثيراً من فلاحي المنطقة المذكورة على شراء حيوانات الجر، وأدوات الفلاحة الحديثة، والبذار لتوسيع انتاجهم.

وقد ساهمت شركات تجارة الدولة كذلك مساهمة فعالة في مساعدة الفلاحين على زيادة انتاج الحبوب. فعمدت، بناءً على ارشادات الحكومة الشعبية، الى رفع اسعار شراء المنتوجات الزراعية من جهة، والى تخفيض اسعار بيع بعض المنتجات الصناعية من جهة أخرى. وذلك بفضل الانماء السريع الذي اصاب الصناعة الصينية، فأدى هذا الى زيادة قدرة الفلاحين الاقتصادية، خلال مرحلتي الانتاج والتبادل. ففي عام ١٩٥٣، مثلاً، زادت قدرة الفلاحين على الشراء، في المنطقة الشمالية الشرقية، ٢٠% وسطياً بالنسبة الى عام ١٩٥٢. فكانت هذه التدابير المختلفة بمثابة تشجيع جديد للفلاحين على زيادة الانتاج.

لقد اشترى الفلاحون الصينيون، بين عامي ١٩٥٠ – ١٩٥٣، اكثر من ٥٠ مليون أداة للحراثة، فضلاً عن قرابة ٦٠٠ الف أداة من طراز جديد، كالمحاريث، والمباذر، والنورج، والمجارف . . . وأنشئت في عام ١٩٥٣ محطات للآلات والجرارات، ومحطات للادوات الزراعية نصف الممكننة، بغية مساعدة الفلاحين على الانتاج.

وفضلاً عن ذلك فان تقديم الدولة الى الفلاحين الاسمدة الكيماوية والنفايات، يزداد عاماً بعد عام. كما ان مصرف الدولة منحهم قروضاً واسعة لمساعدتهم على شراء الادوات والسماد. فبلغت القروض المعطاة في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٥٣،

٩٥٩٧٦٠٠ ملايين «يووان» لتوسيع انتاجهم وقد استفاد كثير من الفلاحين المنظمين أو العاملين افراديا، في منطقة «شانزي»، من هذه القروض لتأمين ما هم بحاجة اليه من سماد وبذار وحيوانات جر، وأدوات للحراثة، ولمكافحة الحشرات، ومن مضخات. ويعتبر هذا الامر أحد العوامل الهامة، التي ساهمت عام ١٩٥٣ في زيادة انتاج الحبوب قرابة ٣٠% بالنسبة الى عام ١٩٥٢، في مقاطعة شانزي. وانشأت الحكومة الشعبية اكثر من ٤٠٠٠ محطة زراعية للارشاد الفني، في مناطق مختلفة، بغية زيادة تطوير مؤسسات التعليم الفني للفلاحين. وقد بذلت هذه المحطات بالتعاون مع المنظمات الحكومية الاخرى الرامية الى تحسين الفن الزراعي، جهوداً جبارة لاكتشاف عوامل زيادة الانتاج الاساسية. فهي تجمع اختبارات الفلاحين الذين حصلوا على مواسم غنية، وتدرسها، وتطبق الطرق العلمية الزراعية الحديثة على الظروف المحلية، وعلى خصائص مختلف انواع الحبوب، وتُطلِع جماهير الفلاحين على نتائج ابحاثها.

ان الفلاحين، الآن، هم في طريق التحرر من الطرق المتأخرة القديمة في الزراعة. فتتسع الحركة الرامية الى تطبيق الطرق الحديثة في الزراعة، شيئاً فشيئاً. وقد انتشرت طرق جديدة انتشاراً واسعاً، كطريقة الحراثة العميقة، والغرس الكثيف، واستخدام المواد المخصبة استخداماً عقلانياً، واستعمال البذور المنتخبة. لنأخذ بعضاً من الامثلة الكثيرة على ذلك: ففي المنطقة الادارية «ليبانغ»، و«شانتونغ»، حُرِثت الحقول بعمق يزيد عن قبل بـ ٢,٥ سم الى ٥ سم. وطبقت الزراعة الكثيفة في ٤٠٠ الف «مو» من القمح، في مقاطعة «هوبي». ونُثِرَت كمية اعظم من السماد، في مساحة تضم اكثر من نصف حقول القمح في مقاطعة «شانزي». وبُذِرَ اكثر من ستة ملايين «مو»، في «الهوبي» بأحسن نوع من الأرز. وقد أدت هذه التحسينات الفنية إلى نتائج بارعة في زيادة الانتاج، مما ساهم في تعميم الطرق الزراعية الحديثة بين اوساط الفلاحين. وكان من نتائج القيام بالاعمال المائية الكبرى، خلال هذه السنوات الاخيرة، ان زاد انتاج الحبوب. فان تسوية اهم مجاري المياه في الصين لم يقضِ على خطر الفيضانات أو تضعفه فحسب، بل ساعد على تطوير

الري أيضاً. وقد لعب خزان مياه «كيانغ كيانغ» الشهير، على مجرى «يانغ تسي» الاوسط، وكذلك أعمال التسوية في نهر «الهووي» دوراً هاماً في زيادة انتاج حبوب هذه المناطق.

وقد نتج محصول وافر عام ١٩٥٣ في مقاطعة «هو ينان» على ملتقى القناة الكبرى بقناة الري الرئيسية الجديدة في «كيانغسو» الشمالي (انتهت في صيف ١٩٥٢ وهي قسم من الاعمال القائمة على نهر «الهووي»). كما جُنيَت محاصيل جيدة في بعض نواحي المقاطعات التي لم يكن يجني فلاحوها من قبل غير موسم واحد من عشرة، بسبب الفيضانات. وكان هذا المحصول. الذي ضرب رقماً قياسياً، ناجماً بصورة مبدئية، وبشكل لا يحتمل أدنى شك، عن حفر الاقنية الفرعية، وعن الاعمال الأخرى التي قام بها الفلاحون بغية الاستفادة الى اقصى حد من الفوائد الناجمة عن حفر قناة الري الرئيسية في «كيانغسو» الشمالي، واقنيتها الفرعية العديدة. ولم نذكر ذلك إلا على سبيل المثال، لاظهار كيف أن أعمال الري المنطقية القليلة الاتساع، التي أتمها الفلاحون كالترع، والآبار، وخزانات المياه، قد جعلت مساحة الحقول المروية تزيد عن ٣٤٠٠٠٠٠ هيكتار. فكان هذا عاملاً رئيسياً في زيادة انتاج الحبوب عام ١٩٥٣.

ان تجنيب الصين الكوارث الطبيعية بصورة نهائية لا يزال من الصعوبة بمكان، وذلك بسبب مساحتها الواسعة، وظروفها الطبيعية المتناهية التنوع. وبالفعل، فان النجاحات الباهرة في الانتاج الزراعي عام ١٩٥٣، قد تحققت، رغم الكوارث الطبيعية التي ألمت بالصين. تلك الكوارث التي كانت، في بعض المناطق أقسى منها في أي وقت مضى منذ التحرير. غير ان التدابير التي تبنتها الحكومة الشعبية، والتي اتينا على ذكرها من قبل، قد مكنت الفلاحين الآن من النضال نضالاً اجدى ضد هذه الكوارث، فنقصت الخسائر الناجمة عنها كثيراً في المناطق التي أُصيبت بها في العام الماضي.

وفضلاً عن التدابير المتواصلة، الطويلة الامد، التي اتُخِذَت ضد الكوارث الطبيعية، كانشاء الاعمال المائية الكبرى، وفضلاً عن تحسين طرق رقابة اضرار الحشرات وامراض الحيوانات، واستخدام البذار المنتقى، والطرق العلمية الزراعية ضد الجفاف والجليد . . . فقد اتُّخِذَت تدابير جديدة عام ١٩٥٣. اذ قامت الحكومة باصلاحات جديدة في أعمال علم الانواء. فكانت التحذيرات الواقعة في الوقت الملائم تلعب دوراً هاماً في الحد من الخسائر الناجمة عن الفيضانات والاعاصير البحرية. وعمدت الحكومة ايضاً الى انشاء ٢٦ مركزاً لمكافحة الجراد في المناطق المهددة، واعداد ٥٠ الف عامل للقيام بعمليات التفتيش عن الجراد وابادته، وتقديم ادوات ابادة الحشرات، وكميات كبيرة من المواد القاتلة لها. وبفضل هذه التدابير أمكن القضاء على القسم الاعظم من الجراد في المرحلة الاولى من مراحل حياته. وعندما هددت الحشرات الضارة حقول الذرة البيضاء في مقاطعة «يونان» ارسلت الحكومة سريعاً، كميات كبيرة من المواد السامة، عن طريق الجو، فلم تلبث الكارثة ان توقفت.

لقد حصل في «الهوبي» على زيادة في انتاج الأرز قدرها ١٠% بفضل انتشار التدابير المتخذة ضد الجفاف. كجمع المياه، والاحتفاظ بها، واستخدامها احسن استخدام، وباتقان عملية نقل الغرس، والحماية الجدية لنبتات الأرز الصغيرة أثناء الجفاف.

كانت منظمات الحزب والسلطات المحلية، في مختلف المناطق المصابة بالكوارث الطبيعية، تعطي الأولوية للاعمال الرامية الى انقاذ المحصول وتنظيم المساعدات.

فتدرس الملاكات القيادية، احوال الأمكنة المتضررة، وتتحرى حاجات الجماهير من أجل مساعدتهم على التغلب على صعوباتهم. وعندما هدد الجليد مواسم مقاطعات «انهووي» و«هونان» في الربيع السابق، هيأت منظمات الحزب والسلطات المحلية المساعدات سريعاً، وارسلت عدداً كبيراً من الملاكات الى القرى لمساعدة

الفلاحين على مكافحة الجليد. فقلت الخسائر المتوقعة نتيجة ذلك ٢٠%. وعندما اصيبت مقاطعة «تشيكيانغ» بالجفاف في الصيف الماضي، ذهب اكثر من ٨ آلاف عضو من ملاكات الحكومة آنياً الى الريف لمساعدة الفلاحين على اكتشاف موارد جديدة للمياه. وقد اعطت التدابير المتخذة ضد الجفاف، نتائج باهرة. اذ كانت مواسم المقاطعة عام ١٩٥٣ تعادل مواسم عام ١٩٥٢ الممتازة. على حين ان الجفاف الذي اصاب المقاطعة نفسها، عام ١٩٣٤، وهو دون جفاف عام ١٩٥٣ كثيراً، اصاب الموسم آنذاك بخسارة ١٨٠٠ مليون كغ من الحبوب. وهذه الوقائع التي حدثت عام ١٩٥٣، تظهر ان فلاحي الصين الجديدة يستطيعون زيادة الانتاج الزراعي حتى ولو حدثت اضرار طبيعية جسيمة. بينما كانت هذه الاضرار في الماضي تؤدي الى مصائب كبرى.

ان الظفر الكبير الذي احرزته الصين الجديدة في ميدان الحبوب عام ١٩٥٣ قد عزز مواقع البلاد الاقتصادية تعزيزاً قوياً. فحسن شروط الفلاحين المادية كثيراً. ان موسم الحبوب عام ١٩٥٣ قد سد جميع الحاجات بما فيها حاجات المراكز المدنية، والمناطق الصناعية والمنجمية، ومراكز الثقافة الصناعية. كما ان الاسواق الريفية المفتوحة امام البضائع المصنوعة تطورت بنتيجة ذلك ايضاً.

لقد اظهر حصاد عام ١٩٥٣، بصورة قاطعة، زيادة حاسمة في الانتاجية الزراعية في الصين. فتجاوزت كثيراً المستوى الذي بلغته الصين القديمة نصف الاقطاعية ونصف المستعمَرة ان الانتاجية الصينية الزراعية ستزداد اكثر من ذلك مع الانتقال التدريجي الى الاشتراكية على اساس التصنيع الاشتراكي والتحويل الاشتراكي للزراعة، وستكون مواسم الحبوب دائماً اكثر اقبالاً وفيضاً.

☼☼☼☼☼☼☼☼

الحبوب والتموين الحكوميان الموحدان

(بقلم نشانغ ني – كي)

تأخذ الحكومة الشعبية اليوم، في الصين الجديدة، على عاتقها قضية تموين السكان الكامل بالحبوب عن طريق مخازن الدولة والتعاونيات، أو عن طريق رجال مختصين تنتدبهم الدولة. ويؤمن هذا التموين سد حاجات المستهلكين الذين يعيشون في المدن، وفي المناطق الصناعية أو المنجمية، وأولئك الذين يقطنون في المناطق التي لا تنتج الحبوب، كالمناطق المختصة بالزراعات الصناعية أو تربية الماشية ... الخ. ومن جهة ثانية تطلب الحكومة الشعبية من الفلاحين ان يبيعوها فائضهم من الحبوب حسب نسبة معينة، آخذة بعين الاعتبار الكميات الضرورية لسد حاجات عائلاتهم وتسديد الضرائب الزراعية. والدولة هي التي تحدد سعر الحبوب، سواء أكان للبيع أم للشراء على أساس معقول وثابت، وفق حاجات البلاد.

كان شراء الحبوب والتمون بها، في الماضي، احد القضايا المستعصية على الحل. كما كانت عمليتهما البشعة تسبب البؤس المرير للجماهير الشعبية. غير أن الزيادة الواسعة في انتاج الحبوب، منذ الاصلاح الزراعي، هيأت الشروط الضرورية التي تسمح لهذه التدابير بايجاد الحل الملائم. لقد تحرر الفلاحون الآن من الاستثمار البشع الذي فرضه عليهم تجار الحبوب والمضاربون. والى جانب ذلك فان اعاشة السكان الصناعيين المتزايدين يوماً بعد يوم، من الحبوب، تتأمن بسعر معقول.

ونجمت هذه الحال المرضية عن إنشاء الحكومة الشعبية، في تشرين الأول عام ١٩٥٣، نظام الشراء والتموين الموحدين، ورقابة سوق الحبوب، وهي امور تقوم بها الدولة.

ان هذه التدابير المتخذة تعبر بأمانة عن السياسة الاساسية التي صاغها البرنامج العام لمؤتمر الشعب الصيني الاستشاري السياسي، أي دستور الجمهورية الشعبية الصينية المؤقت فقد جاء فيه:

«جميع المؤسسات التي تتمتع باهمية كبرى في حياة البلد الاقتصادية، ورفاه الشعب، تخضع لادارة الدولة الوحيدة».

وتعتبر تلك التدابير ايضاً خطوة مهمة في طريق انتقال الصين التدريجي نحو الاشتراكية. لقد بدأت الحكومة بشراء الحبوب منذ عام ١٩٤٩، بغية حماية اقتصاد وحياة الشعب. وتزداد الكميات التي تشتريها عاماً بعد عام. فكانت عام ١٩٥٣ اربعة أمثال عام ١٩٥٠. كما ان كميات الحبوب التي تزود الدولة السكان بها تسجل زيادة مقابلة. وترتفع نسبة الصفقات التي تقوم بها الحكومة في سوق الحبوب ايضاً بصورة مستمرة. فمنذ عام ١٩٥٢ كانت الدولة والتعاونيات تراقب هذه السوق بنسبة ٧٠%، بحيث أن الحكومة الشعبية تمكنت، عام ١٩٥٣، وهو اول عام لمشروع السنوات الخمس الاول، من ايجاد الظروف الضرورية لتعزيز شراء الحبوب والتموين الموحدين، وانهاء استعداداتها في هذا الميدان، وفرض الرقابة الموحدة على سوق الحبوب. وهذه الأمور كلها تدابير لا بد منها لتطوير الاقتصاد الممنهج.

ان الدولة لا تشتري من الفلاحين الا قسما من فائض حبوبهم، وذلك بناءً على القرارات التي اتخذتها الحكومة الشعبية. اما الباقي فهم احرار في التصرف به حسبما يحلو لهم، سواء اشكلوا منه احتياطياً، ام استعملوه في وجهات اخرى. ومن الواضح انهم يستطيعون بيع جميع الفائض الى سلطات الدولة المختصة او الى التعاونيات. كما يتمكنون ايضاً من بيع الباقي من الفائض في سوق الحبوب التي تراقبها الدولة، او القيام بصفقات صغيرة في قراهم.

لقد كانت الاسعار التي تحددها الدولة لشراء الفائض من الحبوب مناسبة وعادلة دائماً. ففي نهاية السنة الماضية زادت الاسعار الموحدة لشراء الحبوب ٨% بالنسبة لعام ١٩٥٢. ومن جهة أخرى تضاءلت اسعار البضائع الصناعية تدريجياً في

الريف، بفضل زيادة جوهرية في دخلهم الحقيقي، اتت من بيع الحبوب، في جميع انحاء البلاد.

ان مؤسسات الدولة التجارية، والتعاونيات، التي تقوم بشراء الحبوب، تزود الفلاحين، في الوقت ذاته، وبصورة تنسجم مع المنهج، بكميات كبرى من أدوات الحراثة، والمواد المُخَصِّبَة، والمواد القاتلة للحشرات، وآلات رشها وسلع الاستهلاك العادي.

وكان هدف الدولة الرئيسي من انشاء نظام شراء الحبوب والتموين الموحدين، تأمين الاعاشة الضرورية لحياة الشعب، ولبناء البلاد اقتصادياً. كما ان الغاية من هذه التدابير هي اجتناب التبذير ومنع احتكار الحبوب والمضاربة بها.

ان كمية الحبوب التي يستطيع الانسان شراءها لاستهلاكه الشخصي ليست، في الغالب، خاضعة لأي قيد الا في بعض المناطق المعينة، حيث يخضع شراء نوع او نوعين من الحبوب الى بعض القيود مؤقتاً، انسجاماً مع وضع المنطقة الواقعي. اما التقنين المتمايز لبعض انواع الحبوب التي ينالها التقييد، فهو محدد حسب الحاجات العملية لمختلف فئات السكان. وهكذا يحصل كل مستهلك على مؤونة كافية.

ان الحبوب جميعها تباع بأسعار موحدة تحددها الحكومة وكانت تبيعها خلال السنوات الاخيرة، بأسعار ثابتة، فاذا كان العدد مائة يمثل في آذار ١٩٥٠، دليل أسعار بيع الجملة لأهم الحبوب المباعة في اشهر أسواق الوطن كله، فيتبين لنا أن هذا الدليل لم يعد في تشرين الاول من عام ١٩٥٣، غير ٨٦و٩٦. ان أسعار الحبوب ظلت على ما هي قبل تطبيق التدابير المذكورة اعلاه، وبعد تطبيقها. وهذا الاستقرار في الاسعار ساهم، الى حد كبير، في استقرار أسعار البضائع الأخرى في جميع أنحاء البلاد. وذلك شرط من الشروط الرئيسية لانجاح البناء الاقتصادي الممنهج.

ولا تقتضي ادارة الدولة الموحدة في مجال شراء الحبوب والتموين، عطالة تجار الحبوب الخاصين. لأنهم يستطيعون، تحت اشراف الدولة، اتباع طريق رأسمالية الدولة باندماجهم، او بتعاونهم مع اقتصادها. فتجار الحبوب، يمكن أن تنتدبهم منظمات الدولة المكلفة بتجارة الحبوب، كوكلاء بيع، تحت ادارة الدولة واشرافها. وتستطيع هذه المنظمات اجراء عقود مع معامل التحويل الخصوصية لتكليفها بالقيام ببعض عمليات تحويل الحبوب لحساب الدولة. كما تستطيع هذه المعامل ايضاً قبول طلبات المستهلكين، بشكل ينسجم مع الجدول الذي تحدده الدولة.

ان نظام شراء الحبوب والتموين الموحدين قام على اساس زيادة انتاج الحبوب زيادة لم يسبق لها مثيل. فالشعب الصيني، منذ التحرر، لم يجد الكفاية مما يأكله فحسب، بل أصبح يأكل أفضل واكثر مما أكله في السنة الماضية. كانت الصين خلال اكثر من ستين عاماً مضطرة الى استيراد الحبوب، ولكنها اضحت منذ عام ١٩٥١، قادرة على تصدير قسم زهيد من محصولها. ويرجع السبب الاول في التحويل الجذري لوضع الصين الغذائي، الى حماس الفلاحين الزائد للانتاج، بعد الاصلاح الزراعي. كما ان طريقة التساند والتعاون، ومختلف تدابير الاسعاف التي اتخذتها الحكومة لصالح الفلاحين، كالتسليف، والمساعدات الفنية، والاعمال المائية الزراعية . . . الخ ادت ايضاً الى زيادة انتاج الحبوب. ومن جهة اخرى، فان توزيع الحبوب الممنهج، الذي قامت به الدولة على مدى واسع، كان من بين الاسباب الرئيسية في تحسين الوضع الغذائي. ان الدولة تشتري فائض الحبوب بسعر معقول، من المناطق المنتجة لها، بما فيها المناطق التي تصعب فيها المواصلات كثيراً، وتتولى تموين المناطق ذات المواسم الرديئة بها وهذه التدابير حلت تدريجياً المشاكل التي كان يثيرها توزيع الحبوب في صين الماضي، والذي كان سوء التدبير فيه يسبب الكوارث دائماً. كما ادت تلك التدابير الى انقاذ مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء، باقلالها من الفرق بين اسعار مختلف المحلات.

لقد ازداد انتاج الحبوب، منذ التحرير، عاماً بعد عام. فازداد في عام ١٩٥٢، ٤٥% بالنسبة الى عام ١٩٤٩، فتجاوز بذلك اعلى انتاج امكن الوصول اليه قبل التحرير بـ ٩% وانتج في عام ١٩٥٣ مليونا طن من الحبوب زيادة عن عام ١٩٥٢.

غير ان الاقتصاد الوطني الذي يواصل تقدمه يضع قضايا جديدة امام الادارة المعنية بالحبوب. فالتطور المستمر في التصنيع الاشتراكي، وزيادة السكان المدنيين والصناعيين السريعة، والتوسع السنوي في المناطق المخصصة للزراعة الصناعية، والتحسن المتعاظم في مستوى حياة السكان، كلها امور جعلت الطلب على الحبوب التجارية يزداد سريعاً. لنضرب مثلاً مدينة «انشان»، في الشمال الشرقي: فقد ازدادت الكميات العامة للحبوب المباعة في هذه المدينة، عام ١٩٥٣، ٢١٥% بالنسبة الى عام ١٩٥٢، كما ازدادت كميات الحبوب التي باعتها منظمات الدولة، عام ١٩٥٢، في قضاء «هنتان» (مقاطعة هوبي) المختص بزراعة القطن، ٦٣,١% بالنسبة الى عام ١٩٥١. ولم تلبث ان سجلت زيادة اخرى عام ١٩٥٣.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فانه لما كان الاستثمار الفلاحي الصغير ولا يزال اليوم هو السائد في اقتصاد الريف الصيني، فان كميات الحبوب التي يمكن ان تكون محلاً للتجارة ما تزال محدودة ايضاً. فاذا ابقينا على سوق الحبوب الحرة، واذا سمحنا بالمضاربات والمناورات التي يقوم بها من لا أخلاق لهم من التجار، فان ذلك لا يؤدي الى تحمل جماهير الفلاحين الواسعة نتائجه المؤلمة فحسب، بل يقوض التموين بالحبوب حتما، ذلك التمون الحيوي لبناء صرح البلاد الصناعي. وتعكس هذه القضايا الجديدة الموضوعة امام ادارة الاعاشة، بصورة اساسية، التناقضات القائمة بين اقتصاد الدولة الممنهج، وبين استثمارات الفلاحين الصغيرة المبعثرة، وبين السوق الحرة ذات الطابع الفوضوي ايضاً. كما تعكس في آخر الامور، التناقضات القائمة بين القطاع الاشتراكي لاقتصادنا الوطني، وبين العناصر الرأسمالية. فاذا لم تُحَل تلك القضايا على هذا الاساس، فان قضية الحبوب لا يستطاع تصفيتها بشكل نهائي.

لقد اتخذ الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الشعبية، التحويل الاشتراكي للزراعة سياسة أساسية لها. وذلك بغية ايجاد حل كامل لهذه التناقضات، ولقيادة طبقة الفلاحين الواسعة نحو حياة اكثر ازدهاراً، وأوسع سعادة، على الدوام. وهذا يعني تطوير التعاونيات، واجراء تحسين فني في الانتاج الزراعي، والتقدم نحو الاستثمار الجماعي، نحو زراعة تعتمد على العلم الرفيع، والمكننة الواسعة. وستؤدي امثال هذه التدابير، وبدورها، الى الاكثار من انتاج الحبوب بتوسيعها هذا الانتاج تدريجياً، حتى يصبح قادراً على سد حاجات تقدم الاقتصاد الوطني المستمر. ان شراء الحبوب والتموين ورقابة السوق هي أمور اصبحت في يد الدولة. وقد لعبت دوراً هاماً في توزيع الحبوب الممنهج. انها تدابير لا بد منها اذن لتنفيذ السياسة التي ذكرناها من قبل، كما انها تعزز الروابط القائمة بين الفلاحين والدولة، وتساهم، مع الزمن، بادراج انتاج الحبوب، وشرائها، والتمون بها، في دائرة المنهجة التي تقوم بها الدولة. وستساعد ايضاً على دفع جماهير الفلاحين الواسعة الى السير في طريق التحويل الاشتراكي للزراعة.

لقد اثبتت الوقائع صحة هذه السياسة ونجاحها. وهي سياسة تتلاءم مع مصالح منتجي الحبوب ومستهلكيها العاجلة والآجلة. فلم يلبث الشعب، بمجموعه، ان استقبل هذه التدابير الحديثة المتعلقة بالحبوب استقبالاً حاراً. ان فلاحي الصين وعوا الخطة العامة التي تسير عليها الصين، خلال فترة الانتقال الى الاشتراكية. وأصبحوا يؤمنون بأنهم عندما يدعمون التصنيع الاشتراكي، يساعدون سريعاً على زيادة انتاجهم الخاص، وعلى تحسين مستوى حياتهم ايضاً. ولذا فهم يبيعون فائض حبوبهم الى الدولة بكل حماسة، ويدعون ذلك «بالبيع الوطني للحبوب». لانهم يعتبرون هذا العمل حركة وطنية مجيدة. مما يؤدي إلى زيادة الكميات التي تشتريها الدولة كثيرا ففي كانون الثاني من عام ١٩٥٤، زادت هذه الكميات ٣٢٥% بالنسبة الى الشهر نفسه من عام ١٩٥٣. فنتج عن ذلك تنفيذ مرضٍ لشراء الدولة الحبوب والتموين الموحدين. مما يثبت مرة أخرى، ان سياسة الحكومة الشعبية هي في

انسجام تام مع مصالح الشعب، وانها كسبت تأييداً حاراً منحتها اياها الجماهير الواسعة من السكان الصينيين.

☼☼☼☼☼☼☼☼

«التجارة الصينية السوفيتية»

(بقلم بي هسيانغ – ين)

في الوقت الذي كان فيه الشعب الصيني يشرع في تنفيذ اول مشروع خمسي، وكانت حكومة الولايات المتحدة تُكره البلاد الاخرى على تشديد منع المتاجرة مع الصين، وقَّعَت الصين في موسكو ثلاث اتفاقيات جديدة حول التعاون الاقتصادي بين الصين والاتحاد السوفييتي في نهاية شهر آذار الماضي.

كانت إحدى هذه الاتفاقيات بروتوكولاً تجارياً بين البلدين لعام ١٩٥٣. وكانت الاتفاقية الثانية بروتوكولاً يتعلق بالاعتمادات الممنوحة الى الجمهورية الشعبية الصينية في ١٤ شباط ١٩٥٠. أما الثالثة فكانت تتعلق بالمساعدة السوفيتية للصين بغية توسيع المراكز الكهربائية القائمة، وبناء مراكز جديدة.

ويبين البروتوكولان والاتفاق التسليمات التي سيقدمها الاتحاد السوفييتي الى الصين في هذه السنة، لتجهز صناعتها التعدينية، ومناجمها، ومراكزها الكهربائية، ومعامل انشاء الآلات . . . الخ. كما تشترط، في الوقت ذاته، تجهيز الصناعة والنقل، وتقديم الآلات الزراعية الحديثة، وحيوانات الانسال، والبذار والبضائع الاخرى التي يزود الاتحاد السوفييتي الصين بها.

وتقوم الصين بدورها بتسليم الاتحاد السوفييتي المعادن غير الحديدية، والزيوت النباتية، والحبوب الزيتية، واللحوم، والتبغ، والشاي، والفواكه، والصوف، والخيش، والحرير الخام، والمنسوجات الحريرية، والجلود وغير ذلك من البضائع.

وقد زادت هذه التطورات الجديدة في ميدان التعاون الصيني السوفييتي، من تمتين اواصر الصداقة والتعاون بين البلدين كثيراً. كما عززت ايضاً ثقة الشعب الصيني بنجاح بنائه الاقتصادي الممنهج، وساعدته مساعدة مادية على تأمين هذا النجاح.

ان التجارة الصينية السوفيتية القائمة على مباديء المساواة، والمصالح المتبادلة، والتعاون الاخوي، قد خدمت، منذ قيام الجمهورية الشعبية الصينية، مصالح شعبي هذين البلدين.

وتتابع هذه التجارة تقدمها باستمرار عاماً بعد عام. فقد بلغت التجارة مع الاتحاد السوفييتي، في بدء عام ١٩٥٢، ٥٣,٤٢% من مجموع تجارة الصين الخارجية التي تطورت بكاملها ايضاً.

كانت الزيادة تبدو خاصة، في التجهيزات الصناعية الضرورية لبناء صرح الصين الوطني. فازداد، مثلاً، استيراد الآلات المنجمية في عام ١٩٥٢، ١٥٧,١% بالنسبة الى عام ١٩٥٠، كما زاد استيراد معدات التنقيب ٢٥٨,٧٧%.

وبناء على البروتوكولين الموقعين، فان التجارة الصينية السوفيتية، عام ١٩٥٣، ستتجاوز تجارة عام ١٩٥٢ كثيراً. وها هي قد تجاوزت جميع المستويات السابقة، وبلغت اعلى مستوى في التجارة بين الصين وأي بلد آخر في الماضي. وقد كان لاتساعها تأثير عظيم في تقدم البلدين الاقتصادي.

ان المساعدة الصينية السوفيتية المتبادلة، والتعاون بينهما في الميدان الاقتصادي، أمر لا ينفصل عن الصداقة المخلصة المنزهة التي لا انفصام لها، بين البلدين، وهي صداقة قائمة على مبدأ الأممية. هذا هو النوع من التعاون والمساعدة اللذين وصفهما ستالين في مؤلفه العظيم «قضايا الاشتراكية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي» حيث قال:

«تُظهر التجربة في ميدان هذا التعاون، ان أي بلد رأسمالي ليس بامكانه ان يقدم الى بلاد الديموقراطيات الشعبية مساعدة حيوية، قائمة على فن بارع، شبيهة بالمساعدة التي تلقاها هذه البلاد من الاتحاد السوفييتي. وليست عظمة هذه المساعدة قائمة على انها جزيلة النفع، وتتمتع بأرفع درجة من الناحية الفنية فحسب، بل تقوم

على اننا نجد في اعماق هذا التعاون رغبة مخلصة في المساعدة، وفي تحقيق نهوض اقتصادي شامل: اننا نسجل وتيرات تطور عالية في هذه البلدان».

لقد وقِّعَ في بكين، فر الرابع من شباط ١٩٥٠، الاتفاق الصيني السوفييتي القاضي بتقديم الاتحاد السوفييتي للصين اعتماداً قيمته ٣٠٠ مليون دولار أميركي. وهذا المبلغ أقرِضَ بقائدة سنوية زهيدة. وشرع الاتحاد السوفييتي بتزويد الصين بتجهيزات للصناعة والخطوط الحديدية وغيرها من المعدات، بقيمة قدرها ٦٠ مليون دولار أميركي في كل سنة، تدفع من الاعتمادات التي اسلفها لهما. فهذه المعدات، بالاضافة الى العدد الكبير الذي ترسله الحكومة السوفيتية الى الصين من الاختصاصيين والفنيين في مختلف قطاعات الصناعة، كانت مساعدة فعالة، الى اقصى حد، في سبيل إعادة اقتصادنا الوطني الى ما كان عليه من قبل سريعاً، وتطويره. وهو اقتصاد تضرر ضرراً كبيراً من جراء الحروب الطويلة.

والى جانب ذلك، تلعب المعدات السوفيتية، والتكنيك السوفيتي، والاختصاصيون السوفيتيون دوراً هاماً جداً في بناء الصناعة الجديدة في الصين. لنضرب مثلاً على ذلك مغازل الكتان الآلية في «كاربين» وهي الاولى من نوعها في البلاد، والمنجم الكبير المكشوف في «فوزان». ان معدات الثقب التي ارسلها الاتحاد السوفيتي قد استُخدِمَت في أماكن مختلفة لسبر احتياطيات ما تحت الارض الغنية، في الصين.

اما في مجال الزراعة والاحراج فان الآلات السوفيتية تُستَخدَم للزراعة وجني المحصول وفي صناعة الاخشاب. ان استعمال قمح اوكرانيا ذي الغلة الكبيرة، والذي يقاوم الجفاف كثيراً، وقد انتج محاصيل غنية في الشمال الغربي، وفي مقاطعة سينكيانغ. وتُرَبى الخراف السوفيتية، ذات الصوف الناعم الوفير، في الصين الشمالية الغربية، وفي منغوليا الداخلية، كما ان المواد التي يرسلها الاتحاد السوفيتي لمكافحة الحشرات، والأدوية الخاصة بالحيوانات، قد ساعدت بنجاح على مكافحة كثير من الكوارث التي تهدد المزروعات وكثير من أمراض الماشية، خلال هذه السنوات الثلاث الاخيرة.

وتضم الاشياء المستوردة من الاتحاد السوفيتي اصنافاً نحن في أمس الحاجة اليها، كالمنتجات البترولية، والورق، والمنسوجات، والسكر البلوري . . الخ. وقد لعبت هذه الاصناف دوراً هاماً في استقرار الاسعار وساعدت على تلبية طلبات الشعب، وبعثت الحياة في السوق، لا سيما في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ عندما لم تكن أركان الاقتصاد الصيني قد توطدت بعد. ويتمتع استيراد هذه الأصناف بصفة تختلف تمام الاختلاف عن إغراق البلاد الرأسمالية للسوق الصينية بالبضائع والكماليات والمنتجات الثانوية، ايام نظام الكيومنتانغ. فقد كانت المستوردات آنذاك لا تهدف الى سد حاجات الشعب بل كانت على العكس، تمتص ثروة الصين، وتحطم صناعاتها الوطنية.

وتجب الاشارة ايضاً الى ان نمو التجارة الصينية – السوفيتية قد فتح سوقاً واسعة مضمونة، لم يعرف لها مثيل من قبل، امام الصادرات الصينية. وهذا نشط، بدوره، نمو الزراعة الصينية، والصناعات الريفية الثانوية، كما أدى، في الوقت نفسه، الى تحسين نوع المنتجات تحسناً مستمراً.

وتثبت الوقائع التي ذُكِرَت أعلاه صحة تقرير «ليو – شاو – شي»، نائب رئيس الحكومة الشعبية المركزية، الذي جاء فيه: «ان الاتحاد السوفيتي يقدم الى الصين، بتعاونه الاقتصادي معها، مساعدة متزايدة بصورة مستمرة». إن نمو التجارة الصينية السوفيتية، مفيد في الوقت نفسه للاتحاد السوفيتي الذي يستورد من الصين المعادن غير الحديدية، والحبوب والزيوت النباتية، والفواكه، واللحم، وكثيراً من المنتجات الاستهلاكية الاخرى.

ان أسعار البضائع المتبادلة بين الصين والاتحاد السوفيتي تقوم على أسس في غاية العدل والمعقولية. فتدفع الصين ثمن الآلات والتجهيزات الصناعية التي تتلقاها من الاتحاد السوفيتي بأسعار تقل ٢٠ الى ٣٠% عن أسعار السوق الرأسمالية العالمية. كما ان اقدام الاتحاد السوفيتي على دفع أعدل الاسعار ثمناً للبضائع الصينية أمر مفيد جداً لاعادة بناء الاقتصاد الصيني وتطويره.

وليس من المستطاع تصور تناقض اكثر حدة من التناقض القائم بين سياسة الاتحاد السوفيتي التجارية وبين سياسة الولايات المتحدة التي تستخدم أشنع الوسائل لاعاقة إعادة بنيان الاقتصاد الصيني وتطويره وتقويضهما.

ان الولايات المتحدة التي، لم يكفها ان عملت على نسف التجارة الصينية الأميركية، اكرهت الهيئة العامة للأمم المتحدة، في ايار سنة ١٩٥١، اتخاذ قرار غير مشروع، يفرض الحصار على الصين. بيد أن حوادث هذين العامين الاخيرين أظهرت عدم جدوى هذه الرغبة، وافلاس ذلك الحصار. فان محاولة فرض الحصار على الصين لم تكن عاجزة عن منع اعادة بنيان الاقتصاد الصيني وتطويره فحسب، بل جعلت أزمة المعسكر الرأسمالي تتفاقم، وزادت كذلك من انحطاط سوق العالم الرأسمالي. ان تجارة أهم البلدان الرأسمالية الخارجية – كبريطانيا العظمى، وفرنسا، والولايات المتحدة – تتأخر باستمرار. فقد تضاءلت تجارة الاولى الخارجية، عام ١٩٥٢ ٨,٠٤%. واذا أخذنا تجارة الاسلحة بعين الاعتبار، تبين لنا ان تجارة الولايات المتحدة قد تضاءلت، في الفترة نفسها، ٢,٤%.

اما في معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية، فان تطور التجارة ينحو نحواً آخر تماماً. فالسياسة الحازمة التي يمارسها الاتحاد السوفيتي على اساس المساواة والمنافع المتبادلة، والتعاون الودي في مجال التجارة الخارجية، قد نشط التقدم السريع لاقتصاد الصين، والديموقراطيات الشعبية. بينما تسير السوق الرأسمالية العالمية نحو التأخر، تتزايد سوق العالم الديموقراطي متانة وازدهاراً، يوماً بعد يوم.

ان التجارة الصينية – السوفيتية، التي تؤدي الى تقدم البلدين المادي، اصبحت عاملاً هاماً جداً في تطوير سوق العالم الديموقراطي. كما عززت أيضاً اقتصاد معسكر السلم والديموقراطية، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي.

تجارة الصين

مع الديموقراطيات الشعبية

(بقلم سيو سييوئي – هان)

أنشأت الصين، منذ التحرير، علاقات تجارية مع بلدان الديموقراطيات الشعبية في اوربا: بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديموقراطية الألمانية، رومانيا، هنغاريا، بلغاريا. وتقوم هذه العلاقات التجارية على مبدأ المساواة، والمصالح، والمساعدة المتبادلة والتعاون. ان المبادلات التجارية بين الصين وهذه البلاد، وهي مبادلات بلغت حداً عظيماً ليس له مثيل في تاريخها، تأخذ في النمو والازدياد بشكل ثابت، منتظم. وقد اتاحت للصين ايجاد تعاون وثيق مع تلك البلاد، كما اتاحت سد حاجات الشعوب صاحبة العلاقة، وهذه التجارة، هي تعبير عملي عن الصداقة بين هذه الشعوب تتقدم وتنمو عاماً بعد عام.

وعندما انهت الصين، هذه السنة، فترة انهاضها الاقتصادي، شرعت في تنفيذ مشروع سنواتها الخمس للبنيان الاقتصادي. وهذا يعطي معنى جديداً لتجارتها مع بلاد الديموقراطيات الشعبية. وقد وقعت مع بلغاريا، ورومانيا، وهنغاريا، والجمهورية الديموقراطية الالمانية، وتشيكوسلوفاكيا، وبولونيا، اتفاقات تجارية لعام ١٩٥٣، بعد القيام بمفاوضات ودية على التوالي.

ان تجارة الصين مع بلاد الديموقراطيات الشعبية متواصلة بالنمو على الاسس المتفق عليها، وازدادت هذه السنة ٣٧,٧٢% بالنسبة إلى عام ١٩٥٢. مما يدل من أن التعاون الاقتصادي بين الصين والبلدان الشقيقة أصبح اكثر متانة وتطوراً، وإن اقتصاد الديموقراطيات الشعبية في السوق العالمية الديموقراطية الجديدة التي يرأسها الاتحاد السوفييتي، هو في نهوض وازدهار عظيمين.

وعلى العكس من ذلك، فاننا نرى السوق العالمية الرأسمالية تتفسخ يوماً بعد يوم، ويغدو الصراع بين الدول الاستعمارية، في سبيل التصريف، متزايد الضراوة. وها هم رأسماليو الولايات المتحدة الاحتكاريون، يسعون لعرقلة النمو الطبيعي للتجارة الدولية كي يؤمنوا لأنفسهم أقصى ما يمكن من الربح وهم بعملهم هذا يوجهون ضربة جدية الى استقرار بريطانيا العظمى وفرنسا الاقتصادي، كما يعيقون تحسين شروط حياة شعوب هذين البلدين. وهم يستثمرون، في الوقت نفسه، موارد البلاد المستَعمَرة والتابعة، استثماراً مجرداً عن الانسانية والضمير اكثر من أي وقت مضى. ويدفعون بشعوب هذه البلاد الى الشقاء المرير. فالتجارة بين الصين وبين ست من الديموقراطيات الشعبية الاوربية، تظهر الفارق الاساسي القائم بين السوق الرأسمالية العالمية وبين السوق الديموقراطية العالمية. وليس باستطاعة الرأسمالية أن تنافس استقرار الاقتصاد الاشتراكي وتفوقه.

وتشغل التجهيزات، من بين البضائع التي استوردتها الصين هذه السنة من ستة بلدان ديموقراطية شعبية أوربية، ٧٤,٥٨% (أي بزيادة ٢١% بالنسبة لما استورد منها؛ في عام ١٩٥٢) والمواد الاولية ١٤,١٤% وسلع الاستهلاك ١٢,٢٨%.

وتحتل الآلات، بين التجهيزات المستوردة، لا سيما الآلات – الأدوات، والمحركات، والمثاقب، والروافع والجرارات، وآلات أعمال الانشاء ووسائل النقل وغيرها، اكثر من ٥١% من مجموع استيرادات هذه السنة. وهي قد ازدادت قرابة ثلاثة اضعافها اذا ما قيست بعام ١٩٥٢. ان هذا الامر لا يعكس بكل وضوح مدى تطور الصين الاقتصادي وطبيعته السلمية، ومساهمة هذه البلدان الشقيقة في هذا التطور مساهمة حية فحسب، بل انه ليقدم برهاناً ساطعاً أيضاً، على أن تطور صناعة البلدان الشقيقة يتقدم بخطى جبارة، بفضل مساعدة الاتحاد السوفيتي الفعالة، المنزهة عن الأغراض، وذات التكنيك المتطور.

ان الحديد، والفولاذ، والمعادن، والآلات المستوردة من بولونيا سجلت زيادة تفوق ٥٠%؛ والآلات الأدوات المستوردة من تشيكوسلوفاكيا، والآلات ووسائل النقل

المستوردة من الجمهورية الديموقراطية الألمانية تتجاوز كلها مجموع ما استورد منها، خلال فترة عامي ١٩٥١، ١٩٥٢، بكثير. والقسم الأعظم من المستوردات الصادرة عن هنغاريا عبارة عن مواد أولية وأدوات تجهيزات. كما زودت رومانيا الصين بمثاقب ومعدات لمصافي البترول، وزودتها بلغاريا بمستحضرات كيماوية. ان الصين تعلم أن جميع هذه البضائع المعدة لاشادة بنيانها قد قدمت اليها بروح أخوية، وهي تتلقاها بالفخر والسعادة. وفضلاً عن ذلك فان المساعدة التكنيكية وطلبات التجهيز قد زادت كثيراً بالنسبة الى عام ١٩٥٢، وستزداد اكثر من ذلك أيضاً عاماً بعد عام، ان ضخامة هذه المبادلات، فيما يتعلق بمعدات التجهيز، شيء لا يستطاع تصوره بالنسبة الى السوق العالمية الرأسمالية.

بالمقابل فان الصين قدمت الى البلاد الشرقية مختلف الفلزات المعدنية من أرضها: كفلزات الوولفرام[٦]، والموليبدين[٧]، والزئبق، والأسبيست[٨]، والقصدير، والكوبالت، والحديد الخام، وفلزات الحديد . . . الخ. وهي بذلك تتيح لصناعات هذه البلدان التعدينية الحصول على المواد الأولية الثمينة، كما تسمح بتطورها.

هذا بالاضافة الى ان الصين، سعياً منها وراء تحسين شروط معيشة شعوب هذه البلدان اكثر من قبل، قدمت المواد الغذائية، والدهنية الى هنغاريا وبولونيا، والمواد الدهنية وزيت الطعام واللحم الى الجمهورية الديموقراطية الالمانية. كما استوردت بولونيا ورومانيا وبلغاريا، من الصين، الخيوط النباتية (قنب، كتان . . .)، والقطن من اجل صناعاتها النسيجية.

ويقوم، بين البلاد المشتركة في هذه المبادلات التجارية، تعاون صادق متبادل. **ففي سبيل تسهيل التطور المشترك لهذه الدول الشعبية، تبذل كل منها جهدها لسد حاجات الاخرى سواء أ كانت حاجات تتطلبها الحياة اليومية او الانتاج.**

---

[٦] - اوكسيد التنغستن

[٧] - معدن ابيض كالفضة وقاس

[٨] - معدن قابل للسحب كثيراً ولا يتأثر بالنار

وفي عام ١٩٥٤ قدمت طلبات ضخمة جداً. مما يؤكد الرغبة الصادقة المتبادلة في تطوير المبادلات التجارية، ويكشف عن مستقبل باهر لازدياد التعاون المستمر في مجال التجارة. وهذا ينشيء أساساً متيناً لعقد اتفاقيات تجارية طويلة الامد بين الصين والدول الشقيقة، و**يتيح أيضاً تحسين تنسيق انتاجها الممنهج**.

لقد ظل الطرفان المتعاقدان وفيّين للمبدأ الجديد الذي اخذت به السوق الديموقراطية العالمية فيما يتعلق بتحديد الاسعار وهو: ابقاء الاسعار على حال من الاستمرار، وصيانتها من التأثر بأزمات الرأسمالية الاقتصادية، وبعوامل المضاربة المتأتية عن اقتصاد الحرب، والاضطرابات العمياء الناشئة عن السوق الرأسمالية. مما يمكن تجارتنا من اقامة تبادل منظم للبضائع، التي لا تنجم عن المبدأ المذكور اعلاه، والتي تبدوا أنها خارجة على حدوده المعقولة، فانها تخضع الى التعديل رضائياً من قبل الطرفين. ومن المستطاع اجراء هذا التعديل حتى ولو سبق توقيع الاتفاقية، تسليم البضائع. فأقدمت هنغاريا مثلاً، عن طيبة خاطر، على تخفيض اسعار الاسلاك المعدنية والاقفال . . . قرابة ١٢%. كما خفضت تشيكوسلوفاكيا أسعار آلات التسجيل اللازمة للطرق الحديدية ٥٠٠ الف «روبل» عندما رؤي ضرورة القيام باعادة النظر فيها بعد توقيع الاتفاقية. وكذلك فعلت الجمهورية الديموقراطية الالمانية فخفضت سعر اللوحات الشعاعية المستعملة في اجهزة الاشعة السينية ٣٦,٦٩%، عن طيبة خاطر.

وعندما انزلت الصين سعر قطنها المباع الى بولونيا، عمدت سريعاً الى خفض السعر الذي سبق ان تحدد بموجب الاتفاق التجاري المعقود مع رومانيا وغيرها من ديموقراطيات البلاد الشعبية الاوروبية. والى جانب ذلك خفضت الصين سعر الامعاء المباعة الى هنغاريا ٢٥% رغم سبق تسليم البضاعة.

ومرد هذه المعاملة التي تتخذها كل دولة تجاه الاخرى، وروح المساواة، والمصالح المتبادلة، والثقة والاحترام المتبادلان، الى الاممية البروليتارية. ان التعاون الصادق بين الطرفين المتعاقدين، لا يستطاع تقديره. اما المساومة التقليدية

والمزاحمة الضروس التي نراها، كل يوم في السوق الرأسمالية العالمية، فهما شيئان لا تعرفهما السوق الديموقراطية العالمية.

وبناء على العقود الواضحة المعقودة على اساس الاتفاقات التجارية، نفذت تسليمات البضائع هذه السنة، بين الاطراف المتعاقدة، بصورة اسرع وأدق كثيراً، مما كانت عليه في السنوات السابقة كما انقضت المدة المعينة لاستلام البضائع. وهذا أمر في صالح الطرفين. ان الاخلاص للاتفاقات التجارية، وتنفيذها بكل دقة، أمران يعتبرهما الطرفان شرفاً سياسياً. وتقوم الصين والبلاد الديموقراطية الشعبية، اليوم، بمبادلات نشيطة بالبضائع التي تنتجها شعوب هذه البلاد، سواء بواسطة الطرق البحرية او البرية.

ان تنفيذ الاتفاقات التجارية، في عام ١٩٥٣، قد بعث في نفوسنا الرضاء العميق، نتيجة قيامنا بالتزاماتنا.

وتعتبر التجارة بين الصين والبلاد الشرقية مفيدة جداً لتطوير، وتحسين، معيشة الشعب لدى كل من الطرفين. كما انها تساهم، في الوقت نفسه، مساهمة كبرى في قضية السلم العالمي. ان الوقائع التي ذكرناها تظهر بكل وضوح أن «الحظر» و «الحصار الاقتصادي» لا يستطيعان مطلقاً ابعاد الديموقراطيات الشعبية عن معسكر السلم الذي يرأسه الاتحاد السوفيتي. هذا المعسكر الذي يضم نفوساً تزيد على ٨٠٠ مليون انسان ويملك انتاجاً صناعياً جباراً، وموارد طبيعية غزيرة. فلن تستطيع اية قوة رجعية اعاقة نهوض السوق الجديدة، السوق الديموقراطية العالمية.

ان العلاقات الاقتصادية القائمة بين الديموقراطيات الشعبية، إنما هي جزء من مجال الاقتصاد الاشتراكي. انها تتميز بالمساعدة المتبادلة، والرغبة الصادقة بقيام نهوض اقتصادي مشترك، وتسيرها قوانين الاشتراكية الاقتصادية. وتعكس تجارة هذه الديموقراطيات الخارجية الصفات الميزة للعلاقات الاقتصادية الاساسية للاشتراكية.

وبفضل المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي العظيم، فان بناء الصين الاقتصادي، وبناء غيرها من الديموقراطيات الشعبية، سيواصل توطيد نفسه وتطوره يوماً بعد يوم. كما سيتعزز تعاونها الاقتصادي اكثر فأكثر، بشكل لا مجال لنكرانه. ولا شك أن التجارة بين الصين والديموقراطيات الشعبية الاوروبية ستتطور وتتسع بشكل أكيد حسب مناهج توضع مسبقاً. وعلى الصين، بالاستناد الى حسن تنفيذ الاتفاقات التجارية في عام ١٩٥٣، أن تعد نفسها اعداداً زائداً لتطوير مبادلاتها التجارية مع البلاد الديموقراطية الشعبية في غضون السنة الآتية.

☼☼☼☼☼☼☼

التجارة مع البلدان الرأسمالية

(بقلم لي جين – مين)

ان الصين الجديدة تتمنى دائماً اقامة علاقاتها التجارية وتطويرها، مع جميع البلاد، بما فيها المتاجرة مع حكومات العالم الرأسمالي وشعوبها، وفق مبدأ المساواة والمصالح المتبادلة.

وقد تأكد هذا الامر من جديد عندما وقعت الصين، خلال الاشهر الستة الاخيرة من عام ١٩٥٣، عقوداً واتفاقات تجارية متتالية مع الوفد التجاري والصناعي الفرنسي، ومع الوفد التجاري الانكليزي، الذي اوفدته اوساط بريطانيا العظمى التجارية والصناعية، ومع وفد اتحاد اعضاء الدييت الياباني لتطوير التجارة بين اليابان والصين، ومع بعثة للحكومة الاندونيسية الاقتصادية. وقد أمت هذه الوفود والبعثات جميعاً بكين خلال تلك الفترة.

وبتعبير آخر ان الصين وسعت علاقاتها التجارية مع بلاد العالم الرأسمالي. وازداد حجم مبادلاتها التجارية معها، وكثرت انواع البضائع المتبادلة.

غير ان تقدم التجارة بين الصين الجديدة وبلاد العالم الرأسمالي، قد تحقق خلال هذه السنوات الاخيرة في ظروف متزايدة الصعوبة. وبفضل السياسة التجارية الحكيمة التي سارت عليها حكومة الصين الشعبية المركزية، أمكن اقامة علاقات تجارية مع بلاد العالم الرأسالي، كما أمكن تطويرها بين عامي ١٩٤٩ – ١٩٥٠. فتجاوز حجم تجارة الصين الخارجية الاجمالي في عام ١٩٥٠، الحجم الاجمالي لعام ١٩٣٦، أي العام الذي سبق اندلاع الحرب ضد اليابان.

وكانت التجارة مع انكلترا نشطة نشاطاً واسعاً في هذه الفترة. غير ان تأخر تجارة الصين مع البلاد الرأسمالية بدأ في عام ١٩٥١ – وهو يعود الى «الحصار» و«منع المتاجرة» الذين فرضتهما الولايات المتحدة على الصين، والى التضييق

على العلاقات التجارية الطبيعية، وقطعها، من قبل حكومات بلدان متعددة، خضعت لسياسة الولايات المتحدة، وضحت بمصالح شعوبها.

ونستطيع ان نضرب على ذلك مثلاً، التجارة الصينية اليابانية. لقد كان دائماً، بين الصين واليابان، علاقات تجارية وثيقة جداً بسبب تجاورهما جغرافياً. ففي عام ١٩٥٠ عادت التجارة بين البلدين بصورة محدودة، فتلقت اليابان كميات كبيرة من الفلزات، والكوك، والأملاح الصناعية والصويا . . . الخ. وهي بضائع جيدة النوع رخيصة الثمن، وتحتاج اليها اليابان التي اعتادت ان تستوردها من الصين. وكانت البضائع اليابانية تؤلف نسبة ما من مجموع الاستيرادات الصينية. غير أن حكومة يوشيدا بدأت في عام ١٩٥١ باتباع سياسة «الحصار» و«منع المتاجرة» التي تبنتها الحكومة الاميركية، وتوقفت التجارة الصينية اليابانية توقفاً تاماً تقريباً، فلم تعد تشكل اكثر من ١% من التجارة اليابانية الخارجية. واضطرت اليابان، نتيجة ذلك، الى استيراد الفحم وفلزات الحديد والصويا . . الخ، من الولايات المتحدة، باسعار فاحشة.

لقد اوجدت حكومة الولايات المتحدة، بتدابيرها الأنانية الرجعية، صعوبات جدّية امام تجارة البلاد الرأسمالية الاخرى الخارجية فبذلت تلك جهودها، تحت ستار «الحصار» و«منع المتاجرة»، لتشديد تغلغلها الاقتصادي في البلاد، واحتكار السوق الرأسمالية العالمية. ان الحكومة الاميركية تستخدم «مساعدتها» لاغراق اسواق البلاد الدائرة في فلكها، بفائض انتاجها. كما تضع تعرفات جمركية مرتفعة جداً على البضائع الاجنبية. وهي تقوض بذلك تقاليد المبادلات العديدة الاطراف، وترغم البلاد الاخرى، بشكل خاص، على ايقاف علاقاتها التجارية الطبيعية مع بلاد معسكر السلم والديموقراطية.

ينتج عن ذلك كله أن السوق الرأسمالية العالمية، تجد صعوبات متزايدة في تصريف جميع البضائع المصنوعة، في منطقتها. مما يؤدي بدوره إلى تضاؤل متزايد في الانتاج، وبطالة متعاظمة، واختلال اقتصاد البلاد الرأسمالية اختلالاً

سريعاً. فمن الطبيعي اذن، أن ترتفع الاحتجاجات المتزايدة العدد، في هذه البلاد، ضد المناورات الاجرامية في مجال التجارة العالمية. ومع هذا فقد بدأت بعض الشخصيات النابهة، في اوساط هذه البلاد التجارية والسياسية، تعترف بالضرورة الملحة لتبني سياسة تجارية مستقلة، وللمتاجرة مع جميع البلاد دون أي اعتبار لانظمتها الاجتماعية. ففي هذه الظروف طرأ نهوض تدريجي على التجارة بين الصين وكثير من البلاد الرأسمالية؛ في عام ١٩٥٢. فعقد الوفد الصيني في نيسان ١٩٥٢، حين انعقاد المؤتمر الاقتصادي العالمي في موسكو، اتفاقات وعقوداً تجارية مع ممثلي صناعة وتجارة ١١ بلداً بما فيها بريطانيا العظمى؛ وفرنسا، والمانيا الغربية، وبلجيكا، وايطاليا، وسويسرا، قدرت قيمة المعقود عليه فيها بمائتي مليون دولار أميركي. ولم تلبث الوفود اليابانية الذاهبة الى مؤتمر موسكو أن قصدت بكين ووقعت اتفاقاً تجارياً مع الصين لتبادل البضائع بمبلغ ٦٠ مليون جنيع استرليني.

غير أن بعض الموانع، وتدخل حكومة الولايات المتحدة، وعدد من الحكومات الخاضعة لها، لم تسمح لجميع هذه الاتفاقات والعقود أن تُنَفَّذ تنفيذاً كاملاً. ومع هذا فان عقد هذه الاتفاقات يعبر عن الرغبة المشتركة في تطوير العلاقات التجارية الطبيعية، سواء من قِبَل الحكومة والشعب الصينيين او من جانب شعوب العالم الرأسمالي.

وقد اصاب العلاقات التجارية بين الصين والبلدان الرأسمالية تقدم جديد بعد مؤتمر موسكو الاقتصادي العالمي. فوقع اتفاق تجاري ثلاثي الاطراف في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ بين الصين والاتحاد السوفييتي وفنلندا. وفي حزيران من عام ١٩٥٣ عقدت الصين وفنلندا اتفاقاً تجارياً ثنائياً يزيد المبادلات التجارية بين البلدين ٢٣,٥% بالنسبة الى عام ١٩٥٢. فازدادت قائمة البضائع المتبادلة، واصبحت العلاقات التجارية بين البلدين اكثر توطداً، وازدادت متانة.

وفي الفترة نفسها، رأينا العلاقات التجارية القائمة منذ زمن طويل، بين الصين والحكومة الهندية، تتوطد وتقوى. كما أُنشِئت ايضاً علاقات مماثلة بين الصين

والباكستان، وبين الصين والاوساط الصناعية والتجارية في برمانا، واندونيسيا، واسوج، وسويسرا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والمانيا الغربية، وايطاليا، وبلجيكا، ومصر، والشيلي، وغير ذلك من البلاد. وهكذا تبذل بلادنا جميع جهودها لتوسيع تجارتها الخارجية.

ان علاقاتنا التجارية مع البلاد الرأسمالية، تقوم على اساس مبدأ المساواة والمصالح المتبادلة. وقد يأخذ ذلك صوراً مختلفة. فتأخذ التجارة شكل المقايضة، مما يخفف اعباء الدفع على الطرفين، لا سيما على البلاد الرأسمالية. ان البلاد الرأسمالية عندما تتاجر مع الولايات المتحدة، أو فيما بينها، تصادف دائماً عقبات جدية في الدفع نتيجة «ندرة الدولار». ولكنها عندما تتاجر مع الصين، تصبح في منجاة من هذه الصعوبات. هذا فضلاً عن ان البضائع المتبادلة، تتفق مع حاجات الطرفين المتعاقدين، فلا يحاول أي من الطرفين اغراق سوق الآخر ببضائعه. وتكون الاسعار المحددة عادلة. كما تقوم المبادلات على اساس تساوي الاسعار. فالبلاد التي تمارس المبادلات التجارية على هذا الشكل، نجدها مفيدة لتطوير اقتصادها الوطني، ولتحسين معيشة شعوبها.

وقد برزت سياسة الصين التجارية القائمة على مبدأ المساواة والمصالح المتقابلة بمتاجرتها مع سيلان. وهي بلد تتوقف حياته الاقتصادية على السوق المالية. فلكي يطعم شعبه، يرى نفسه ملزماً باستيراد ٤٠٠ الف طن من الارز في كل عام، وتصدير جميع ما ينتجه من المطاط والشاي حتى يستطيع دفع ثمن هذا الارز، وبعد الحرب العالمية الثانية استفاد احتكاريو الولايات المتحدة من مراكزهم، وهم الذين حلوا محل بريطانيا العظمى كأول مشترٍ للمطاط السيلاني، فخفضوا اسعار المطاط من ٧٣,٥ سنتاً لليبرة الواحدة الى ٢٤,٥ سنتاً، دافعين بذلك صناعة المطاط، في هذه الجزيرة، الى الخراب تقريباً. وقد تجنبت سيلان الخطر بعقدها اتفاقاً مع الصين في عام ١٩٥٢، مدته خمسة اعوام، لمبادلة المطاط بالارز. وقد تعهدت الصين بموجب هذا الاتفاق، بشراء القسم الاعظم من المطاط السيلاني بأسعار معقولة،

فأمن هذا الاتفاق العمل لاكثر من ٣٠٠ الف عامل في صناعة المطاط السيلانية. كما سمح لسيلان، في الوقت نفسه، بتلافي نقص الارز الجدي لديها، بينما تتناول الصين المطاط الذي هي بحاجة اليه.

ان ارتباط الصين في سياستها التجارية بالمبدأ الاساسي، الذي هو مبدأ المساواة والمنافع المتبادلة، جعل رجال الاعمال في البلاد الرأسمالية، يرون بصورة تزداد وضوحاً، وبناءً على تجاربهم الشخصية، أن من المفيد القيام بمبادلات تجارية معها. ولهذا السبب يبدو طلب انشاء علاقات تجارية مع الصين، وتطوير هذه العلاقات، أمراً اكثر الحاحاً يوماً بعد يوم. وقد اتخذ هذا الأمر، في بعض البلدان شكل حركة جماهيرية، ساهمت فيها جميع طبقات السكان.

لقد شرعت الصين الآن، وهي التي يؤلف سكانها ربع سكان العالم، ببنائها الاقتصادي الممنهج. مما يبشر بمستقبل مشرق لتجارتها الخارجية. ان الصين ستحتاج، خلال العمل في بنائها الوطني، الى المزيد ايضاً من الآلات والمواد الاولية، كتجهيزات المراكز الكهربائية والمناجم، ومعدات النقل والمعدات الاليكترونية، والأدوات العلمية، والمعادن الحديدية واللاحديدية، والمستحضرات الكيماوية. ونتيجة لزيادة الانتاج، فان قوة الشعب الصيني الشرائية، وحاجاته المادية الثقافية، ستزاد كما ستزداد ايضاً حاجاته للاشياء المستوردة ذات الضرورة الملحة.

هذا وان انتاج الصين للسلع الصناعية والتجارية الرئيسية قد تجاوز كثيراً أعظم مستوى له في تاريخها بفضل التطور السريع لاقتصادها. فالصين تنتج الآن بضائع لم يسبق لها ان انتجتها من قبل. ولم تعد قادرة على تزويد البلاد، التي هي بحاجة الى بضائعها من الصادرات التقليدية، بكميات كبيرة فحسب، بل أصبح بامكانها ايضاً تصدير المنتجات المساعدة كاللحم وأكياس القنب وبعض المنتجات الصناعية. وستصبح الصين، بالتالي، قادرة اكثر فأكثر من الناحية الاقتصادية على مجابهة استيراداتها. وقد تأيد هذا بما جرى عام ١٩٥٠، حيث وضعت الصين حداً لعجز ميزانها التجاري الذي استمر منذ اكثر من ٧٠ عاماً.

ان تصنيع الصين الاشتراكي اليوم هو احد العوامل الهامة الذي يقودها الى تطوير تجارتها الخارجية. فاذا اعتقدنا غير ذلك نكون متجاهلين للوقائع، وقد عرض الوزير الاول «شو ئن لاي» هذه القضية عرضاً واضحاً في حديثه مع الاستاذ «ايكو اوياما» رئيس اللجنة الوطنية اليابانية للسلم، فقال: يعتقد بعضهم في اليابان ان الصين اذا اصبحت بلداً صناعياً فسيقضى على التجارة بينهما وبين اليابان. ومن الضروري الاشارة الى انهم مخدوعون تماماً.

فعلاقات الماضي الاقتصادية؛ بين بلد استعماري وبلد نصف مستعمر، التي كانت تقوم على أساس صناعة اليابان، وموارد الصين الاولية، لا يمكنها أن تغير صفاتها الاولى، الا اذا أصبحت الصين بلداً صناعياً، فكلما أصبحت الصين صناعية، كلما ازداد انتاجها، وكثرت احتياجات شعبها، ولذا فستحتاج الى زيادة تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية ايضاً.

وليست الاتفاقات التجارية التي عقدتها الصين في بكين عام ١٩٥٣، مع فنلندا، وسيلان، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، واليابان، واندونيسيا، وغيرها من البلاد، الا برهاناً جديداً على عظم طاقة تجارة الصين الخارجية. مثلاً يقضي ملحق الاتفاق التجاري الصيني الياباني ان تصدر الصين الى اليابان البضائع التالية:

الفلزات، الفحم، الملح، الصويا، وَبَر الخنزير، زيت الابرازين، القنب، الحرير الخام، السجاد، النباتات الطبية، البهارات . . . الخ. كما يقضي بان تقدم اليابان جهتها البضائع التالية: المعادن، الآلات، المستحضرات الكيماوية، الاجهزة الكهربائية المنزلية، ساعات اليد وساعات الجدران . . . الخ. فجميع هذه الوقائع تثبت ان طاقة تجارة الصين الخارجية ستزداد كلما تقدمت البلاد في تصنيعها.

وتعتبر الصين من أهم المساهمين في سوق المعسكر الديموقراطي الجديدة، هذا المعسكر الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي. ان التجارة بين بلاد معسكر السلم والديموقراطية، تتطور باستمرار، على اساس المساواة التامة والمصالح المتبادلة والتعاون؛ بغية تطوير البلاد المتعاقدة تطويراً اقتصادياً. فتزود السوق الديموقراطية

العالمية الصين بالتجهيزات التكنيكية الحديثة وغيرها من البضائع الاساسية، باستمرار، وتؤمن لها، في الوقت نفسه، امكانية تصريف بضائعها التي يزداد انتاجها على الدوام، كما تتيح هذه السوق للصين ايضاً عدم تأثرها بالأزمات الاقتصادية التي تصيب السوق الرأسمالية.

ولم تتمكن سياسة «الحصار» و«منع المتاجرة»، الاميركية من احداث شيء، غير زيادة توثيق عرى اتحاد الصين مع غيرها من البلدان في مجال السوق العالمية الديموقراطية. ففي عام ١٩٥٠ كانت التجارة الصينية مع الاتحاد السوفييتي والديموقراطيات الشعبية لا تمثل غير ٢٦% من مجموع تجارتها الخارجية. ولكنها اصبحت تمثل في عام ١٩٥١، ٦١%، وفي عام ١٩٥٣ اكثر من ٧٠%. مما يشكل أساساً اعظم طمأنينة، وأشد قوة، لتجارة الصين الخارجية وكلما توالى النهوض الاقتصادي لبلاد معسكر السلم والديموقراطية عرفت علاقاتها التجارية نشاطاً مقابلاً.

ونحن نعتقد، الى جانب ذلك ان آفاقاً واسعة يمكن ان تتفتح دائماً امام التجارة بين الصين والدول الرأسمالية. اننا نوسع تجارتنا، ليس مع بلاد المعسكر الديموقراطي فحسب، بل نطورها ايضاً وبنشاط مع البلاد الرأسمالية. وهذا مؤيد تماماً بالوقائع التي ذُكِرَت من قبل. والصين على اعتقاد تام، شأنها شأن الاتحاد السوفييتي والديموقراطيات الشعبية، بأن بلاداً تتمتع بأنظمة اجتماعية واقتصادية طبيعية فيما بينها. ان الوقائع تثبت ان تطوير هذه العلاقات يقوم بدور هام في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الامم، وفي تحسين معيشة الشعوب. فهذه العلاقات تساعد على تطوير البلاد ذات العلاقة، اقتصادياً، وتحل صعوباتها الاقتصادية، وتطور تفاهم الشعوب المتبادل، وتساهم في الانفراج الدولي، وتشكل دعامة للسلام في العالم اجمع.

لهذا كانت الصين الجديدة، وستكون دائماً، سعيدة بانشاء علاقاتها التجارية، وتطويرها مع حكومات البلاد الرأسمالية وشعوبها، على اساس المساواة والمصالح المتبادلة.

☼☼☼☼☼☼☼

فهرس